جامعـــة محمـــد خيضـــر – بسكرة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التغيرات السياسية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 2002 -2016

مشروع مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية
تخصص علاقات دولية وإستراتيجية

إعداد الطالب:
علـي الزيقـم

تحت إشراف الأستاذ :
د. عبد اللطيف باري

لجنة المناقشة :

إسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الصفة
د. سعيدي السعيد	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د. باري عبد اللطيف	أستاذ محاضر أ	مشرفا
أ. باهي سمير	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى
وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي
إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ

سورة الأحقاف، الآية: 15

الإهــداء

إلى والدي الأعز الأكرم ، صاحب الهمة والعزمات ، والى الوالدة الكريمة نبع الحنو ومنهل الدعوات

إجلالا و توقيـــرا

و إلى الأستاذ الفاضل الدكتور: عبد اللطيف باري الذي أشرف على هذا العمل بفيض التوجيهاته و جميل الإشارات

وإلـى الولدين العزيزين، منذر و باديس و أخوهما الأصغر، الكتكوت المشاغب (أنيس) البيت ومصدر البسمات

أمــلا و اعتـــزازا

و إلى أم أنيس التي حاولت توفير أجواء مناسبة لإنجاز هذا العمل

وإلـى كل الأشقـاء والشقيقات

وإلى كـل طالب علـم ينشـد نهضـة الأمـة ورقي الــوطن

أهـــدي ثمـــرة هـــذا الجهد المتواضــع....

خطـــة الدراســـة

خطة الدراسة

مقدمة

- **الفصـل الأول :**

نشأة وتطور الدولة التركية في ظل مسارات صراع الهوية

- **المبحث الأول: ماهية الجذور التاريخية لتركيا العثمانية**

المطلب الأول: هوية الجذور التاريخية للمجتمع والدولة التركية

المطلب الثاني : التزعم التركي العثماني للخلافة الإسلامية

- **المبحث الثاني : المسار التاريخي لصراع الهوية في تركيا**

المطلب الأول : بدايات صراع الهوية بين الإسلام والعلمانية

المطلب الثاني : ظهور جمهورية علمنة الدولة والمجتمع التركي

المطلب الثالث: بروز الإسلام السياسي وصراعه مع المؤسسة العسكرية

- **المبحث الثالث : نشأة وصعود حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان**

المطالب الأول : ظروف نشأة وتأسيس حزب العدالة والتنمية

المطلب الثاني : أهداف الحزب ومشروعه السياسي

المطلب الثالث: تحديات بداية الصعود السياسي للحزب

المطلب الرابع : طيب رجب أردوغان زعيم التحول السياسي الجديد

- **الفصل الثاني:**

أبعاد ومظاهر التحولات السياسية التركية الجديدة

- **المبحث الأول : البعد المرجعي العثماني و إستراتيجية إدارة صراع الهوية**

المطلب لأول: استحضار البعد المرجعي العثماني (المصالحة مع الذات)

المطلب الثاني: إستراتيجية معالجة أزمة الهوية في الدولة والمجتمع التركي

- **المبحث الثاني : البعد الاقتصادي والاجتماعي ومظاهر التفوق التنموي**

المطلب الأول : الوضع الاقتصادي التركي قبل صعود حزب العدالة والتنمية

المطلب الثاني : الإصلاحات الاقتصادية في التجربة التركية

المطلب الثالث : مؤشرات التفوق الاقتصادي في التجربة التركية الجدية

- **المبحث الثالث : البعد الديمقراطي و استعراض الشعبية المتصاعدة**

المطلب الأول : الإصلاحات الديمقراطية وسياسة الانفتاح

المطلب الثاني : الإصلاح الدستوري وتفكيك القبضة العسكرية

المطلب الثالث : استعراض الشعبية المتصاعدة

المطلب الرابع : نجاحات وتحديات حزب العدالة والتنمية

- **الفصل الثالث :**

تحولات السياسة الخارجية التركية ومقارباتها الإقليمية والدولية

- **المبحث الأول : طبيعة مسار السياسة الخارجية التركية وأسس التحولات الجديدة**

المطلب الأول : مسار العلاقات الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية

المطلب الثاني : أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة ومعالم قوتها

- **المبحث الثاني : الحضور الشرق أوسطي والانفتاح على العالم العربي الإسلامي**

المطلب الأول : عوامل الحضور الشرق أوسطي والانفتاح على العالم العربي

المطلب الثاني : الموقف التركي من تطورات القضايا العربية

المطلب الثالث : السياسة الخارجية التركية على المحور الإيراني

المطلب الرابع: العلاقات التركية الإسرائيلية بين التوتر والتطبيع

- **المبحث الثالث : تحولات السياسة الخارجية التركية على محور القوى العظمى**

المطلب الأول : العلاقات التركية الأمريكية

المطلب الثاني : العلاقات التركية الأوربية

المطلب الثالث : العلاقات التركية الروسية

المطلب الرابع : تحديات السياسة الخارجية التركية وانعطافاتها الجديدة

- **الخاتمة**
- **قائمة المراجع**

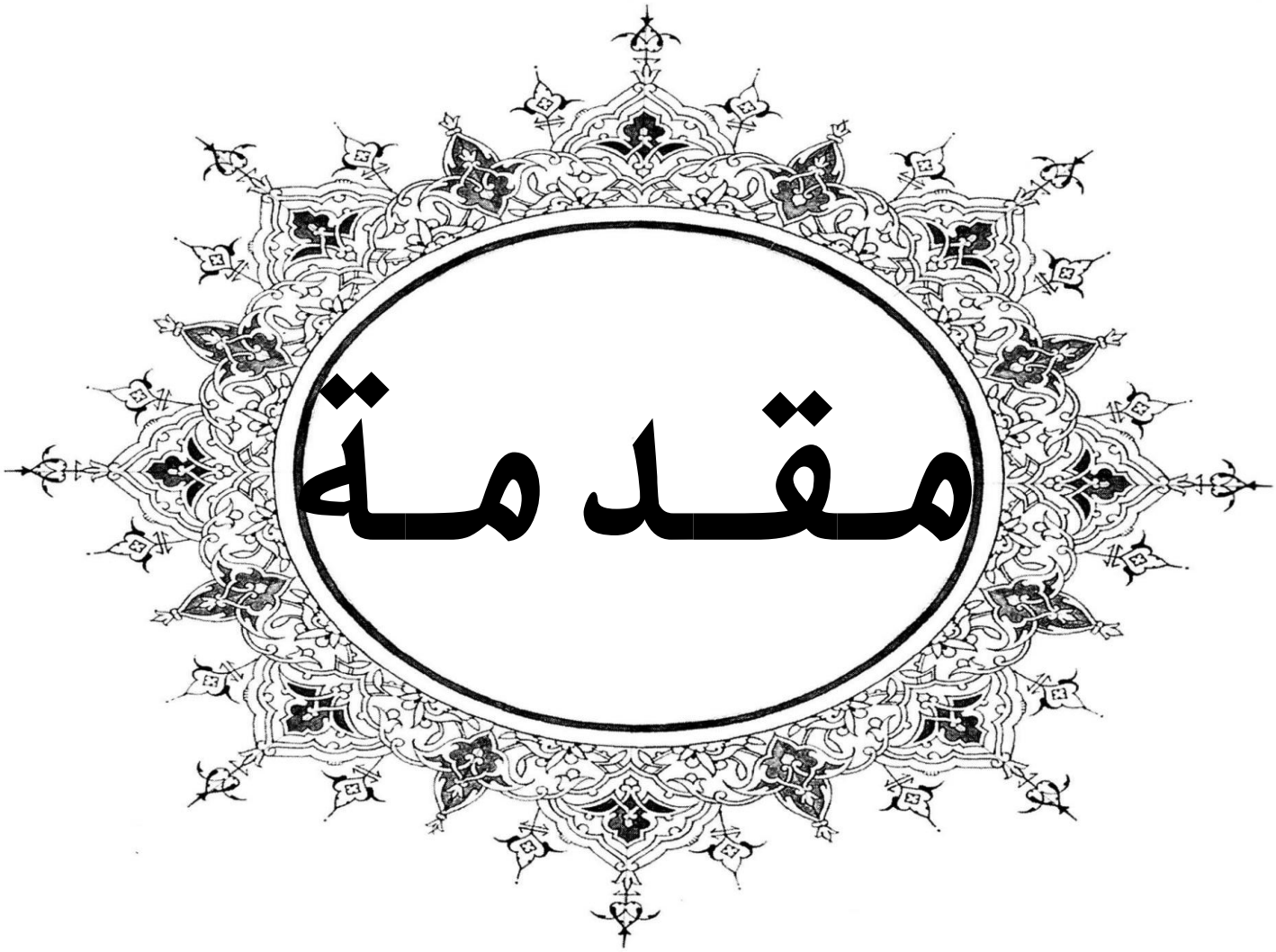
مقدمة

مقدمة :

لقد كان لمنطقة الأناضول دورا تاريخيا حاسما على الصعيدين الإقليمي والعالمي، حيث مثلت هذه المنطقة نوعا من التقاطع للحضارات البشرية العريقة التي شكلت قلب العالم القديم، فقد كانت اسطنبول عاصمة لثلاث إمبراطوريات وأكبرها على مر العصور من الرومانية إلى البيزنطية وأخيرا الإمبراطورية العثمانية. 1288–41924 م.

وحين حضرت سلالة آل عثمان إلى الأناضول منتصف القرن الثالث عشر بدأت تتشكل تدريجيا عبر سياقها التاريخي ملامح الدولة العثمانية، وقد أجمع المؤرخون بأنها كانت عبر مسيرتها الطويلة أكبر وأبقى دولة قامت في قرون التاريخ الإسلامي المتأخرة أنشاها قوم يتخاطبون باللغة التركية، والتي كان مركزها الأصلي آسيا الصغرى بأقصى الشمال الغربي للعالم الإسلامي، قبل أن تتوسع عبر فتوحاتها كخلافة إسلامية إلى القارات الثلاث: آسيا وأوربا وإفريقيا، تاركة بصمات بارزة في تاريخ العالم وعلاقاته الدولية عامة، وفي العالم الإسلامي بوجه الخصوص.

وإذا كان نسيج الخلافة العثمانية قد تفكك بدخولها الحرب العالمية الأولى، وإعلان مصطفى كمال أتاتورك إلغاء الخلافة سنة 1922، وقيام الجمهورية التركية الحديثة العام 1923، فإنها في الحرب العالمية الثانية قد انشغلت بواقعها الداخلي لتثبيت أركان الدولة العلمانية كما أرادها كمال أتاتورك، غير أنها خلال الحرب الباردة حاولت استعادة جزء من دورها الجيو– سياسي التاريخي لفترة قصيرة حينما قامت بتشكيل جدار منيع أمام الزحف الشيوعي لوقف امتداده نحو الشرق الأوسط وأوروبا، ومع انهيار الإتحاد السوفياتي عام 1991، حاولت تركيا أن يكون لها دور في إعادة تشكل النظام الدولي والإقليمي عبر فضائها التركي الممتد من غرب الصين إلى أوربا، وظلت أنظار الشعوب التركية تحلم

باستعادة تركيا لمكانتها وقيادتها الإقليمية، غير أن الجمهورية التركية لم تكن آنذاك بتلك القوة التي تمكنها من لعب دور يليق بمكانتها التاريخية والجغرافية والسياسية حيث ضعف ميزان القوى مقارنة بالاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة أو الدول الأوربية، وانحسار التفكير التركي في حماية الدولة العلمانية الأتاتوركية، وانعدام القدرة على استغلال المعطيات الجيو– سياسية والإستراتيجية لتحويل تركيا إلى قوة إقليمية ودولية.

ولكن مع حلول العام 2002 بدأت المعطيات تتغير كليا باستلام حزب العدالة والتنمية زمام الحكم في تركيا بقيادة طيب رجب أردوغان، حيث عمل هذا الحزب على إحداث تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية، وراح يستغل المعطيات الجيو– سياسية (geopolitical) والجيو – استراتيجية (geostrategic) في محاولة لتحويل تركيا إلى قوة كبرى في مرحلة تشهد فيها خارطة الشرق الأوسط إعادة تشكيل وتوزيع لمراكز القوة، حيث تتزاحم فيه القوى الإقليمية على إيجاد موضع قدم في الخريطة الجيو– إستراتيجية التي نشأت بعد انهيار العراق كبوابة شرقية للعالم العربي.

وبقيادة حكومة أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية بدأت محاولة الدفع بتركيا نحو الإرتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوتها الناعمة، ومحاولة جعلها نموذجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على مستوى المنطقة عبر مفاهيم جديدة ممثلة في(العمق الاستراتيجي) ومفهوم (دبلوماسية تصفير المشاكل).

– أهمية واهداف الدراسة :

لعل الموضوع التركي في حد ذاته يمثل جاذبية في الحيز العربي والإسلامي بالنظر إلى أهمية البعد التاريخي الذي كانت تحوزه تركيا باعتبارها كانت تمثل الوحدة الروحية والسياسية للمسلمين آنذاك ، فقد كانت بالنسبة للعالم الإسلامي مقرا لرئاسة الجزء الأكبر من هذا العالم

الذي يدين بالإسلام فيما يعرف بالخلافة العثمانية ، فلا عجب بعد ذلك الإرث التاريخي أن تبقى أنظار العالم الإسلامي والعربي متطلعة إلى معرفة المسار التركي، ذلك لان الوضع في تركيا غالبا ما ينعكس على العالم العربي والإسلامي.

- ويمكن تلخيص أهمية الموضوع في جانبين :

1 –أهمية الموضوع تأتي من كونه يعكس اهتماما عربيا كبيرا بالتجارب التركية عموما والتجربة المعاصرة على وجه الخصوص، حيث تناولت العديد من الدراسات مجالات الإصلاح في تركيا ومدى أهمية الاستفادة منها في ضرورات النهضة العربية ، خاصة مع بروز تجربة تركية جديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية جعلت منها محور الإهتمام على الساحة الدولية عموما والعربية الإسلامية على وجه الخصوص، ولذلك فالموضوع نعتبره إضافة ولو بسيطة لمحاولة الإفادة من هذه التجربة الثرية في شتى مستوياتها.

2 – يعتبر موضوعا إقليميا ساخنا له من الحيوية على الساحة السياسية والدولية ما يجعله جديرا بالدراسة، خاصة مع كون تركيا اليوم تشكل محورا هامة في ساحة المتغيرات الدولية، ولعل هذا الحراك السياسي الذي تشهده تركيا وانعكاساته على العالم العربي عموما و منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص يبرز أهمية هذا الموضوع باعتباره لا يزال موضوعا راهنا، ودراستنا محاولة لابراز نظرة علمية لاحد اهم الادوار الاكثر اهمية في الشرق الاوسط الا وهو الدور التركي.

- **ويتمثل الهدف الأبرز من هذه الدراسة في :** محاولة المساهمة في ابراز وتحليل اهم التغيرات السياسية التي احدثها حزب العدالة والتنمية والاصلاحات التي اعتمدها إن على المستوى الداخلي او على صعيد السياسة الخارجية التركية.

- **أسباب اختيار الموضوع :**

الاسباب الذاتية :

- اهتمامي بموضوع هذه الدراسة نابع من قناعتي بان تركيا اصبحث قوة اقليمية فاعلة والدولة الاولى في العالم الاسلامي ذات التاثير على الساحة الاقليمية والدولية ، ومن ثم تشكلت الرغبة في سبر أغوار تجربة حزب العدالة والتنمية لما شكل من حيوية في الحياة التركية – سياسيا واقتصاديا– وحركية دبلوماسية فاعلة دفعت بالسياسة الخارجية التركية إلى لعب أدوار إقليمية ودولية، واذن فالدافع لاختيار هذا الموضوع هو اهتمامي بقضايا العالم الاسلامي فكانت هذه المساهمة من اجل فهم وتحليل التحولات الحاصلة في هذا البلد الناهض.
- الرغبة في معرفة ما إذا كان الخطاب الإسلامي المعاصر قادرا على التفاعل مع المستجدات الراهنة – محليا واقليميا ودوليا–، في ظل الجدل القائم حول قدرة الخطاب الإسلامي على رفع التحديات المعاصرة ، باعتبار حزب العدالة والتنمية يحمل المضامين الإسلامية وإن استغنى عن رفع الآفة الإسلامية .

- **الأسباب الموضوعية :**

لعل أكبر دافع موضوعي لاختيار هذا الموضوع هو الصورة الجذابة التي أصبحث عليها تركيا في ظل حكومة حزب لعدالة والتنمية من خلال واقعها المحلي الجديد واعادة تشكل دورها على الساحة الدولية بشكل يلفت انتباه حتى من يختلفون مع رؤاها.

- **الدراسات السابقة :** هناك العديد من الدراسات التي تناولت التحولات السياسية التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية، إذ حاولت كل دراسة أن تستقل بجانب معين من الموضوع ومنها :

1 كتاب "التجربة النهضوية التركية. كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم" ، للكاتب محمد زاهد جول ، والذي تناول من خلاله أربع فصول :

يستعرض الفصل الاول الأسس الفكرية للنهضة التركية، حيث يلقي الضوء على تجربة الإصلاح التركية منذ أواخر العصر العثماني وتأسيس الجمهورية، وكيف انتصر العلمانيون في هذا الاصلاح وكيف اصبحث الديمقراطية نفسها موضع صراع كبير بين الشعب وبين الدولة. يختار الشعب من يمثله فيقوم الجيش بانقلابات عسكرية ، كما تفاقمت مشكلة العلاقة بين الدين والدولة ،وفي الفصل الثاني يبين كيف أدرك حزب العدالة والتنمية أن التعليم جزء لا يتجزأ من الهوية ومن أسباب التنمية، حيث استدرك فشل العثمانيين حين لم يستطيعوا إنتاج إصلاحات تتلافى سقوطهم ،وفي الفصل الثالث تحدث عن النهضة الاقتصادية التركية، وشمل هذا الفصل الإنجازات الاجتماعية والقانونية القضائية أيضا، مستعرضا رؤية الحزب لهذه المجالات.

ويتناول الفصل الرابع العلاقات الدبلوماسية والسياسة الخارجية التركية، وكيف أن تركيا وضعت نفسها في الحضن الأوروبي منذ تأسيس الجمهورية، وكانت أوروبا بحاجة لموقعها الفريد لتكون ضمن خطوطها الدفاعية ضد الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو. إلا أن أوروبا أعرضت عن تركيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ولم تعد ترحب باقترابها، ومن ثم كانت رؤية حزب العدالة والتنمية التي تعتمد على فتح العمق الجغرافي والإسلامي لنفسها، لتكون ذات بيئة إقليمية آمنة، وركنا أساسيا في استقرار المنطقة0

2 كتاب "عودة تركيا إلى الشرق.الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية" للكاتب ميشال نوفل، والذي تناول من خلال هذا المؤلف خمسة فصول، والكتاب في مجمله تتبع مسار التحول في

السياسة الخارجية التركية، خاصة في الفصل الخامس من خلال المقاربة التركية للشرق الأوسط.

3 كتاب العمق الاستراتيجي. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، لمؤلفه احمد داود أوغلوا، وهو أحد صناع هذه التجربة ووزير خارجية سابق بحكومة أردوغان ، ويعد هذا الكتاب مرجعا مهما شغل اهتمام الاكادميين والساسة على حد سواء ، حيث صاغ مؤلفه استراتيجية شاملة للسيسة الخارجية لتركيا ، بحث استعرض في القسم الاول من الكتاب الاطار المفاهيمي والتاريخي للقوة التركية ، وفي القسم الثاني استعرض الواقع الجيوسياسي لتركيا اثناء الحرب الباردة انطلاقا من المناطق البرية والبحرية القريبة وانتهاءا بالمناطق القارية ، ومن خلال القسم الثالث يستعرض المؤلف علاقات تركيا بكل الدول ذات التاثير المتبادل، من الولايات المتحدة الى حلف شمال الاطلسي والإتحاد الاوربي الى العالم الاسلامي والشرق الاوسط ، بالاضافة الى ايران واسرائيل وانتهاءا بالقوقاز واسيا الوسطى.،، وفي نهاية الكتاب استعرض المؤلف السياسات التطبيقية لنظرية العمق الاستراتيجي متناولا كل القضايا المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية مركزا على منطقة الشرق الاوسط ، ومبرزا الدور الذي يمكن لتركيا ان تضطلع به تعزيزا لمكانتها من خلال التوفيق بين عمقها التاريخي والاستراتيجي.

4 كتاب تركيا بين تحديات الداخل وهانات الخارج لمجموعة من المؤلفين ، حيث تم تناول جملة من القضايا السياسية والاقتصادية في الداخل التركي بالاضافة الى موضوع الهوية وعلاقة الجيش بالسرح السياسي التركي ، وكيف استطاع حزب العدالة والتنمية التعامل مع كل هذه القضايا،كما تناول الكتاب ايضا الاسس التي بنيت عليها السياسة الخارجية التركية ،وايضا تعاملاتها مع القضايا الاقليمية الدولية.

5 -دراسة بعنوان :(تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية) لمحمد عبد القادر ،ضمن كتاب العرب وتركيا لمجموعة من المؤلفين الصادر عن المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ومن خلال هذه الدراسة ابرز المؤلف جملة من العوامل (التغير والاستمرار) في توجهات السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية.

وبالرغم من تناول العديد من الدراسات لموضوع التحولات الحاصلة في المشهد السياسي التركي غير ان دراستنا تختلف نوعا ما عن تلك الدراسات السابقة ، حيث ان معظمها اغفل تتناول الكيفيات التي اعتمدها حزب العدالة والتنمية في التوفيق بين العلمانية والاسلام من خلال معالجة مشكلة الهوية، وهو المسعى الناجح الذي ساهم في الاستقرار الداخلي من خلال إبعاد شبح الانقلابات التي عانت منها تركيا، وهو الاستقرار الذي انعكس على فاعلية السياسة الخارجية بمقارباتها الجديدة.

- **إشكالية الموضوع :**

يوصف الحراك السياسي في تركيا برعاية حزب العدالة والتنمية بأنه يشهد تحولا استراتيجيا لافتا مس جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الداخل التركي وانعكس على سياستها الخارجية، مما جعلها محل اهتمام الدوائر الإقليمية والعالمية، وباعتبار حزب العدالة والتنمية بقيادة طيب رجب أردوغان يحمل المضامين الإسلامية وفق استراتيجية التعايش مع الراهن المعاصر عبر آليات ديمقراطية مكنته من الوصول إلى سدة الحكم، محاولا من خلال تغيرات سياسية عميقة أن يثبت الجدوى من عودة تركيا إلى عمقها الشرقي لتشكل قوة إقليمية مؤثرة، ولاعبا فاعلا على مسرح العلاقات الدولية، وعليه يطرح التساؤل التالي:

- **ماهي طبيعة التغيرات التي أحدثها حزب العدالة والتنمية في المشهد السياسي التركي ؟، وما انعكاسات ذلك على السياسة الخارجية التركية ؟**

- **التساؤلات الفرعية :** يمكنا ان نقوم بتفكيك اشكالية دراستنا الى مجموعة من التساؤلات الفرعية من خلال ما يلي :

– كيف تشكلت الدولة التركية عبر مسارات صراع الهوية

– ماهي ظروف نشأة وصعود حزب العدالة والتنمية

– ما هي الأبعاد التي قامت عليها التغيرات السياسية في تركيا

– ما هي مظاهر التحولات الجديدة في الراهن المحلي التركي

– ما طبيعة وأهداف السياسة الخارجية التركية الجديدة

– ماهي المقاربات الجديدة للسياسة الخارجية التركية اقليميا ودوليا.

– **الفرضيات :**

ومن أجل الإحاطة بجوانب المشكلة البحثية يمكننا صياغة الفرضيات التالية :

- شكلت الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قادها حزب العدالة والتنمية حجر الزاوية في النهوض بالواقع التركي والدفع بسياستها الخارجية للعب ادوار إقليمية ودولية.
- ساهم نجاح حزب العدالة والتنمية في إدارة أزمة الهوية المتجذرة في تركيا في الاستقرار الداخلي الذي انعكس على فاعلية سياستها الخارجية
- من خلال استلهام حزب العدالة والتنمية للموروث الحضاري العثماني وتوظيفه للموقع الجيو بوليتيكي مزودا بالقوة الناعمة اقتصاديا اصبحت تركيا معنية بأي تطور شرق أوسطي أو حراك عربي إسلامي.

- **حدود الدراسة :**

1- الحدود الزمنية : هي الفترة الممتدة من عام 2002 تاريخ وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في تركيا والى غاية العام 2016.

2- الحدود المكانية : الحدود المكانية لدراستنا هي الجمهورية التركية ،حيث سندرس ابعاد التحولات السياسية في تركيا برعاية حزب العدالة والتنمية

- **المقاربة المنهجية :**

يعتبر المنهج طريقة منتظمة للوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة، وهو بذلك يعد إحدى أهم الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها، وحيث أن بحثنا هذا متعدد الأبعاد، ولمعالجة إشكاليته التي تطلبت نوعا من التكامل المنهجي فقد جمعت بين المنهج التاريخي كأحد أهم المناهج المستخدمة في العلاقات الدولية فهو يساعدنا على فهم طبيعة تطور المسار التركي تاريخيا، خصوصا انه موضوع يترابط فيه البعد التاريخي بالسياسي، وبين المنهج التحليلي من خلال تحليل الأحداث والتحولات التي مرت بها تركيا وصولا إلى تحولها الأخير نحو عمقها الشرقي، وأيضا الإستعانة بالمنهج الوصفي، من خلال وصف وتحديد الأطر العامة لظاهرة التجربة التركية الجديدة من أجل الوصول إلى الحقائق الخاصة بالوضع الجديد، حتى نتمكن من فهم المشكلة من خلال تسليط الضوء على أسس هذا التحول في التجربة التركية، وانتهاء بتحليل الدور التركي في محيطه الإقليمي والدولي.

- **العنصر المفاهيمي :**

1 - الإسلام السياسي :

وهو مصطلح سياسي وإعلامي وأكاديمي استخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية تتبنى نظاما سياسيا على أسس إسلامية ، إيمانا منهم بان الإسلام ليس دينا تعبديا وفقط بل هو

نظام سياسي واقتصادي واجتماعي يصلح لبناء مؤسسات الدولة، ويمكن تعريف الإسلام السياسي بأنه مجموعة الافكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية، والتي تتبناها مجموعة من الأحزاب ذات الطابع الإسلامي.

وقد أطلق مصطلح الإسلام السياسي على كل جماعة إسلامية تهتم بقضايا الأمة الإسلامية، حيث تم تداوله بشكل واسع منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث شهدت هذه الفترة صعود المد الإسلامي وبروز الظاهرة الإسلامية بشكل لافت.

2.- العلمانية :

وهي في الأصل ترجمة لكلمة سيكولاريزم "seccoularism" ، نسبة للكلمة اللاتينية سيكولوم " seculum " وتعني العصر أو الجيل أو القرن، واستخدم هذا المصطلح "secular" لأول مرة سنة 1248م، وكان تاريخ مولد ظاهرة العلمانية في الغرب، حيث كانت في البداية تعني " نقل ممتلكات الكنيسة إلى سلطات سياسية غير دينية " وتطور هذا المصطلح وارتبط بظروف تاريخية معينة وتعددت مفاهيمه غير أنه في النهاية يعني فصل الدين عن الدولة ، ويورد قاموس أكسفورد عدة تعاريف للعلمانية منها :

العلمانية هي كل ماهو "غير كهنوتي" و"غير ديني" و "غير مقدس"

والعلمنة باللغة الانجليزية هي " secularization" وهي تحويل الممتلكات الكنيسة والدينية إلى ملكية علمانية(على أساس مادية علمية)

أما في اللغة الفرنسية فهناك كلمة "Laique" وتعني كافة الجمهور ، وباستثناء الكهنوت ورجال الدين، وهناك كلمة "Laicism" ، وتعني النظام العلماني أو النظام السياسي المتميز بإقصاء النفوذ الكهنوتي عند الدولة ، وهي في الشرق الأوسط تشير إلى اتجاه إيديولوجي ، وغالبا ما يستخدم لوصف فصل الدين عن الدولة.

3- الحزب السياسي :هناك عدة تعريفات تناولت مفهوم الحزب السياسي يمكننا أن نستعرض بعضا منها ، حيث هناك من يعرفه بأنه مجموعة من الأفراد تؤمن بمبادئ مشتركة وتحاول ضمن تلك المبادئ تحقيق الأهداف التي تصبو إليها، وهذه المجموعة من الأفراد ترتبط ببعضها وفق قواعد تنظيمية تحدد علاقتهم ووسائلهم وأسلوب عملهم ، أي أن الحزب السياسي بالمحصلة هو جماعة منظمة من الناس لها توجهات معينة، يملكون تنظيم وبرنامج سياسي برغبة الوصول إلى السلطة لإحداث تغيرات سياسية تنسجم والأطروحات التي تجمعهم.

4 - التحول أو التغيير السياسي :

هناك العديد من التعريفات التي تناولت التحول أو التغيير السياسي ، ومنها أنه عبارة عن مفهوم يقترب من مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد مرحلة جديدة في الحياة السياسية، وهو كل حدث جديد كيفي أو نوعي أو عميق على أن يكون حاسما في نتائجه ، وهو بهذا المعنى يمثل كل جديد مختلف عن سابقه يتزامن مع ولادة حدث سياسي مخالف لسابقه ، والتحول أو التغيير السياسي هو في النهاية عملية تحسين وتطوير تحدث على كيان الدولة بحيث تكون هذه العملية مختلفة عن الوضع السابق.

تبرير الخطة :

من أجل معالجة موضوع بحثنا وفق دراسة علمية أكاديمية من خلال منهجية البحث العلمي، اعتمدت خطة دراسية تراعي أهمية الإلمام بأبعاد ومتغيرات الإشكالية بغية التوصل إلى دراسة شاملة للموضوع ، ولأجل ذلك قمت بصياغة الخطة على النحو الموالي :

في البداية وقبل الولوج إلى صلب الموضوع قمت من خلال الفصل الاول بتمهيد تاريخي عرجت فيه على صراع الهوية المصاحب للمسار التاريخي لنشأة وتطور الدولة التركية من خلال هذا الفصل الاول:

نشأة وتطور الدولة التركية في ظل مسارات صراع الهوية ، حيث تم التطرق إلى هوية الجذور التاريخية للدولة والمجتمع التركي من خلال صراع العلمانية والإسلام، وصولا إلى ظهور حزب العدالة والتنمية فكان لابد من تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث :

ومن خلال المبحث الأول تم استعراض لمحة تاريخية عن هوية الجذور التاريخية للدولة والمجتمع التركي، منذ منتصف القرن التاسع الميلادي تاريخ نفوذ الأتراك في العصر العباسي، مرورا بظهور الأتراك السلاجقة في القرن الحادي عشر الميلادي ،إلى أن ظهر العثمانيون كمؤسسين للدولة العثمانية أولا، ثم للخلافة الإسلامية ثانيا.

وفي المبحث الثاني تم تناول المسار التاريخي لصراع الهوية في امتداداته التاريخية مبرزا البدايات الاولى للدعوة لعلمنة الدولة والمجتمع ، مرورا بتأسيس الجمهورية العلمانية على يد كمال أتاتورك.

مشيرا في نهاية المبحث إلى بروز الإسلام السياسي والتصادم مع المؤسسة العسكرية في سياق صراع الهوية، إلى أن ظهر حزب العدالة والتنمية .

وفي المبحث الثالث تم التعرض إلى ظروف نشأة وصعود حزب العدالة والتنمية والتعريف بأرضيته الفكرية، ثم رصد صعوده السياسي والتحديات التي واجهته، مع الإشارة إلى أهداف حكومة حزب العدالة والتنمية ومشروعها السياسي، وفي ختام المبحث تم التعريف بشخصية طيب رجب أردوغان باعتباره زعيم ورمز التحول السياسي الجديد.

ثم شرعت في الولوج إلى صلب الموضوع من خلال :

الفصل الثاني: أبعاد ومظاهر التحولات السياسية التركية الجديدة

وفي هذا الفصل نستعرض الأسس التي اعتمدتها تجربة حزب العدالة والتنمية، في أبعادها المرجعية والاقتصادية والديمقراطية، حيث تم استعراض بعد المرجعية ومعالجة أزمة الهوية في المبحث الأول، ومن خلال المبحث الثاني تم استعراض البعد الاقتصادي والاجتماعي الذي اعتمده حزب العدالة والتنمية، تلاه البعد الديمقراطي من خلال المبحث الثالث، والذي استطاعت التجربة من خلاله الفكاك من القبضة العسكرية، والانفتاح على مكونات المجتمع التركي، وفي ختام الفصل تم التعرض إلى استعراض التحديات التي تواجه الحزب من المبحث الرابع مبرزا على وجه الخصوص تحديات ما بعد الانقلاب لفاشل.

ومن خلال الفصل الثالث: **تحولات السياسة الخارجية التركية ومقارباتها الإقليمية والدولية** تم التطرق إلى التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية، ففي المبحث الأول سيتم التعرف على المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية التركية وفي المبحث الثاني إبراز الأسس الجديدة التي تبنتها السياسة الخارجية التركية من خلال معرفة أهم المبادئ والأهداف الجديدة للسياسة الخارجية التركية.

وفي المبحث الثالث سيتم استعراض أهم محاور السياسة الخارجية التركية من خلال مقاربتها الشرق أوسطية، وإبراز سياسة انفتاحها على العالم العربي والإسلامي، و التعرف على سياستها الخارجية على المحور الأوروأمريكي.

صعوبات الدراسة :

لقد واجهتنا خلال المراحل الأولية لهذه الدراسة بعضا من الصعوبات، وفي مقدمتها خلو مكتبة قسم العلوم السياسية من المراجع الحديثة ذات الصلة بموضوع دراستنا، وعقبة التحكم في اللغة التركية حيث حرمنا من الكثير من المراجع التركية باستثناء بعض الدراسات

المترجمة للعربية، لولا مساعدة الأستاذ المشرف الذي وجهنا إلى بعض مواقع هذه المراجع، كما أمدنا الأستاذ المشرف بجملة من التوجيهات القيمة المتصلة بموضوع الدراسة، والتي ساعدتنا في تخطي بعض الصعوبات، من أجل الوصول الى النتائج التي نتوخاها من هذه الدراسة، حتى تكون إضافة متميزة في هذا الحقل المعرفي، فشكر الله سعيه المبارك و جزاه عنا بكل خير.

الفصل الأول

الفصــل الأول :

نشأة وتطور الدولة التركية في ظل مسارات صراع الهوية

- **المبحث الأول: ماهية الجذور التاريخية لتركيا العثمانية**

المطلب الأول: هوية الجذور التاريخية للمجتمع والدولة التركية

المطلب الثاني : التزعم التركي العثماني للخلافة الإسلامية

- **المبحث الثاني : المسار التاريخي لصراع الهوية في تركيا**

المطلب الأول : بدايات صراع الهوية بين الإسلام والعلمانية

المطلب الثاني **:** ظهور جمهورية علمنة الدولة والمجتمع التركي

المطلب الثالث: بروز الإسلام السياسي وصراعه مع المؤسسة العسكرية

- **المبحث الثالث : نشأة وصعود حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان**

المطالب الأول : ظروف نشأة وتأسيس حزب العدالة والتنمية

المطلب الثاني : أهداف الحزب ومشروعه السياسي

المطلب الثالث: تحديات بداية الصعود السياسي للحزب

المطلب الرابع : طيب رجب أردوغان زعيم التحول السياسي الجديد

الفصل الأول :

نشأة وتطور الدولة التركية في ظل مسارات صراع الهوية

مما لاشك فيه أن الأتراك استطاعوا بناء إمبراطورية كبيرة وهي المعروفة باسم الإمبراطورية العثمانية نسبة إلى عثمان بن أرطغرل أول سلاطينها وإليه تنسب الإمبراطورية العثمانية، وإذا كانت تركيا الإمبراطورية قد حملت المضامين الإسلامية عبر امتدادها التاريخي باعتبارها خلافة إسلامية تزعمت العالم الإسلامي لقرون متبنية المذهب الحنفي السني فإنها وإثر سقوط هيكل الخلافة وتأسيس الجمهورية التركية الحديثة عام 1923، قد ولت ظهرها للإسلام متخذة من العلمانية منهجا في الحياة السياسية التركية، من خلال إصلاحات تبنتها النخب العلمانية .

ومنذ ذلك الحين وجدل الهوية يكاد يصم الأذان في بلد يتنازعه التاريخ والجغرافيا وتحاول أن تتعالى فيه أصوات النخب الداعية إلى إلحاقه بالموروث الغربي، في مقابل الأصوات الداعية إلى العودة إلى الذات الشرقية وإرث الخلافة الإسلامية التي تزعمت الشرق الإسلامي لقرون، وقد تجلى ذلك ببروز أحزاب إسلامية حاولت أن تبرهن في الميدان على شرقية الهوية التركية وكان ذلك عاملا مهما في خفوت الأصوات العلمانية ، وفي طليعة هذه الأحزاب حزب العدالة والتنمية الذي أصبح فيما بعد يقود الحكومة التركية إثر فوزه الساحق في الانتخابات البرلمانية عام 2002، فهل يمكن اعتبار الإسلام هو الهوية الأصيلة للدولة والمجتمع التركي، وتبعا لذلك هل يمكن اعتبار العلمانية ليست إلا ظاهرة دخيلة عن المجتمع والدولة التركية، أم أنها ذات طابع متأصل ، ومن اجل استجلاء ذلك سنبحث في هذا الفصل من خلال المبحث الأول في ماهية الجذور التاريخية لتركيا العثمانية وتطورها إلى أن

أصبحت خلافة إسلامية ، ثم نستجلي مسارات صراع الهوية الذي صاحب تشكل الدولة التركية الحديثة وذلك من خلال المبحث الثالث وصولا إلى نشأة وصعود حزب العدالة والتنمية وهو ما تناولناه في المبحث الثالث.

- المبحث الأول: ماهية الجذور التاريخية لتركيا العثمانية

إذا كانت الدولة التركية التي تأسست على يد آل عثمان قد ملأت الدنيا وشغلت الناس إثر تأسيس إمبراطورية شغلت قرونا من الحيز الزمني وتزعمت عالما إسلاميا يمتد في حيزه المكاني عبر القارات الثلاث أرويا وأسيا وإفريقيا، إلى أن انكمشت عقب سقوط الخلافة الإسلامية لتصبح جمهورية حديثة ، فماذا عن أصول وهوية الجذور التاريخية لهؤلاء الأتراك ؟

- المطلب الأول : هوية الجذور التاريخية للمجتمع والدولة التركية

أولا– هوية جذور العنصر التركي :

يؤكد المؤرخون أن أصل الجنس التركي ينحدر من أواسط أسيا ،ولكنهم هاجروا ضمن مجموعات نحو الغرب إلى أن استقروا خلال القرن السادس الميلادي قرب منطقة بحر قزوين وفي نواحي شمال وشرق بلاد فارس[1].

وعليه فان الجذور التاريخية للأتراك تعتبر امتدادا لقبائل الغزو المعروفين بالترك الذين استوطنوا في المنطقة التي تسمى تركستان الممتدة من هضبة منغوليا وشمال الصين إلى بحر قزوين غربا ومن سهول سيبيريا شمالا لغاية شبه القارة الهندية ومنطقة فارس جنوبا

[1] سمير،سبيتان، تركيا في عهد طيب رجب اردوغان، ،(الأردن :الجناديرية للنشر والتوزيع، 2012)، ص.9

وهي القبائل التي انتقلت إلى آسيا الصغرى مدفوعين بعوامل اقتصادية وسياسية [1] ،غير أن بداية ظهور الأتراك في المجتمع المسلم كمسلمين سنيين كانت خلال القرن الثامن الميلادي بعد أن فتح قتيبة بن مسلم قبائلهم في آسيا ، ثم كان لهم نشاط سياسي كبير في الدولة العباسية من منتصف القرن التاسع الميلادي إلى منتصف القرن العاشر حيث عرفت تلك الفترة بعصر نفوذ الأتراك في الخلافة العباسية.

وقبل ذلك وفي عهد الدولة الأموية كانت قد تمكنت الجيوش الإسلامية من الوصول إلى مناطقهم إلا أن اعتناقهم الجدي للإسلام لم يكن إلا في أوائل العصر العباسي ،حيث قربهم الخليفة المعتصم للحد من سيطرة الفرس الذين زاد نفوذهم في الدولة العباسية وخاصة خلال عهد المأمون[2].

وفي القرن الحادي عشر الميلادي تجدد نفوذهم أكثر باسم الأتراك السلاجقة نسبة إلى سلجوق زعيم القبائل التركية الآسيوية في القرن العاشر الميلادي وكان على رأسهم – أطغول بك– حيث قضوا على نفوذ البويهيين في بغداد وحرروا الخليفة العباسي من استبدادهم.

وقد ظهرت كفاءة الأتراك السلاجقة مما جعلهم محل احترام واعتراف الخلفاء العباسيين فاعتمدوا عليهم ومنحوهم سلطة واسعة وأطلقوا على قادتهم لقب سلطان، حيث شاركوا في الحروب الصليبية واستردوا بعض المواقع الإسلامية من يد الصليبيين، وغزو آسيا الصغرى وانتصروا على روم بيزنطة في القرن الثاني عشر للميلاد.

---

[1]– صادق، إسماعيل، محمد ، التجربة التركية من أتاتورك الى اردوغان، ،(القاهرة : العربي للنشر والإشهار، 2013)،ص. 31

[2] – سميرسبيتان، المرجع السابق ، ص 9.

وبحلول القرن الثالث عشر وخلال الهجمات المغولية فرت قبائل تركية من بطشهم ليستوطنوا بلاد الأناضول معتنقين الإسلام ، وهنا بدا تشكل دولة بني عثمان على يد الأمير عثمان بن ارطغول حيث أصبح مستقلا بإمارته بعد مداهمة المغول للسلاجقة، وقد أصبح ملاذا للفارين من بطش التتار، وإلى عثمان هذا ينتسب بقية خلفاء بني عثمان[1].

وهكذا انكمش الأتراك في آسيا الصغرى بعد سقوط بغداد في أيدي التتار بقيادة هولاكو عام 1258م، حيث انتقلت حينها الخلافة العباسية إلى مصر التي كانت تحت نفوذ المماليك الذين آووا بني العباس وبقي الأمر على تلك الحال إلى أن انتقلت الخلافة الإسلامية إلى العثمانيين.

ثانيا- بدايات تشكل هوية الدولة التركية

لقد كانت بداية ملامح تأسيس الدولة العثمانية التركية عام 1280 على يد السلطان عثمان خان بن أرطغرل بن سليمان شاه التركماني في أعقاب ضعف الدولة العباسية وانهيارها في بغداد ،حيث فرت القبائل التركية من وحشية وطغيان التتار بزعامة قائدها أرطغرل، واستقرت في آسيا الصغرى والتي تعرف اليوم بتركيا تحت حماية السلاجقة بقيادة علاء الدين الذي منحهم أرضا هناك حول أنقرة ليستقروا فيها على الحدود بين دولته ودولة البيزنطيين، وأمروا عليها الزعيم أرطغرل إكراما لشجاعته ومواقفه حيث لما وصلت جيوش المغول إلى دولة السلاجقة وقف أرطغرل إلى جانب علاء الدين وحينها تمكنا من هزيمة المغول وإنقاذ دولة السلاجقة، غير أن ارطغول زعيم هذه القبيلة كانت له أطماع سياسية حيث انه لم يكتفي بالمنطقة التي منحه إياها السلطان علاء الدين الأول ،ولم تتوقف مهمته على المحافظة على

---

[1] – احمد ،إسماعيل، شاكر محمود ، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ،الجزء 1،(الرياض: دار المريخ للنشر، 1995) ،ص. 207

الحدود بل انطلق في هجمات جهادية باسم السلطان علاء الدين ضد الممتلكات البيزنطية في الأناضول وحقق توسعات إقليمية، وبعد وفاته يخلفه إبنه عثمان سنة 1299 م الذي راح ينمي إمارة أبيه[1]،

استمر عثمان ابن أرطغول في مساندة السلجوقيين في حروبهم فزادت مكانته في بلاط السلطان علاء الدين، الذي زاد في إكرامه ومنحه نوعا من الاستقلال واقطعه كافة الأراضي والقلاع التي فتحها، بل وأجاز له ضرب العملة باسمه ومنحه لقب بك، وهكذا اقترب عثمان من الاستقلال التام، وكان متسلحا بالإسلام في مواصلة فتوحاته باتجاه أوربا.

وبعد وفاة علاء الدين سلطان السلاجقة، دب الضعف في دولة السلاجقة فكانت فرصة عثمان ليستقل عن السلاجقة بدولته الناشئة وراح يضيف إلى سلطانه بعض أجزاء دولة السلاجقة، إضافة لمواقع فتوحاته الجديدة.

ولابد من الإشارة هنا بأنه في عهد الأمير عثمان تحدد بشكل جلي الوضع الديني والعسكري والسياسي للأتراك العثمانيين، فلقد كانت لصلاتهم الوثيقة بدولة الأتراك السلاجقة في الأناضول وهي دولة إسلامية، الأثر البالغ في ترسيخ قيم الإسلام في الدولة والمجتمع التركي، ومضى عثمان في توسيع رقعة بلاده فاستولى على قلعة (عك حصار) وبذلك أطل العثمانيون على البوسفور، والركن الشمالي الغربي من شبه جزيرة الأناضول، وهكذا فإن كل التحركات الحربية التي قادها العثمانيون في المرحلة الأولى من تاريخهم، كانت نتيجة العديد من العوامل، ومن أهمها العاطفة الدينية الجياشة، والطبيعة العسكرية الصارمة، والموقع

---

[1]– محمد ،عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها،جزء 1،(القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية،1980)،ص.35

الاستراتيجي لإمارتهم، بالإضافة إلى الأوضاع السياسية في المنطقة المحيطة بهم، وبتلك الروح الرسالية انطلقوا في بقاع أسيا وأوروبا وإفريقيا غزاة فاتحين[1].

وهكذا أخذت الدولة العثمانية في التشكل الفعلي في العام 1300 للميلاد وإلى عثمان هذا ينتسب العثمانيون فهو مؤسس سلالة الخلفاء العثمانيون فيما بعد، والذين يتضح من السياق التاريخي أنهم أصحاب عاطفة إسلامية جياشة حملوا بفضلها لواء الفتوحات الإسلامية تحت راية الخلافة العثمانية لقرون.

ولذلك فان الكثير من الأتراك يرون أن الهوية التركية (القومية) لم تطغى على الدولة العثمانية ،حيث لم يتعاظم الجانب القومي عند السلاطين العثمانيين ولم يكن اهتمامهم منصبا على العنصر التركي داخل الإمبراطورية حيث تميزت هذه الفترة بالاعتزاز بالهوية الإسلامية وليس بالقومية التركية بدليل أن اهتمام سلاطينها بأجناس أخرى مثل الأرمن واليهود واليونانيين يفوق اهتمامهم بالعنصر التركي وهو ما جعل هذه الأجناس تحتل مواقع حساسة في دواليب الإمبراطورية العثمانية[2].

المطلب الثاني : تزعم تركيا العثمانية للخلافة الإسلامية

في منتصف القرن الثالث عشر تواجدت بالأناضول سلالة **آل** عثمان نسبة إلى عثمان بن أرطغرل الذي يعتبر النواة الأولى للخلافة الإسلامية ومنه أخذت اسمها (الخلافة العثمانية) ، وهو من تسلم الحكم من السلاجقة في هذه الأراضي كما أسلفنا، وذلك عام 1299م ، وبعد توسع رقعة الفتوحات الإسلامية أمام القادة الأتراك ، تسلم العثمانيون راية الخلافة

---

[1]– احمد، إسماعيل، شاكر محمود، مرجع سابق ،ص. 208

[2]– لحسن طبي، السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني فترة حكم حزب العدالة والتنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،ص . 22

الإسلامية من الدولة العباسية عام 1516م ، وبشكل رسمي عام 1517م، وحكموا كخلافة إسلامية إلى العام 1922م، تاريخ إسقاط الخلافة العثمانية على يد مصطفى كمال أتاتورك، وإعلانه قيام جمهورية تركيا الحديثة العام 1923م[1].

لقد مثلت الخلافة العثمانية رمزا لوحدة المسلمين، وهي القوة التي دافعت عن قضاياهم وأراضيهم، إضافة إلى فتوحاتها الإسلامية التي حرصت على نقل الإسلام إلى القارات الثلاث[2].

وفي هذا السياق يجب التأكيد أن أهم عامل تاريخي يجعل من الثقافة السياسية في تركيا مميزة عن غيرها من المجتمعات الإنسانية هو أن هذه الدولة كانت مركزا لحضارة إسلامية، قامت بتشييد نظام سياسي تمثل في الدولة العثمانية التي عمرت قرونا في شكل خلافة إسلامية، وقد امتزجت عناصر ثقافية متعددة في بناء هذه الحضارة وفي مقدمتها الإسلام.

وما كان لهذه الخلافة أن تقوم لولا حركة الفتوحات التي كانت تحمل راية الإسلام إلى كل أرض وطئتها أقدام القادة العثمانيين، حيث انتصر السلطان بايزيد عام 1396م على التحالف الأوربي الصليبي في معركة نيقوبولوس ، ثم جاء دور السلطان محمد الثاني الملقب بمحمد الفاتح، الذي كان له شرف فتح القسطنطينية عام 1453، والتي كانت عاصمة الإمبراطورية البيزنطية، ومنذ ذلك الحين أصبحت القسطنطينية عاصمة للخلافة الإسلامية وأطلقوا عليها إسم إسطنبول أي مدينة الإسلام، ثم جاءت انتصارات السلطان سليم الأول على الصفويين في معركة جال ديران الشهيرة عام 1514م، وكانت الفتوحات قد بلغت أوجها

---

[1] – علي حسن باكير،مقال ضمن سلسلة :تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ،مجموعة باحثين ، ،(قطر: مركز االجزيرة للدراسات ،2009)، ص.16

[2] – سمير، سبيتان، مرجع سابق، ص. 21.

في عهد خليفته سليمان القانوني الملقب بسليمان الرهيب 1520–1566م، وكنتيجة لذلك أصبحت وأكبر إمبراطورية في العالم [1]، حيث امتد حكمها على مستوى قارات العالم الثلاث في أسيا الصغرى والحجاز وبلاد الشام والعراق ومصر والسودان والمغرب العربي والصومال، كما نقلوا الإسلام إلى أوربا فاتحين (اليونان ويوغسلافيا وألبانيا والنمسا وإيطاليا ورومانيا وبلغاريا وأرمينية وجورجيا)، ووصلوا إلى أصوار فينا.

وهنا لابد من الإشارة إلى (أن أوربا كانت تنظر إلى الفتوحات العثمانية على أنها فتوح إسلامية، حيث كان الأتراك العثمانيون في تقدير أوربا هم الرمز الحي المجسد للإسلام، وقد اختلط الأمر على الأوربيين في ذلك الوقت فكانوا يطلقون على المسلم لقب تركي).[2]

وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876–1909م) فشلت محاولات الحركة الصهيونية لإقامة وطن يهودي بفلسطين، كما أصدر أمرا بمنع هجرة اليهود إلى سيناء، في الوقت الذي اتجه فيه اليهود إلى سيناء لتكون مهجرًا لهم.

ومن فضائل الخلافة الإسلامية العثمانية أنها أوجدت وحدة بين الولايات العربية التي دخلت في سيادتها، وحرصت على احتفاظ كلٌّ منها بمقوماتها الأساسية، مثل الدين الإسلامي، واللغة العربية، والثقافة العربية الإسلامية، والعادات والتقاليد الموروثة عبر العصور، ولم تلجأ الدولة العثمانية إلى إقامة حدود مغلقة أو حواجز مصطنعة فيما بين الولايات العربية؛ فكانت حرية الانتقال والسفر مكفولة أمامهم في جميع الأوقات، وكذلك فرص العمل، وكان في مقدور المواطن الذي يسكن في دمشق على سبيل المثال أن ينتقل إلى بغداد أو القاهرة أو القيروان، أو غيرها من كبرى المدن العربية، ويعيش فيها، ويمارس النشاط الاقتصادي دون

---

[1] –علي ،حسن باكير، مقال ضمن سلسلة :تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ،مجموعة باحثين ، (قطر: مركز االجزيرة للدراسات ،) 2009، ص.16.

[2] –نقلا عن اكرم البياتي، الأتراك والدولة الإسلامية المقهورة، ،القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية ، 1999 ،ص.133.

أن يتطلب ذلك الحصول على إذن بالخروج أو الدخول أو الإقامة، مما نعاني منه في واقعنا المعاصر، وبذلك أعادت دولة الخلافة العثمانية للعالم العربي والإسلامي وحدته، بعد ذلك التفتت الذي حصل بسقوط الدولة العباسية في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي وتواري حاضرة الخلافة الإسلامية[1].

وإذن فقد اكتسب الإسلام أهمية خاصة بالنسبة لتركيا، لكونه شكل ولعدة قرون دين الإمبراطورية العثمانية الرسمي، وهي الإمبراطورية العثمانية التي تمثل الأصل بالنسبة للدولة التركية الحديثة، إضافة إلى انتشار الإسلام وشموله لبقاع كانت تحت المظلة العثمانية مما جعله يشكل قوة سياسية واجتماعية كبيرة وعاملا مهما في بناء الشخصية التركية، ذلك لأن جذور هذا الدين عميقة في التاريخ والوجدان التركي، وبفضله استطاع الأتراك بناء إمبراطورية عظيمة امتدت ستة قرون في ذاكرة الإنسانية، وهو ما أثبته المؤرخ الشهير يلماز أوزطونا، في كتابه المدخل إلى التاريخ التركي، في معرض حديثه عن السلالات التركية، حينما أشار بأنه باعتناق الأتراك للإسلام وإيصالهم الإمبراطورية التركية قرب الأبيض المتوسط ، كان لهم تأثير في تاريخ العالم ، لأنهم أضفوا على العالم الإسلامي قوة جديدة بعد الوهن الذي أصابه، مؤكدا بأنه لم تمضي قرون على اعتناقهم الإسلام حتى حكموا العالم الإسلامي قاطبة، وبذلك حل الأتراك محل العرب في تمثيل العالم الإسلامي.[2]

---

[1] راغب، السرجاني، قصة اردوغان الطبعة 4، (القاهرة،:اقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2011)، ص .10.

[2] يلماز، اوزطونا، المدخل الى التاريخ التركي،،ترجمة: ارشد الهرمزي،(.بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2005) ،ص.152.

- المبحث الثاني : المسار التاريخي لصراع الهوية في تركيا

تعيش تركيا منذ سقوط الخلافة الإسلامية، وتأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك عام 1923، جدلا حادا حول موضوع الهوية، وهنا يبرز الصراع بين العلمانيين الذين ينشدون النموذج الغربي للدولة والمجتمع، وبين الإسلام وحملة مشروعه في تركيا، الذين يستحضرون ميراث وحضارة الأتراك الإسلامية كخلافة تزعمت العالم الإسلامي لقرون، وتمتد بجذورها الإسلامية إلى أواخر القرن التاسع الميلادي حينما ظهر النفوذ التركي أيام الدولة العباسية وما تلاها من محطات محملة بنواة الهوية الإسلامية للعنصر التركي.

وقد عبر المفكر التركي وزير الخارجي الحالي أحمد داود أوغلوا في كتابه الشه ير (العمق الاستراتيجي) عن خطورة أزمة الهوية التي يعيشها المجتمع التركي، مشبها إياه وهو ينسلخ عن إرثه التاريخي وموقعه الجغرافي، بحال الشخص المصاب بمرض انفصام الشخصية، حيث يحمل المصاب بهذا الداء أفكار وتصورات لا تنسجم مع واقعه المعاش[1]. وحتى وإن اعتبرت العلمانية كظاهرة دخيلة عن روح المجتمع التركي المتأصل إسلاميا ، فان لها فيما يبدو امتداداتها عبر المسار التاريخي التركي، وفيما يلي إبراز لأهم محطاتها التاريخية.

---

[1] محمد، ثلجي، أزمة الهوية في تركيا.طرق جديدة للمعالجة،مقال ضمن سلسلة:تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ،مجموعة باحثين ، (قطر : مركز االجزيرة للدراسات ،) 2009،ص. 88.

المطلب الأول : بدايات صراع الهوية بين الإسلام والعلمانية

لقد تجلت مظاهر العلمنة المتكشفة إثر إعلان مصطفى كمال أتاتورك سقوط الخلافة الإسلامية عام 1922، وتأسيسه للجمهورية التركية الحديثة عام 1923، حين راح يوغل في إبراز مظاهر العلمانية على مستوى الدولة والمجتمع، غير أن لظاهرة العلمنة في تركيا جذورها التاريخية التي سبقت كمال أتاتورك، حيث تأثرت الدولة التركية الحديثة بما ظهر من تيارات قومية وعلمانية بعد عصر التنوير في أوربا، وبخاصة بعد الثورة الفرنسية، وبالتالي فإن التحول الذي تعرضت له الدولة من الإمبراطورية العثمانية إلى الجمهورية الحديثة على نمط الدول القومية الأوربية، وما صاحب ذلك من تغيرات ثقافية وسياسية كل ذلك ساهم في بلورة فكر علماني جديد على المجتمع التركي[1].

أولا- جذور وامتدادات الدعوة لعلمنة الدولة.

وقد ذهب من يعرف بمؤرخ العلمانية في تركيا الكاتب نيازي بيركس إلى أن سنة 1718م، تعد بداية حقيقية للتأثر بالفكرة والمبدأ العلماني في الدولة العثمانية، ففي هذه السنة بدأت كما يسميها ومضات علمانية تلوح في الأفق العثماني وذلك حين تبنى السلطان أحمد الثالث 1703-1730م مشروعا قدمه ضابط فرنسي هو دي رشنفور de rochefort يتضمن نقل بعض مظاهر التقدم الأوربي إلى المؤسسات العثمانية، حيث حرص السلطان أحمد الثالث على مد الجسور مع العواصم الأوربية ومحاولة تقليد حياتها الاجتماعية والعمرانية، غير أن بداية البروز الفعلي لظاهرة العلمانية في تركيا، كانت من خلال حركة التغريب في عهد السلطان محمود الثاني 1808-1839م الذي تولى الحكم في القرن الثامن عشر الميلادي، حيث وبتأثير من الحركات الفكرية والثقافية المتأثرة بالغرب الأوربي أنشأ

---

[1] - محمد، ثلجي ،المرجع السابق،ص. 90.

جيشا جديدا على غرار الجيوش الأوربية، وسن قوانين جديدة على شاكلة القوانين الأوربية، منها ما تعلق باللباس، حيث حاول أن يفرض على الموظفين ارتداء الطربوش وحلق اللحية ، ولأن مثل هذه التغيرات تعتبر دخيلة على المجتمع التركي، فقد لاقت معارضة شديدة من طرف الشعب التركي الذي أطلق على هذا السلطان لقب (السلطان الكافر).[1]

وفي أثناء القرن التاسع عشر جرت محاولات الدعوة لتقليد النمط الغربي ، حيث أن الشباب الذين تأثروا بالثقافة الفرنسية أثناء دراستهم بفرنسا، قد شكلوا جمعية الإتحاد والترقي والذين عرفوا في البداية بالعثمانيين الجدد عام 1865 ونادوا بإعلاء القومية التركية كما طالبوا بإقصاء السلطان العثماني، والحكم بالنظام الدستوري النيابي، وحاولوا إعداد دستور جديد، وقد تمكنوا من خلال عملهم السري المستميت، من التأسيس لفكرة النظام العلماني، فقد أسسوا صحيفة الحرية التي تصدر من العاصمة البريطانية، وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأت الحركة العلمانية في التعاظم، محاولة أن يكون طابعها تشريعيا، وكنتيجة لضغوطهم نزلت الدولة على رأيهم وصدر دستور 1876، حيث تقوم منظومتهم الفكرية على المساواة بين الأديان، ومساواة المواطنين في تمتعهم بحريات سياسية واحدة بدل نظام (مسلمون ورعايا) وهو التقسيم التقليدي داخل الدولة الإسلامية، ولعل من أخطر تلك التشريعات التي صدرت خلال هذه الفترة ما يعرف بالقانون المدني الجديد 1869-1876م، وبموجبه استحدثت محاكم مدنية توازي في ظاهرها المحاكم الشرعية غير أنها في الواقع قلصت من

---

[1]- شعبان، فكري، نشاة العلمانية وقواها في تركيا، مقال ضمن سلسلة: تركيا صراع الهوية، (قطر:مركز الجزيرة للبحوث والدراسات،)2006، ص. 9

صلاحيات أحكامها، وأما اجتماعيا فقد بدت مظاهر محاكاة الغرب من خلال التخلي عن الثياب الفضفاضة والعمائم وأصبح ما يعرف بالبذلة الرسمية الغربية والطربوش[1].

وبمجيء السلطان عبد الحميد الثاني (1886-1909) الذي رفض علمنة الدولة، ووقف في وجه عملية استيطان اليهود في فلسطين، تذرع بالحرب العثمانية الروسية 1877-1878م فحل البرلمان، وعلق العمل بالدستور، فكانت ردت فعل ما يعرف بجمعية الإتحاد والترقي المخترقة من يهود الدونمة [2]* وأنصارها في الجيش، على هذا الموقف بانقلاب سلمي أجبر السلطان على إعادة العمل بالدستور وتشكيل حكومة بزعامة جمعية الإتحاد والترقي عام 1908م، والتي قامت بعد عام واحد من الانقلاب بخلع السلطان عبد الحميد سنة 1909، وتولى السلطنة بعده أخوه محمد رشاد، غير أن السلطة الفعلية كانت بيد جمعية الإتحاد والترقي، وهكذا أصبحت الحكومة العثمانية قومية تركية بعد أن كانت عثمانية إسلامية، وبخلع السلطان عبد الحميد أزال اليهود العقبة التي كانت أمامهم في طموحهم لبناء وطن قومي لهم على ارض فلسطين، وهو الذي رفض كل إغراءاتهم لتحقيق ذلك[3].

لقد تزامنت هذه التغيرات مع قيام بعض المثقفين الأتراك المعجبين بالنمط الغربي من أمثال ضياء كوك، بنشر مفاهيم جديدة حول الوطن والوطنية، وذهب إلى أبعد من ذلك

---

[1]- المرجع السابق، ص. 10

[2] * يهود الدونمة :تعني بالتركية الردة،وهم اليهود الذين اسلموا ظاهرا وسكنوا منطقة الغرب من اسيا الصغرى، وقد سهموا اسهاما كبيرا في تقويض الخلافة العثمانية، وهم اتباع سباتاي زيفي الذي ادعى انه الميسح،لكنه ادعى الاسلام بعد ان تم القبض عليه في عهد السلطان محمد الرابع،فعرفوا بالسبتيين او يهود الدونمة، انظر: محمد قطب : يهود الدونمة، دار الانصار، القاهرة، ط1978،1 .

[3] راغب ، السرجاني، قصة اردوغان ط 4،(القاهرة :اقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2011، ص. 14 ، 15 .

حينما دعا بشكل صريح إلى فصل الدين عن الدولة، في محاولة لمحاكاة النمط الغربي، وهو القائل بعدم نجاح فكرة المزاوجة بين حضارة الغرب، وقيم الشرق – حسب رأيه – لاختلاف الأساس الفكري، داعيا إلى الإرتماء في أحضان الغرب بشكل كلي .

وإذن فإن ما سبق من تلك الدعوات، كانت بمثابة الإرهاصات الأولى لظهور الدولة العلمانية في تركيا، حيث لم تكتمل الخطوات العملية لعلمنة الدولة التركية إلا عقب إعلان الجمهورية التركية التي قادها مصطفى كمال أتاتورك.[1]

ويمكننا أن نخلص في الأخير إلى أن بروز ظاهرة العلمانية في تركيا، كان بسبب عدة عوامل أهمها تأثر النخب السياسية التي وجدت في أواخر الدولة العثمانية، بفكر الحركات القومية العلمانية في أوربا، وأيضا ظروف ما بعد الحرب العالمية الأولى، التي أظهرت بريطانيا وفرنسا كقوتين عظميين كان لهما تأثير في شكل الهوية السياسية للدول التي كانت خاضعة للدولة العثمانية.

ثانيا – امتدادات الرفض الإسلامي للعلمانية:

وإذا كانت أوربا بعلمانيتها قد أرادت فقط فصل الدين عن الدولة، فان العلمانيون في تركيا لم يكتفوا بذلك، بل بتوا علمانيتهم على أساس محاربة الدين في أصوله وفروعه، في جوهره ومظهره، وتدخلوا في أبسط الشعائر والعبادات، وفيما يلي بعض مظاهر وأشكال التصدي للعلمانية:[2]

---

[1] – براهيم ،خليل العلاف ،القومية بديلا للخلافة،مقال ضمن سلسلة: تركيا صراع الهوية،(قطر: مركز الجزيرة للبحوث والدراسات،2009)، ص. 6

1- مواقف السلطان عبد الحميد الثاني :

وبالعودة إلى بدايات التصدي لمحاولات علمنة تركيا نستحضر جملة من المواقف والجهود المتصدية لتيار العلمنة عبر مسارات التاريخ التركي وفي مقدمتها ذلك الموقف التاريخي للسلطان عبد الحميد الثاني 1886-1909 حينما علق أحكام الدستور المستوحى من التشريعات السويسرية عام 1877 للميلاد، مستغلا فرصة إعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية، ومتخذا من دعوة الجامعة الإسلامية شعارا لسياسته الجديدة المعادية للغرب، منعا لتغلغل الطابع العلماني داخل الدولة العثمانية، وكنتيجة لهذا الموقف فقد تحركت التيارات المتأثرة بثقافة الغرب، حينما أحست بخطورة هذا الموقف، حيث تمكنت ما يعرف بجمعية الإتحاد والترقي، وهي منظمة سرية لها علاقة بالمحافل الماسونية [1]* من قيادة انقلاب عسكري في يوليو 1908، وأعادت العمل بدستور 1876، وإثر خلع السلطان عبد الحميد في 1909م قامت ما يشبه الثورة المضادة بقيادة شخصيات إسلامية داعية إلى ضرورة إلغاء العمل بهذا الدستور، والعودة إلى أحكام الشريعة الإسلامية، و إعادة الخلافة مقترنة بالحكم لتكون أساسا تستند إليه الدولة والمجتمع، وكان من نتائج هذه الثورة المضادة أن اضطر قادة الانقلاب أن ينصوا في المادة السابعة من الدستور على أن السلطان هو المنوط بالدفاع عن الشريعة الإسلامية، في محاولة لإسكات أصوات رفض العلمنة، لكنهم في الواقع استمروا بمشروع التتريك والعلمنة[2].

---

[1] * الماسونية : معناها الحرفي هي البناءون، وفي الانجليزية freemasons أي النباءون الأحرار ، وهي منظمة يهودية سرية هدامة،إرهابية غامضة، محكمة التنظيم تهدف الى ضمان سيطرة اليهود على العالم وتدعوا الى الإلحاد والإباحية متسترة بشعارات(حرية-اخاء-مساواة- انسانية)، وتتهم بانها من محاربي الفكر الديني وناشرة الفكر العلماني،انظر :الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة.

[2] ابراهيم ،خليل العلاف ، المرجع السابق، ص. 6.

2- ثورة الشيخ سعيد بيران :

وإذا كانت أخطر مراحل تجسيد العلمانية في تركيا هي تلك التي صاحبت سقوط الخلافة، على يد كمال أتاتورك الذي راح يعمل على اقتلاع تركيا من جذورها الإسلامية، فان ذلك لم يمر دون مقاومة، فقد ظهرت رموز إسلامية دافعت عن الإسلام في أحلك الظروف، ومنها ما يعرف بثورة الشيخ السعيد بيران عام 1925م، المنادية بعودة الخلافة، ومواجهة القوانين العلمانية التي أعلنها أتاتورك، وقد استمرت الثورة شهورا، و واجهها أتاتورك بعنف شديد، أعدم على إثره الشيخ سعيد بيران وبعضا من رفاقه، والشيخ سعيد رغم أنه كان صوفيا من أتباع الطريقة النقشبندية، غير أنه كان يعرف واقعه ويفهم في قضايا السياسة.

3- العلامة بديع الزمان سعيد ألنورسي :

ولم تنتهي مقاومة العلمانية بإعدام الشيخ سعيد بيران، فظهر أحد أتباعه وهو العلامة بديع الزمان سعيد ألنورسي صاحب الرسائل الشهيرة برسائل النور، ولأنه رفض مبادئ العلمانية فقد نفي إلى مدينة نائية من تركيا وهي مدينة بوردو، ظل في المنفى من سنة 1925 إلى سنة 1960 تاريخ وفاته، وطيلة ال 35 سنة المتصلة لم تنقطع رسائله إلى أتباعه، ولم تتوقف مؤلفاته التي كان لها الفضل في تثبيت مسلمي تركيا في مواجهة القهر العلماني المتوحش آنذاك، بل إن آثاره الخالدة والحميدة على الشعب التركي لا تزال موجودة إلى الآن.[1]

---

[1]- سالم ،يوسف الأحمدي، الإسلام في تركيا العلمانية،ا(لقاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003)، ص.70،69.

المطلب الثاني : ظهور جمهورية علمنة الدولة والمجتمع التركي

لقد جاء كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية الحديثة، محمولا على أكتاف حركت تغريبية كانت لها جذورها الممتدة إلى أواخر عهود سلاطين بني عثمان، مستفيدا من الظروف السياسية لما بعد الحرب العالمية الأولى، ليفعل ما فعله في مجال علمنة الدولة ومحاولة تغيير هوية المجتمع، والدولة التركية الإسلامية المشرقية في عشرينيات القرن الماضي، إثر إعلان قيام الجمهورية العلمانية في 29 أكتوبر 1923م.

وفي مستهل الخطوات العملية لكمال أتاتورك، لأجل علمنة الدولة والمجتمع اتخذ أسلوبا تدريجيا، ففي أول الأمر اكتفى بالتفريق بين السلطتين الدينية والسياسية، التي كان يتمتع بها الخليفة، حيث أبقاه خليفة دون سلطة سياسية، وحين فقدت الخلافة أهميتها قام بإعلان إلغائها، باتجاه تثبيت دعائم الدولة القومية العلمانية، فقد قال مخاطبا الأتراك في المجلس الوطني التركي في ذلك الوقت:(أليس من أجل الخلافة والإسلام قاتل الأتراك، وماتوا طيلة خمسة قرون، لقد آن الأوان أن تنظر تركيا إلى مصالحها القومية).[1]

وإذن فإن جهده لم ينصب على التأسيس لتركيا القومية فقط، بل بقومية علمانية تحاكي النمط الغربي بكل تفاصيله، ورغم أنه في البداية لم يبد أي معاداة للدين في خطة ذكية، حتى لا يصطدم بردات فعل النسيج الإجتماعي الذي يأخذ أصالته من الإسلام، حيث بعد قيادته لحرب التحرير، ألقى خطبة الجمعة في مدينة بالي كسير، وحين ترأس المجلس الوطني الكبير جعل من مساعديه بعضا من الطرق الصوفية، غير أنه سرعان ما تكشفت نواياه العلمانية المعادية للإسلام، حيث مع إعلان الجمهورية العلمانية في 29 أكتوبر

[1] ابراهيم، خليل العلاف مرجع سابق ، ص . 8

1923م، ألغى الخلافة الإسلامية في العام الموالي، وبعدها المحاكم الشرعية، وأمر كل أفراد العائلة الحاكمة العثمانية بمغادرة البلاد، وتبنى دستورا جديدا ليحل محل الدستور العثماني 1876، لتبدأ حملة تغريب شاملة على المجتمع التقليدي في تركيا بمظاهره الدينية، وقمع رموزه، وهكذا بدأ أتاتورك يكشف عن حقده الدفين ليس على نظام الخلافة فقط، بل تعداه إلى الإسلام نفسه، وهذا ما يتضح من سلوكاته المعادية للإسلام بعد إنهاء الخلافة وإعلان الجمهورية التركية، فأتاتورك لم يكن بحاجة إلى تلك الترسانة من القوانين الجائرة في حق الإسلام والمسلمين ليقيم الدولة التركية الحديثة ، وفي مستهل حربه على الإسلام راح يضيق على المساجد فأغلق أشهر مسجدين في اسطنبول، حيث حول مسجد أيا صوفيا إلى متحف، ومسجد الفاتح إلى مستودع ، وألغى المحاكم الشرعية[1].

ومنذ العام 1925 بدأ في تغريب تركيا ثقافة وحضارة وممارسات يومية، مكرسا دور الجيش كحارس للنظام العلماني الجديد، وتجسيدا لذلك أصدر مراسيم تضمنت إغلاق الزوايا ودور **القران** الكريم، وإلغاء ألقاب المشيخة والخلافة والمريد والسيد والأمير، وإغلاق مزارات قبور العلماء والسلاطين، مع تشريع عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر لمن يخالف هذه المراسيم ، وفي تكريس أكبر ألغى كمال أتاتورك عام 1926م القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية مستمدا قوانين جمهوريته العلمانية من القوانين السويسرية، وفي نهاية ذلك العام راح أتاتورك يفرض السفور على النساء التركيات، ومنعهن من ارتداء الجلباب بإلزامهم ارتداء الفساتين على الشاكلة الغربية، مهددا بتقديم أزواجهن وأقاربهن للمحاكمة ، كما تمثلت مظاهر محاولات كمال أتاتورك سلخ المجتمع التركي وتدمير نسيج بنيته الفكرية والاجتماعية

---

[1] – **راغب، السرجاني، مرجع سابق، ص. 19**

بالعمل على تغريب التعليم من خلال توحيده للمدارس وفق النمط الغربي واستبدال الحروف العربية باللاتينية، ثم استكمل مشوار العلمنة والتغريب عام 1937 وقبل وفاته بصدور الدستور الجديد الذي نص على أن تركيا دولة علمانية ، حيث تم إلغاء المادة الدستورية التي كانت تنص على أن الإسلام دين الدولة، وللإشارة فقد أعقبت فترة فرض النظام العلماني حملة ملاحقات وإعدام الكثير من علماء الدين المناهضين للطابع العلماني، وبل استمرت الحملة ضد المعتقدات الدينية حتى بعد وفاة كمال أتاتورك، حيث جاء خلفه عصمت اينونو ليعلن الحرب من جديد على كل ما هو ديني وصل حد تغيير أذان الصلاة إلى اللغة التركية.[1]

وهكذا راح أتاتورك يحاول اقتلاع تركيا من جذورها الإسلامية، بالعمل على تغريبها في محاكاة رهيبة للطابع الأوربي، حيث كان يرى أن التشبث بالإسلام والحضارة الإسلامية هو سبب انحطاط الدولة العثمانية، بل يرى أن كل دولة أو أمة تطمح إلى التقدم لابد أن تتخلى عن الإسلام، وتلتحق بالركب الحضاري الغربي العلماني، وهو الذي قال صراحة (لا أن تكون تركيا في عقب الغرب خير من أن تكون في مقدمة العالم الإسلامي).[2]

ومن هنا يتضح بأن الدافع لعلمنة تركيا لم يكن يتعلق بقضايا التقدم والتخلف، بقدر ما كان يتعلق بإيديولوجية غربية تأثرت بها النخب التركية، وفي مقدمتها مؤسس الجمهورية العلمانية كمال أتاتورك، الذي أوغل في تجريد تركيا من بعدها الإسلامي المشرقي، ومن أجل ذلك سن العديد من القوانين، ومنها ما تعلق بمساواة المرأة بالرجل، وبخاصة في مجالات الإرث

---

[1] – احمد، العساف ،العلمانية في تركيا، مجلة المعرفة الإسلامية، بيروت،العدد(50)،سنة 1998،ص41.

[2] – صفرة.الهام، تركيا بين الإسلام والعلمانية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر. 2007، ص.21

وإجراءات الطلاق والانتخابات البرلمانية، إلغاء تعدد الزوجات، كما استبدل الأحد بالجمعة كعطلة رسمية، وألغي التقويم الهجري واعتمد الميلادي، واستعاض عن الأحرف العربية التي كانت تتشكل منها اللغة التركية بالأحرف اللاتينية، فضلا عن ذلك فقد نقل العاصمة إلى أنقرة بدلا من إسطنبول، عاصمة العثمانيين والخلافة الإسلامية، وقد دل هذا على تصميمه على نقل تركيا إلى محيط مختلف وإبعادها عن محيطها الثقافي الإسلامي.

المطلب الثالث : بروز الإسلام السياسي والصراع مع المؤسسة العسكرية

سنرى من خلال هذا المطلب أن المشروع العلماني قد أخفق في حسم الهوية الحقيقية للأتراك، و ما قام به لم يكن أكثر من تقليد للجانب الشكلي من النظم الغربية، والتي دخلت في صدام مع الرموز الإسلامية التي أعلنت رفضها لتغريب المجتمع وعلمنة الدولة، وإذا كان للعلمانية بعض الامتدادات التاريخية، فإن أصوات رفض نظامها قد تعالت منذ بدا ذلك الامتداد، وصولا إلى ظهور ما يسمى بالإسلام السياسي في شكل جمعيات وأحزاب سياسية تدعوا صراحة إلى عودة تركيا لعمقها الشرقي الإسلامي.

وبعد أن أعلن خليفة أتاتورك سنة 1946 عصمت اينونو حاجة البلاد إلى تعددية سياسية، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانضمام تركيا إلى هيئة الأمم المتحدة، وهو ما سمح بارتفاع أصوات المطالبين بالمرجعية الإسلامية، وظهرت بعض الجمعيات الإسلامية بشيء من الاستحياء للمناداة بعودة بعض المظاهر الإسلامية، ومنها جمعية الإسلام وجمعية التطهير، ومطبوعات تهاجم العلمانية وتربطها بالإلحاد، وطبعت عام 1941 دائرة المعارف التركية الإسلامية، وأخذت تبرز تنظيمات ثقافية وسياسية.

الحزب الديمقراطي كمساهم في الإحياء الإسلامي : تأسس عام 1946 الحزب الديمقراطي بقيادة جلال بيار، وفي انتخابات 1950 حصل الحزب على 53 % مقابل 40 % لحزب الشعب الديمقراطي فأصبح عدنان مند ريس رئيسا للوزراء حتى انقلاب 1960، ورغم أنه لم يكن إسلاميا ولكنه كان وطنيا أظهر إمكانية التعامل مع كافة قوى التركية بلا تمييز، فقد ساعد ذلك في الإحياء الإسلامي ولأن الجيش التركي كان هو حامي العلمانية الأتاتوركية ، فقد أنلقب على عدنان مند ريس ونفذا فيه حكم الإعدام، وهو ما مثل صدمة للتيار الإسلامي تزامنت مع وفاة بديع الزمان ألنورسي، الذي أخذ الجيش جثته ليدفنوها في مكان مجهول لا يعرفه أحد من الأتراك إلى يومنا هذا[1].

لقد ساعد فوز الحزب الديمقراطي في الانتباه إلى أن الديمقراطية قد تكون الإطار لاسترجاع الهوية التركية من خلال اختراق حزب الشعب الجمهوري وأيضا المؤسسة العسكرية، خاصة في ظل دستور يحضر أي نشاط ديني، وكما عرف الإسلام السياسي طريقه داخل الحزب الديمقراطي، فقد راح يشق طريقه ضمن أحزاب أخرى ، وهو ما سيمهد لأن يكون له حزبه السياسي فيما بعد

- **نجم الدين أربكان الشخصية المحورية ومسار الأحزاب الإسلامية**

في نهاية الستينيات ظهرت شخصية محورية في الحياة السياسية التركية منادية بالعودة إلى الإسلام صراحة لقيادة الحياة التركية، إنها شخصية الأستاذ الجامعي الدكتور نجم الدين أربكان الذي كان عضوا في حزب العدالة، ولميوله الإسلامية التي كانت هدفا لحرب إعلامية علمانية جعلت رئيس الحزب ديميريل يرفض إدراج اسمه ضمن قوائم الحزب في الانتخابات ، مما اضطره لترشيح نفسه كنائب مستقل ،فحاز أغلبية أصوات مدينته، وفي

[1] – راغب ، السرجاني، مرجع سابق، ص. 34

البرلمان يلم شتات النواب الإسلاميين ليؤسس **حزب** "**النظام الوطني**" عام 1970، وهو أول حزب منذ سقوط الخلافة يعبر عن ارتباطه بالإسلام فقد جاء في بيانه التأسيسي: (أما اليوم فان امتنا العظيمة التي هي امتداد لأولئك الفاتحين الذين قهروا الجيوش الصليبية قبل ألف سنة، والذين فتحوا اسطنبول قبل 500 سنة أولئك الذين قرعوا أبواب فيينا قبل 400 عام، وخاضا حرب الاستقلال قبل خمسين سنة،هذه الأمة تحاول اليوم أن تنهض من كبوتها لتجدد عهدها مع حزبها الأصيل " النظام الوطني" الذي سيعيد لامتنا مجدها التليد).[1]

لم يحتمل الجيش هذه اللغة الإسلامية الصريحة، فكان الانقلاب العسكري في 12 مارس 1970، وتم حضر الحزب من المحكمة الدستورية بحجة مخالفته الدستور العلماني، يعود أربكان بعدها ليؤسس في أكتوبر 1972 **حزب السلامة**، لكن باسم أحد رفقائه، حيث خاض انتخابات 1973 البرلمانية متحصلا على 48 مقعدا بالبرلمان ، ما سمح لأبركان بدخول حكومة الائتلاف بمنصب نائب رئيس الوزراء، وبدا تأثيره واضحا في توجه الحكومة التركية آنذاك ،حيث صوتت تركيا في الأمم المتحدة ولأول مرة منذ إعلان الجمهورية التركية لصالح حق الفلسطينيين في استرداد أراضيهم من الصهاينة، فضلا عن اعتراف تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، غير أن الحكومة واجهت ضغوطا شديدة أدت إلى استقالتها بعد تسعة أشهر فقط من تشكيلها فكان أن انقلب عليه الجيش مرة أخرى.[2]

لكن حزب العدالة التركي اضطر بعد الخلاف المحتدم بين الحزبين الرئيسين "العدالة والشعب الجمهوري" إلى الائتلاف مع حزب السلامة الوطني فعاد أربكان إلى الحكومة في

1- المرجع السابق، ص.47 و48.

[2] – سالم، يوسف الأحمدي ،مرجع سابق، ص. 164

فريل 1975، واستطاع خلال هذه الائتلاف الثاني من تحقيق نجاحات تنموية أهمها انجاز 70 مصنعا خلال سنتين، وافتتاح 30 مدرسة دينية، وفي هذه الفترة ظهر الشاب رجب طيب أروغان، المتخرج من مدارس الأئمة والخطباء، ليتولى منصب رئيس فرع الحزب بمدينة اسطنبول حيث أعجب به الزعيم الإسلامي أربكان وتنبأ له بمستقبل باهر[1].

ولأن حزب السلامة قد قاد حملة إعلامية لتبيان مناقضة العلمانية لقيم الإسلام، ويطالب الحكومة بقطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني والمطالبة بوقف التعامل بالربا، وتركيزه على السوق الإسلامية، حينها بدأت مخاوف الجيش، ليتدخل بانقلاب عسكري في 12سبتمبر 1980، وتم على إثره حظر النشاط الحزبي بما في ذلك حزب السلامة.

لكننا سنرى ضمن المبحث المقبل أن شخصية نجم الدين أربكان المخضرمة ستظل محورية وتلقي بظلالها على العمل السياسي الإسلامي، الذي مهد الطريق لظهور حزب العدالة والتنمية.

---

[1]– راجب، السرجاني،المرجع السابق، ص. 50

المبحث الثالث:

نشأ وصعود حزب العدالة والتنمية بقيادة طيب رجب أردوغان

يعتبر حزب العدالة والتنمية محصلة تجربة خاضها الإسلام السياسي في تركيا منذ أن كانت الطرق الصوفية مجرد جناح ديني يحاول أن يخترق هذا الحزب أو ذاك خلال ثلاثينيات وخمسينيات القرن الماضي إلى محاولات التأسيس المستقل لأحزاب إسلامية على يد نجم الدين أربكان منذ بداية السبعينيات ، فهو إذن يمثل الامتداد الطبيعي لمسار طويل من كفاح التصدي للعلمانية منذ بدأت في الظهور، محاولا الاستفادة من الإرباكات التي تعرض لها العمل السياسي الإسلامي ، ولذلك سنحاول في هذا المبحث معرفة المسار الذي استطاع الحزب من خلاله شق طريقه إلى حكم تركيا وكيف حصد تلك النجاحات الانتخابية التي كانت أشبه بالزلزال السياسي الذي هز المسرح السياسي في تركيا.

المطلب الأول : ظروف نشأة وتأسيس حزب العدالة والتنمية

أولا– الظروف التي سبقت تأسيس الحزب :

حينما حدث الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال كنعان يفرن، الذي أصبح رئيسا لتركيا في سبتمبر 1980، تم على إثره حل حزب السلامة بقيادة نجم الدين أربكان ، بعد مرور ثلاث سنوات على ذلك تم رفع القيد على النشاط السياسي، ومن بين الأحزاب التي تشكلت في هذه الفترة "حزب الرفاه الإسلامي" الذي انظم إليه سياسيو حزب السلامة، وعاد ليقوده نجم الدين أربكان.

في هذا الحزب الجديد لمع نجم رجب طيب أردوغان بسرعة، وصار أردوغان رئيسا لفرع الحزب في اسطنبول سنة 1985م (وكان عمر أردوغان آنذاك 31 سنة فقط)، ثم

ليصبح أحد أعضاء المجلس المركزي للحزب بعدما أثبت نجاحه في توسيع قاعدة الحزب في اسطنبول، انتشرت فروع حزب الرفاه بسرعة في تركيا، بل وأصبحت السيطرة الكاملة لهذا الحزب الإسلامي في أهم مدينتين في تركيا، وهما إسطنبول وأنقرة.[1]

وتعتبر مرحلة حزب الرفاه هي الحاسمة في الصعود الإسلامي حيث شكل عاما 1994 و 1995 مرحلة فارقة في تاريخ تركيا الحديثة عموما، وتاريخ الإسلام السياسي على وجه الخصوص، حيث فاز الإسلاميون بأهم المدن الكبرى في الانتخابات المحلية لعام 1994، ثم تقدموا على جميع الأحزاب في الإنتخابات العامة عام 1995، ليشكل أربكان حكومته بالتحالف مع حزب الطريق القويم، فكان ذلك بمثابة الزلزال الذي هز أركان النخبة العلمانية، إذ لم تشهد له تركيا مثيلا منذ 1923 تاريخ إعلان الجمهورية العلمانية.[2]

ففي سنة 1994م حقق الحزب مفاجأة كبيرة بفوزه في الإنتخابات المحلية في عدة مدن، حيث فاز أردوغان بمركز رئيس بلدية إسطنبول، لقد كانت مفاجأة مدوية أن يصعد إسلامي إلى رئاسة بلدية اسطنبول، وفي منصبه الجديد حقق من الإنجازات ما يشبه المعجزة خلال أربع سنوات (من سنة 1994 إلى 1998م) حيث استطاع أن ينتشل المدينة من الإفلاس، مخلصا إياها من المديونية والقمامة التي كانت تشهدها، ليحولها إلى مساحات للمنتزهات العائلية ،كما أوصل الماء والكهرباء والخبز إلى كل بيت، لينال بذلك إعجاب الداخل وتقدير الخارج، حيث تم تكريمه من طرف الأمم المتحدة على ما قدم لاسطنبول خلال ولايته، وشهد له حتى خصومه بما أنجز ، وفي سنة 1995م حدثت مفاجأة فوز حزب الرفاه بأغلب المقاعد في الانتخابات البرلمانية (158 مقعدا من أصل 550 مقعدا)، ولكن الرئيس

---

[1] راغب ،السرجاني، المرجع السابق،ص. 52 ،53.

[2] .جلال ،ورغي، الحركة الاسلامية التركية.معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي ،(الدوحة:الدار العربية للعلوم ناشرون،2010)،ص.49.

العلماني سليمان ديميريل عهد إلى الأحزاب العلمانية بتكوين ائتلاف ضد الرفاه، ومع ذلك ينهار الائتلاف ليصعد نجم الدين أربكان إلى منصب رئيس الوزراء في سنة 1996م ، ويصبح أول رئيس وزراء إسلامي في تركيا منذ سقوط الخلافة العثمانية سنة 1924م، وكنتيجة لذلك حدثت أزمة داخل الجيش والمؤسسة العلمانية، فرأى بعض قادة الجيش أن يتركوا أربكان في منصبه لأنهم توقعوا فشله، وبذلك تصل رسالة سلبية عنه إلى الرأي العام في تركيا، غير أن الذي حدث هو العكس، حيث نجح أربكان خلال عام واحد في خفض ديون تركيا من 38 مليار دولار إلى 15 مليون دولار، واقترب من حل المشكلة الكردية العويصة، ونجح في إقامة علاقات دبلوماسية قوية على الساحة الدولية، إضافة لخدماته الدينية من خلال السماح للموظفات بارتداء الحجاب، وتشيد مساجد كبرى، وهنا أحس الجيش التركي بخطره على المؤسسة العلمانية، فأحرجه بمطالب تعجيزية، جعلته يقدم استقالته في 18 يونيو 1997، فأقدم الجيش على الإنقلاب الذي سمي أبيضا، ودخلت الدبابات إلى شوارع أنقرة واسطنبول، حيث تم حل حزب الرفاه وقدم أربكان إلى المحاكمة العسكرية بتهمة انتهاك علمانية الدولة، ومنع من العمل السياسي لمدة خمس سنوات، كما قدم أردوغان أيضا إلى المحاكمة بتهمة إثارة الفتنة، بسبب إلقائه أبيات من الشعر في أحد المهرجانات، وأدخل السجن لأربعة أشهر.[1]

أثناء مدة سجنه يبدأ أردوغان في التفكير في تغيير المسار، بمعية رفيقه عبد الله غول، والذين جمعتهما صداقة وتقارب فكري قديم، لقد كان أول لقاء بين أردوغان وعبد الله غول في الإتحاد التركي لطلاب الفكر الوطني أيام دراستهما الثانوية، حيث كان أول اشتراك في العمل السياسي بينهما خلال الانتخابات العامة سنة 1991، التي خاضها حزب الرفاه ،

---

[1]– راغب ،السرجاني، مرجع سابق، ص . 63

وكان أردوغان هو من أقنع صديقه عبد الله غول بخوض الانتخابات النيابية، ليصبح عضوا في البرلمان عام 1991، وخلال فترة وجيزة أصبح إلى جانب أردوغان في عضوية اللجنة العليا لحزب الرفاه عام 1993.[1]

ثانيا– دوافع تأسيس حزب العدالة والتنمية وأرضيته الفكرية :

1 -دوافع تاسيس الحزب :

"إنني لم أتغير ولكنني تطورت" بهذه العبارات الموجزة يدشن طيب رجب أردوغان مرحلة جديدة في تاريخ الإسلام السياسي واختار تيارا وسطيا بين العلمانية والإسلام، حتى عرف بالتيار "الأردوغاني" ، وبعد حل حزب الرفاه تم تقديم أردوغان للمحكمة العسكرية ليبقى في السجن مدة أربعة أشهر قضاها في تأمل مسيرته، باحثا عن الطريق البديل، ولذا فبمجرد الإفراج عنه بعفو رئاسي خرج يبشر بمشروعه السياسي الجديد الذي أراد من خلاله تعديل أساليب ومناهج العمل السياسي الإسلامي في تركيا، وأصبحت له بعض التحفظات على طريقة عمل أستاذه أربكان وهو الذي قال لحظة خروجه من السجن ' لقد غيرت قميصي السياسي[2]، ولأن أربكان ممنوع من العمل السياسي فقد أسس حزبا باسم أحد أتباعه المدعو رجائي قوطان، وأسماه حزب الفضيلة في ديسمبر 1998م، وإلى هذا الحزب انضم أردوغان وعبد الله غول الرئيس التركي الحالي، وفي نيتهما إحداث تغيير في أسلوب العمل من خلال هذا الحزب، خاض حزب الفضيلة الانتخابات البرلمانية في أفريل 1999، ليفوز ب 115 مقعدا، غير أن أردوغان وصديقه عبد الله غول أرادا تطوير أساليب العمل السياسي

---

[1] – حسين ، بسلي، عمر ،اوزباي : رجب طيب اردوغان ، قصة زعيم ، رجمة عبد الجليل طارق،ا، (بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون ،2011)، ص.298.299

[2]– راغب، السرجاني، ص. 67

الإسلامي، في محاولة للاستفادة من الخبرات السابقة، فقادا حركة إصلاحية داخل الحزب وترشحا ضد قوطان في انتخابات الحزب، ونجح قوطان لوقوف أربكان إلى جانبه.

وحتى لا يلقى حزب الفضيلة نفس المصير الذي طال سابقيه، طالب أردوغان بالعمل على تجنب الصدام غير المجدي مع العلمانية، حيث رفض ما قام به قوطان زعيم الفضيلة بتوجيه من أربكان حينما حاول تبرئة الحزب من التوقيع على قرار حظر الحجاب في الجامعات، بالدفع بنائبة محجبة إلى البرلمان عن حزب الفضيلة، وهو ما اعتبره أردوغان والكثير من أنصاره، تحديا غير مجدي للنظام، وأدركوا سلفا أن الأمر سينتهي إلى أزمة جديدة مع العلمانية والعسكر، وهو ما حصل بالفعل حيث كان لحزب الفضيلة نفس مصير سابقيه،

وحينما تم حل حزب الفضيلة تأكدت قناعة الجيل الجديد من أمثال أردوغان بضرورة تصويب الخطى، فقد قرروا إعادة ترتيب أوراقهم من جديد بما يناسب الحالة التركية، ففي الوقت الذي راحت قاعدة حزب الفضيلة المحظور تؤسس حزب السعادة بنفس أطروحات أربكان السابقة، دفع ذلك بأردوغان وأوغو إلى تأسيس حزب جديد، وأسموه حزب العدالة والتنمية، وأعتمد رسميا في 14 أغسطس/أوت 2001 م، وهو الحزب الذي تولى حكم البلاد إلى اليوم إثر فوزه الساحق في الانتخابات البرلمانية عام 2002[1].

2 -الارضية الفكرية للحزب :

ليس خافيا على أحد أن حزب العدالة والتنمية يستمد أرضيته الفكرية من أسس إسلامية ، حيث يمكن ملامسة اسلامية العدالة والتنمية من خلال التيارات المشكلة له، وفي مقدمتها

---

[1] – اكرام ،عسلي ،حزب العدالة التنمية في تركيا،الرؤيا والواقع،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (الجامعة الاردنية ،كلية الدراسات الدولية والعلوم السياسية،سنة 2004) ،ص.67

التيار المنشق عن حركة نجم الدين اربكان وبدرجة اقل التيار القومي المنشق عن الحركة القومية ، وأيضا التيار المنشق عن بعض الأحزاب العلمانية، والقاسم المشترك بين الجميع هو الرفض غير المعلن لتقديس الإيديولوجية الكمالية وهيمنة العسكر على الساحة السياسية[1].

غير أنه ما كان له أن يصل إلى ذلك التألق لولا تأسيسه على أرضية فكرية مغايرة تماما لما كانت عليه التجارب الإسلامية التي سبقته ، حيث يقول أردوغان في خطاب تأسيس الحزب أن مرجعيته الفكرية هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مستشهدا بكلمة شهيرة لفواتير "أنا قد لا أوافقك الرأي، لكنني أضحي بنفسي من أجل حريتك في قول ما تريد"، وبعد يوم من تأسيس الحزب يتحدث عبد الله غول قائلا"إن حزب العدالة والتنمية ليس حزبا دينيا ،وإن وجود محجبات فيه يلتقي مع هدف أن يضم الحزب كل شرائح المجتمع" [2] ، وهو بذلك يتبع مسار ديمقراطي ليبرالي محافظ، يتمسك بالمرجعية الدينية لكنه يتبنى رأسمالية السوق، ويسعى لانضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، ويوصف بأنه يمثل تيار" الإسلام المعتدل" غير المعادي للغرب، و بالرغم من جذوره الإسلامية وتوجهه الواضح إسلاميا فهو يتجنب استخدام الشعارات الدينية في خطابه السياسي حتى لا يثير حفيظة العلمانية التي كانت متغلغلة في مفاصل الدولة، وليتجاوز مخاوف الأوساط الغربية، فهو يحترم الحريات الدينية والفكرية ومتفتح على العالم وفق سياسة التسامح والحوار، ومبدأ "تصفير المشاكل".[3]

---

[1] – المرجع السابق ، ص.69

[2]– رواء جاسم لطيف السعدي.حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي،رسالة لنيل شهادة الماجيستير، (كلية العلوم والاداب جامعة الشرق الاوسط،عمان،)، 2010ص.69

[3]– سبيتان سمير، مرجع سابق، ص. 37 .

لقد كانت الفكرة الأساسية لحزب العدالة والتنمية أن يتخلى عن الخطاب الديني الذي كان يلتزمه حزب الفضيلة بقيادة أربكان، وأن يكون خطابه متفق مع الواقع التركي والعالمي، وأن يركز في برنامجه على قضايا تركيا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لقد نقل الحزب تركيا من حالة النقاش حول الإيديولوجية، إلى واقع الخدمة العمومية والعناية بهموم الناس الأساسية، والبحث عن حلول لمشاكل تركيا، وهي من أهم أسباب نجاحات الحزب، وهو أيضا يجعل من أحد مهامه تأكيد الديمقراطية، ويعمل على حماية حقوق الإنسان، وفي المحصلة ينظر حزب العدالة والتنمية إلى الجمهورية التركية على أنها تقوم على العلمانية والديمقراطية، وسيادة القانون والصبغة الإجتماعية والحضارية وحرية المعتقد وتكافؤ الفرص ، وبذلك تم تقديم حزب العدالة والتنمية منذ انطلاقته في صورة الديمقراطي المحافظ ،المتمسك بمرجعيته الدينية دون الإنفصال عن الرأسمالية المعولمة التي جعلته يستقطب مقاولي الأناضول، بوصفه حزب المبادرة الحرة، ويجذب الفئات الليبرالية المتطلعة لفك الارتباط بين الدولة والحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال تركيزه على العدل قدم نفسه على أنه حزب الفقراء والمحرومين، فاستقطب بذلك محرومي المدن الصغرى والأرياف والجمهور الكردي في شرق البلاد.[1]

إنه حزب العدالة والتنمية واسمه بالتركية (kalkinma partisi adalet ve) واختصارا (AKP) حزب سياسي تركي يصف نفسه بالديمقراطي المحافظ يتبنى راسمالية السوق وفكرة الانضمام للاتحاد الأوربي بجذور إسلامية لا يستخدمها في الخطاب والشعار.

---

[1]– **نوفل، ميشال.،عودة تركيا إلى الشرق.الاتجاهات الجديدة للسياسية الخارجية التركية ،(بيروت،الدار العربية للعلوم ناشرون،) 201،ص. 63،**

ويمكننا أن نخلص بأن حزب العدالة والتنمية رغم أرضيته الفكرية الجديدة لم يكن انقلابا فكريا مفاجئا في الفكر الإسلامي السياسي، وإنما كان نتيجة لتطور متواصل في التجديد الفكري والسياسي للفكر الإسلامي على مدى ما يقارب القرن، حيث تعلم هذا الحزب من تطورات الحياة السياسية التركية، ومن اجتهادات الفكر الإسلامي منذ قيام الجمهورية وبالأخص تجارب الأحزاب الإسلامية التي سبقت تأسيسه مثل حزبي الرفاه والسلامة.

المطلب الثاني : أهداف الحزب ومشروعه السياسي

انطلق حزب العدالة والتنمية مع إطلالته الأولى من مجموعة من المبادئ، حيث اقر قادته ان الحزب يدافع عن المبادئ التالية :

- مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة
- مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص وإقامة علاقات حسنة مع دول الجوار
- العلمانية هي حياد الدولة تجاه المعتقدات[1].

حينما صوت البرلمان على موعد الثالث من نوفمبر 2002 شرع حزب العدالة والتنمية في صياغة برنامجه الانتخابي، والذي اشتغل على صياغته فلاسفة أكاديميون ومتخصصون في الرأي العام، وأيضا سفراء ومهتمون بالشؤون الدولية والعلاقات الخارجية، وقد تضمنت وثيقة البرنامج ما يلي :

[1] - اكرام عسلي، مرجع سابق، 87

يرى الحزب أن ميراث التجربة التاريخية للوطن تشكل أساس قوى المستقبل، ويتعهد الحزب بإتاحة الفرصة لقيم المجتمع التركي، يؤكد الحزب على أهمية التحديث ويعد بانضمام تركيا للإتحاد الأوربي وضرورة تحقيق معايير هذه العضوية.

كما يعلن الحزب بان الديمقراطية ضرورة تخدم الدولة مثلما تخدم الأفراد وتدعم منظمات المجتمع المدني مع عدم انحياز الحزب لأي من هذه المنظمات

كما يعلن الحزب اعتماد الحوار كوسيلة ديمقراطية، والكف عن القرارات الفوقية لأن دولة القانون لتحقيق العدل الاجتماعي والسياسي، وليست لإرهاب الناس.

وفي في يوم 18 مارس 2003 قدم أردوغان برنامج حكومته الذي تضمن عدة توجهات في مجال الإصلاح السياسي، فعلى الصعيد الداخلي رفض برنامجه سياسة الإقصاء السياسي والمشاريع القائمة على التفريق بين أبناء الشعب على أساس العرق أو الجنس أو المذهب، مؤكدا على ضرورة تحديث الحياة السياسية بتعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون بما يضمن احترام المجتمع الدولي لتركيا، ولذلك نص البرنامج على اعتماد دستور جديد لتحقيق العدالة الاجتماعية ولتفعيل دور الشعب في صناعة القرار واستبدال بعض القوانين المتعلقة بالأحزاب والتجارة وقانون العمل، أما على مستوى السياسة الخارجية فقد جعل من قضية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي اولوية تركية ، ولابد من تفعيل المباحثات في هذا الشأن، وتتجلى أهداف الحزب من خلال السعي إلى مايلي :

- تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد
- ضمان المستقبل السياسي للحزب في الشارع التركي
- تحقيق المشروع الإصلاحي للحزب
- تجنب المواقف الصدامية مع القوى العلمانية

– تفعيل مباحثات الانضمام للاتحاد الأوروبي[1]

المطلب الثالث : تحديات بداية الصعود السياسي للحزب

حينما تأسس حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان اخذ في التوسع في زمن قياسي ولاقى قبولا شعبيا منقطع النظير حيث لم يمر سوى عام واحد على تأسيسه ليخوض غمار الانتخابات البرلمانية التي جرت في 03 تشرين الثاني 2002، وكانت نتيجتها مذهلة فقد تحصل الحزب على 34% من الأصوات، وحصل بموجبها على365 مقعد من أصل 550 ، وحصل حزب الشعب الجمهوري على 176 مقعد بموجب 19% من الأصوات والباقي موزع على المترشحين المستقلين، وهكذا يتقدم عبد الله غول لتشكيل حكومته لان رئيس الحزب اردوغان ونتيجة لوجود حكم قضائي ضده لم يتمكن من خوض هذه الانتخابات إلا بعد أن أزال التعديل القانوني الذي أجراه البرلمان الجديد هذا المانع، وكان كافيا أن يستقيل نائب عن دائرة سعرت ليسجل اردوغان فوزه الساحق بالحصول على 85 بالمائة من الأصوات، وبذلك تولى اردوغان رئاسة الحكومة يوم 25 مارس 2003، معلنا أنه ممثلا لتيار ديمقراطي محافظ، مشترطا أن تكون الديمقراطية على الطريقة الأوروبية وليس الأتاتوركية الناقمة على الإسلام، معلنا أن حزبه مفتوح لكل المواطنين لتحقيق مشروع وطني نهضوي لإنقاذ تركيا اقتصاديا وسياسي.

منذ تسلم حزب العدالة التنمية السلطة وشعبيته في ازدياد، حيث فاز الحزب أيضا في الانتخابات المحلية الموالية عام 204 بنسبة فاقت 46%.

---

[1] – **حسين، بسلي، عمر اوزباي، مرجع سابق ،ص. 81**

وفي هذا السياق، فإن النجاح الكبير الذي حققه الحزب الإسلامي الوليد (في ظل فشل جميع الأحزاب القديمة) شكل زلزالا أعاد رسم الخريطة السياسية لتركيا. فلأول مرة منذ اعتماد التعددية الحزبية سنة 1946، تمكن حزبان فقط من ملء جميع مقاعد البرلمان وتمكن حزب واحد (حزب العدالة والتنمية) من تشكيل حكومة بمفرده منذ خمسة عشر عاما. أما النتائج الباهرة التي حققها الحزب فتعود إلي خطابه الإسلامي المعتدل مقارنة بما سبقه من أحزاب. فمنذ البداية، أكد الحزب على احترامه للطبيعة العلمانية للمجتمع التركي، واحترامه للديمقراطية والتعددية، وعلي رغبته في بقاء تركيا عضوا في الحلف الأطلسي، إضافة إلي تأكيده على العمل سعيا وراء دخول تركيا إلى الإتحاد الأوروبي[1].

إن الانتصار الساحق للتيار الإسلامي المعتدل بزعامة أردوغان خلق مشهدا سياسيا جديدا في تركيا، رغم تحديات كثيرة واجهت القيادة الجديدة بعضها داخلي والآخر خارجي، فلقد شكل فوز حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان تحديا حاسما للذات وللآخرين علي الصعيدين الداخلي والخارجي، أما أهم التحديات الداخلية فهي معالجة الانهيار الاقتصادي حيث تمر تركيا بأزمة اقتصادية خانقة حيث نسبة التضخم وصلت إلي (35%) مع وجود أكثر من مليوني عاطل عن العمل معظمهم من الشباب، واضطرت تركيا إلى الإستدانة من البنك الدولي بما قيمته (31) مليار دولار، بل إن الأزمة الاقتصادية المتفاقمة كانت العامل الرئيس في سقوط الحكومة السابقة التي لم تعالج الوضع المتدهور، أما المعضلة الثانية التي تواجهها الحكومة الجديدة فهي الموقف من المؤسسة العسكرية، وعليه فإن الحكومة ستواجه مجموعة من التحديات التي قد تؤدي إلى اشتباك مع المؤسسة العسكرية، مثل الدور التركي الإقليمي، والإصلاحات السياسية المستحقة للانضمام للاتحاد الأوروبي، وإعادة تنظيم

---

[1] – –كمال الهاشمي، تركيا الملف الساخن، مجلة الرؤية، بيروت، العدد 77، سنة 2006،ص 18

المجتمع والدولة، وأيضا هناك مجموعة المواقف التي ستثير خلافات حادة مثل الحجاب والظاهرة العلمانية والدينية في المجتمع والدولة، كما سيواجهها تحدي إدماج المجموعات العرقية التي كانت مهمشة مثل الأكراد والعرب، والأقليات العرقية والإثنية في الدولة والمجتمع.[1]

وقد ساعد ذلك التوجه المعتدل للحزب وكذلك احترامه للعلمانية التركية، في تأكيد نية الجيش الوقوف علي الحياد هذه المرة، بتصريح قادته بأن النتائج تعكس إرادة الشعب وأنهم سيحترمونها غير أن تحدي المؤسسة العسكرية سيظل قائما رغم أن ثمة قوى ضاغطة داخليا، وحتى خارجيا، تدفع باتجاه إنجاح تجربة الحزب الحاكم المعتدل، وبالذات إثر قرار البرلمان التركي تمرير الدفعة السابعة من الإصلاحات التي طلب من تركيا تنفيذها قبل البت في انضمامها للاتحاد الأوروبي، ولعل أهم هذه المطالب تخفيض سلطة ونفوذ العسكر في الحياة السياسية التركية، أيضا هنالك تحد إضافي أمام الحكومة التركية قوامه احترام المبادئ الجمهورية ذلك أن حزب العدالة والتنمية تعهد إثر فوزه بالتوفيق بين الإسلام والعلمنة والديمقراطية، وهذه عملية ليست سهلة، إذ تقع علي أردوغان مسؤولية تقديم التوضيح العملي للغرب فيما يتعلق بالإسلام المعتدل المؤمن بالديمقراطية الغربية، خاصة مع وجود عناصر راديكالية داخل الطرفين يهمها عدم نجاح التجربة!!، أما التحدي الداخلي الأخير فيتصل بضرورة التعاطي الإيجابي مع المشكلة الكردية، فحزب العدالة والتنمية يدرك أن من أبرز شروط دخول تركيا الاتحاد الأوروبي احترام حقوق الأقليات (الأكراد) واحترام الحق

---

[1] – **المرجع السابق ،ص. 23**

بالاختلاف والتعدد ورفض مبدأ الإحتواء والتوحيد القسري واحترام حقوق الإنسان والتنوع الثقافي.

أما أهم التحديات الخارجية التي واجهت الحزب في سنواته الاولى فهي رهان انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فقد أعلن الحزب منذ الأيام الأولي لانتصاره، عن نيته دخول الاتحاد الأوروبي وهو ما يجمعه بحزب الشعب الجمهوري الفائز معه في الانتخابات، والدخول إلى الاتحاد هو أولوية بالنسبة للقيادة التركية الجديدة لاعتبارات النهوض الاقتصادي، علما بأن ذلك الدخول ليس وقفا علي الرغبة التركية فقط، فهناك متطلبات يجب على تركيا الوفاء بها قبل الانضمام، ومنها احترام حقوق الأقليات وحقوق الإنسان والحريات السياسية وحل مشكلة الأكراد.[1]

المطلب الرابع : رجب طيب أردوغان زعيم التحول السياسي الجديد

أولا : النشأة والمسار العلمي والسياسي :

رجب طيب أوردوغان يبدو مختلفا منذ نشأته الأولى ومن خلال مسار دراسته وكفاحه لتأسيس حزبه(العدالة والتنمية) ومواقفه التي طبعت خصائصه الشخصية، وهو ما كان ينبئ بأنه سيكون مختلفا عمن سبقوه في حكم تركيا ومن قاموا بأدوار في منطقة الشرق الأوسط، ولذلك نجح حيث فشل الآخرون ونال بذلك النجاح إعجاب الجماهير ، وتقدير العيد من الجهات الدولية، رغم أن مسيرته كانت محفوفة بالمخاطر والعقبات، واردوغان منذ حياته الأولى بدا شديد الإلتزام بدينه ومنذ دخوله عالم السياسة لم يخف أنه حامل لمشروع لا يريد

---

[1] – سمير الازرق، تجربة اردوغان في عين الإعصار،مجلة السياسي،بيروت،العدد 51 ، 2003 ،ص.17.

به بناء مجد شخصي بقدر ما ينشد خدمة تركيا، وهو ما كلفه السجن والمضايقة والملاحقات.

فكيف بدأت حياة هذا الرجل الذي يصفه العلمانيون بأنه(إسلامي رجعي) يشكل خطرا على العلمانية وقد يتهمه بعض الإسلاميين المتشددين بخدمة المصالح الأمريكية والتخلي عن بعض المبادئ الإسلامية وهو الذي يصف نفسه بأنه (رئيس متدين لحكومة علمانية) ويعطي تعريفا جديدا لمفهوم العلمانية على أن من وظائفها حماية الدين لا محاربته.[1]

لقد كان مولد رجب طيب أردوغان يوم 26 فبراير 1954 بمدينة إسطنبول، في حي بسيط من أصول قوقازية كان والده يعمل بحارا، ولأنه نشأ في أسرة فقيرة فقد اضطر إلى العمل كبائع للكعك والبطيخ متكسبا بعرقه في شوارع اسطنبول وكان في صباه شديد الولع بكرة القدم، وقد كانت مصدر دخله عام 1975 بعد انتقاله لاعبا في نادي هيئة الالتزام والإتفاق، وفي مدينة إسطنبول أنهى دراسته الابتدائية عام 1965.[2]

وخلال دراسته الابتدائية أطلق عليه أحد أساتذته لقب الشيخ، وذلك بسبب أنه خلال درس التربية الدينية سأل المدرس التلاميذ عمن يستطيع أداء الصلاة داخل الفصل ليتعلم منه بقية التلاميذ، فرفع أردوغان يده، فشكره أستاذه وفرش له صحيفة على الأرض ليصلي عليها، فما كان من رجب الصغير إلا أن رفض الصلاة على الصحيفة لأن بها صور لنساء سافرات فاندهش أستاذه من هذا الموقف، ومن ثم أطلق عليه إسم الشيخ قبل أن يدخل ثانوية الأئمة والخطباء و في 1973 قد التحق بمدارس الأئمة والخطباء وانتسب إلى الإتحاد

---

[1] – شريف، تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان.مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي، (القاهرة، دار الكتاب العربي، 2011)، ص.14،13.

[2] – علاء ،عبد الحفيظ محمد ،النسق السياسي العقيدي لرجب طيب اردوغان، رؤية استراتيجية، (القاهرة، دار الكتاب العربي، 2010)، ص. 16 .

الوطني للطلبة الأتراك الملحقة بهذه المدارس والذي اكتسب من خلاله تجارب وخبرات سياسية وثقافية، ومن خلال هذا الإنتساب تعرف إلى الشباب الإسلاميين وربط صدقات جديدة، ففي رحاب هذا الإتحاد تعرف على صديقه ورفيق دربه فيما بعد عبد الله غول وغيره ممن سيرافقون مسيرته فيما بعد، وفي أجواء الإتحاد الوطني للطلبة الأتراك بدأ الحديث عن طرق وصول الإسلام إلى السلطة ومناهج الدعوة من خلال خبرات مفكري الجماعات الإسلامية مثل الجماعة الإسلامية للمودودي وجماعة الإخوان المسلمين ومن هنا تتضح بعض معالم الخلفية الإسلامية في شخصية اردوغـان وهو الذي تربى في أحضان حركة الفكر الوطني أيام التحاقه بالمدرسة الثانوية للائمة والخطباء.[1]

كما حصل على شهادة الثانوية من ثانوية أيوب الرسمية في اسطنبول، ثم واصل أردوغان دراسته العليا في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة مرمره في اسطنبول متخرجا منها عام 1980، وقد كانت له خلال مشواره الدراسي العديد من المهام والأنشطة، منها نشاطه في فرع الشبيبة باتحاد الطلبة الوطني، كما تولى عام 1976 رئاسة فرع الشباب لحزب السلامة في منطقة بيوغلي في اسطنبول ثم انتخب في نفس العام لرئاسة تنظيم الشباب لاسطنبول حتى انقلاب 1980، حيث تم حضر نشاط الأحزاب السياسية تحول مستشارا إداريا بالقطاع الخاص.

كما أن تعليمه الديني وتديّن والده لعبا دورا بارزًا في ملامح شخصيته، وممن تأثر بكتاباتهم الشاعران المسلمان محمد عاكف توفي 1936م ونجيب فاضل توفي 1985م لدرجة أن

---

[1] شريف، تغيان ،المرجع السابق ،ص. 15. 16

أردوغان دخل السجن لأول مرة في حياته عام 1999م وفقد مقعد عمدة اسطنبول بسبب قراءة شعر للراحل محمد عاكف.

وفي عام1983 عاد اردوغان للسياسة مع حزب الرفاه بزعامة أستاذه نجم الدين اربكان ،حيث استطاع أن يصل عام 1985 إلى رئاسة فرع الحزب في اسطنبول وعضو اللجنة المركزية للحزب ، وكانت بصماته واضحة في تطوير أشكال التنظيم السياسي ، حيث كانت محل اقتباس الأحزاب الأخرى، وهو ما أهل الحزب لنجاحات كبيرة في اسطنبول، ولا يخفى بان اردوغان بدا متأثرا بأستاذه نجم الدين اربكان، الذي يقول عنه بأنه أعطاه فرصة الوصول إلى منصب رئيس فرع الرفاه وهو في سن الخامسة والثلاثين، ثم إلى منصب رئيس بلدية اسطنبول كبرى بلديا تركيا عام 1994.[1]

وأثناء رئاسته لبلدية اسطنبول استطاع أردوغان ان يفوز بمركز رئيس بلدية اسطنبول ، لقد كانت مفاجأة مدوية أن يصعد إسلامي إلى رئاسة بلدية اسطنبول، وفي منصبه الجديد حقق ما يشبه المعجزة خلال أربع سنوات (من سنة 1994 إلى 1998م) حيث استطاع أن ينتشل المدينة من الإفلاس، وأن يحل مشكلات كثيرة مثل انقطاع الكهرباء والمياه، واستطاع أن يحول المدينة من مدينة تتفشى فيها القذارة والإهمال إلى واحة خضراء متميزة، وهي الإنجازات الباهرة التي أكسبت أردوغان شعبية كبيرة، حيث استطاع أن يوصل الماء والكهرباء والخبز إلى كل بيت، وتعبيد الطرقات، وتمتع آلاف الطلبة بالمنح، كما شهدت خزينة البلدية فائضا بعد مع أن كانت مثقلة بالديون التي جاوزت المليارين، وغيرها من الإنجازات التي جعلت منه نموذجا محترما لأداء الإسلاميين في التسيير، حيث أعاد لأبناء اسطنبول الثقة بقدرتهم على النهوض بمدينتهم، وشهد له حتى خصومه بما أنجز، فنال حتى

---

[1] – **المرجع السابق ،ص.17**

التقدير الخارجي، حيث تم تكريمه من طرف الأمم المتحدة على ما قدم لاسطنبول خلال ولايته.[1]

كما استطاع اردوغان بفضل ثقافته ومطالعاته الواسعة وشخصيته الجادة ، وملكاته الخطابية، أن ينجح في مشاركاته السياسية في أنشطة الأحزاب التي أسسها أستاذه نجم الدين أربكان بدءا من حزب السلامة في السبعينيات، ثم حزب الرفاه في الثمانينات وانتهاء بحزب الفضيلة، ويبدو أن هذه التجارب السياسية من خلال المعارك التي خاضتها هذه الأحزاب في مواجهة العلمانية قد أهلته للخروج بنظرة مستقلة، ففي حزب الفضيلة أخر محطاته مع اربكان حيث لم يكن راضيا عن أسلوب التعامل مع العلمانية في طريقة عمل أستاذه اربكان، فقاد حركة تصحيحية داخل الحزب لكنه لم يتمكن من تصحيح مسار الحزب الذي تنبأ أن يلقى نفس مصير سابقيه، وحصل ما توقعه، حيث تم حل الحزب اثر انقلاب عسكري ، وقدم أربكان للمحاكمة، وتم الحكم على اردوغان بالسجن لأربعة أشهر حيث كان من أدلة الحكم ضده أنه قال في إحدى خطبه أبياتا شعرية منها:

المساجد ثكناتنا والقباب خوذاتنا والمآذن حرابنا والمصلون جنودنا والجيش المقدس يحرصنا.[2]

وفي أيام سجنه كان يعد العدة للعودة بأسلوب مغاير تماما لما كان عليه العمل السياسي الإسلامي، وبعد خروجه من السجن يصرح قائلا "لقد غيريت قميصي السياسي" لكنه وضح ذلك أيضا بقوله "لم أتغير ولكنني تطورت" ، وبتاريخ 14 أغسطس 2001م أسس حزبه الجديد رفقة قيادات شابة تمثل تيار التجديد ومن هؤلاء صديقه ورفيق دربه عبد الله غول.

---

[1]- راغب ،السرجاني، المرجع السابق، ص .85،61

[2] - الاردوغانية نسمة ام عاصفة موقع لشرق الأوسط اللندنية، متوفر على الرابط :
http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&article=573394

وخلال عام واحد من تأسيس الحزب كانت المفاجأة التي هزت أركان العلمانيين حين حصد ثلثي مقاعد البرلمان في انتخابات 03 نوفمبر 2002 ، ونتيجة لوجود حكم قضائي ضده لم يتمكن من خوض هذه الانتخابات إلا بعد أن أزال التعديل القانون الذي أجراه البرلمان الجديد هذا المانع، وبذلك تولى أردوغان رئاسة الحكومة يوم 25 مارس 2003 ، معلنا انه ممثلا لتيار ديمقراطي محافظ، وأن حزبه مفتوح لكل المواطنين لتحقيق مشروع وطني نهضوي لإنقاذ تركيا اقتصاديا وسياسيا.[1]

ثانيا- اردوغان الإنسان :

أما عن اردوغان الإنسان فهو أب متزوج من "آمنة غول باران" والتي كانت حين زواجهما رئيسا لجمعية السيدات، فكان زواجهما في شهر يوليو/تموز 1978، ورزق منها بأربعة أبناء هم "احمد براق" و"نجم الدين بلال" و "إسراء" و"سمية "، وله من ابنته إسراء حفيدان أكبرهما عمره خمس سنوات ،أما ابنته سمية فتدرس بالولايات المتحدة لأن البلد الذي يرأس اردوغان حكومته لا تزال تمنع الحجاب في الجامعات، وكان لزواجه بهذه السيدة أثره البالغ في مشواره السياسي فقد تولت رعاية أسرته، وساندته في أحلك الظروف حين تولت القيام بمهامه أيام سجنه، وهي التي صرحت في إحدى حواراتها بأن كل امرأة تتمنى أن تصبح أما لكنني كنت أدعو الله إن أتزوج برجل له رسالته التي أريد أن ادعمه في تبليغها.[2]

ثالثا- ملامح شخصيته في عيون الآخرين :

يكاد يجمع المحللون والمراقبون السياسيون أن الانتصار التاريخي لحزب العدالة والتنمية يرجع لعدة أسباب ويعدون من بينها الشخصية الكاريزمية لزعيم الحزب رجب طيب اردوغان،

---

[1] علاء ، عبد الحفيظ محمد ، مرجع سابق ص. 17

[2] حسين، بسلي، عمر، اوزباي، المرجع السابق، ص 31 ،32

حيث يصف عدد ممن التقوا أردوغان بأنّه شخصية كاريزمية، شعبيّة، سريع البديهة، حاد الطباع، شديد القرب من نبض الشارع ، ويبدو أن طباعه هذه في جزء منها نتاج الطريق الصعب الذي سلكه في حياته، والمحطات المفصليّة التي أثّرت به عندما كان شابا.

إنه حماسي جدا وعاطفي جدا فالعلاقات الاجتماعية الدافئة من أهم ملامح شخصيته، كما يرى البعض أن صفاته الجسدية (قامته الطويلة وجسمه الفارع وصوته الجهوري) لعبت دورا هاما في جذب الناس إليه، وهو ليس متحدثًا بارعًا فحسب لكنه مصغٍ جيد كذلك.

ومن أسرار شجاعته وقوة شخصيته ارتباطه الشديد بالله وقوة إيمانه فهو شديد الالتزام بواجباته الدينية يقول عن سر نجاحه في رئاسة بلدية اسطنبول: "سألوني عن سبب النجاح في تخليص البلدية من ديونها، فقلت: لدينا سلاح أنتم لا تعرفونه إنه الإيمان، لدينا الأخلاق الإسلامية وأسوة رسول الله الكريم"، وللتدليل على سر شجاعته أنه حال خروجه من السجن، أخبروه بأن هناك قناصة مترصدين له وأعطوه درعاً ليلبسه فقال: أمهلوني لحظة فصلى ودعا الله عز وجل ثم مضى، وقال: "لا أحتاج إلى درع فإن درعي معي (حسن التوكل على الله عز وجل)".

كما أنه متميز باحترام الكبار وأصحاب التخصص، فهو لا يتردد في تقبيل أيدي أهل الفضل عليه، مما أكسبه احترام العديد من الشخصيات الإسلامية الثقيلة، وبحسب انطباعات الدبلوماسيين الأمريكيين عنه أنه شخص يبحث دائما عن الكمال، ومهما بدا أمر من الأمور على أنه في أحسن وجه يتدخل أردوغان فيه ليضيف إليه اكتمالا فوق كماله، كما يوصف بأنه يعرف أين يضع قدمه، ثابت الخطى، عنيد ،ولكنه ليس ديكتاتورا، محب للعمل إلى درجة الإدمان، وأنه قد يواصل العمل من الصباح الباكر حتى 11 مساء، وأحيانا إلى ما بعد

منتصف الليل، كما أن فريق العمل التابع له لا يغادرون مكاتبهم إلا بعد أن تصلهم الأخبار بدخول أردوغان إلى فراشه للنوم.[1]

وأردوغان شخصية معتدة بذاتها فخورة بماضيها، فهو شديد التأثر بالتاريخ التركي كما يتضح من خلال خطبه، مثل قوله" إنني أتحدث بقوة أستمدها من تاريخ أجدادي، ومن عادات الشعب التركي وتقاليده الراسخة من ألف عام فنحن نصنع التاريخ"، فهو إذن يتمثل نموذج الإمبراطورية العثمانية ساعيا لان تكتسب تركيا هذا العمق من جديد، ولكنه في الوقت نفسه سياسي براغماتي يسعى لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية لتركيا، ومصرا خلال ذلك على تلاقي الإسلام والديمقراطية والعلمانية، فقد استطاع المزج بين الماضي والحداثة، وقدم نفسه كمسلم ديمقراطي ليبرالي (اقتصاديا وسياسيا)، ومحافظا (على المستوى الاجتماعي)، ولعل النجاحات التي حققها من خلال صعود حزبه عائد في جزء كبير منها إلى شخصيته الكاريزمية والى إعجاب الناس بالفتى الشجاع (وهو معنى أردوغان في اللغة التركية).[2]

---

[1] فؤاد ،الصباحي، اردوغان الأسطورة، مجلة النهضة، الاردن،العدد 115،2005 ،ص. 22.

[2] علاء ،عبد الحفيظ محمد ،مرجع سابق، ص.

- **الفصل الثاني:**

أبعاد ومظاهر التحولات السياسية التركية الجديدة

- **المبحث الأول : البعد المرجعي العثماني و إستراتيجية إدارة صراع الهوية**

المطلب لأول: استحضار البعد المرجعي العثماني (المصالحة مع الذات)

المطلب الثاني: إستراتيجية معالجة أزمة الهوية في الدولة والمجتمع التركي

- **المبحث الثاني : البعد الاقتصادي والاجتماعي ومظاهر التفوق التنموي**

المطلب الأول : الوضع الاقتصادي التركي قبل صعود حزب العدالة والتنمية

المطلب الثاني : الإصلاحات الاقتصادية في التجربة التركية

المطلب الثالث : مؤشرات التفوق الاقتصادي في التجربة التركية الجدية

- **المبحث الثالث : البعد الديمقراطي و استعراض الشعبية المتصاعدة**

المطلب الأول : الإصلاحات الديمقراطية وسياسة الانفتاح

المطلب الثاني : الإصلاح الدستوري وتفكيك القبضة العسكرية

المطلب الثالث : استعراض الشعبية المتصاعدة

المطلب الرابع : نجاحات وتحديات حزب العدالة والتنمية

يبدو أن المتأمل في مسار التحولات الحاصلة في المشهد التركي منذ العام 2002 تاريخ استلام حزب العدالة والتنمية زمام الحكم في البلاد يدرك أنها لم تبنى من فراغ ، وأنها انطلقت من إستراتيجية عميقة ولم تكن مجرد عمل استعراضي مؤقت وإنما تأسست على جملة من الأبعاد الإستراتيجية التي مكنت تركيا من أن تعيش تحولا جذريا في العديد من المجالات التي عايشها المواطن التركي البسيط على اختلاف أعراقه، وجعلته يلقي بثقله في المواعيد الانتخابية دعما لهذا الفصيل الناشئ– حزب العدالة والتنمية – مما جعله يكتسح الساحة السياسية في كل المواعيد الانتخابية، الأمر جعل هذه التجربة تلقي بظلالها الإقليمية والدولية، وتسترعي انتباه الغرب والشرق معا.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول استعراض الأسس التي انطلقت منها هذه تجربة حزب العدالة والتنمية في إحداث التغيرات السياسية الحاصلة في المشهد التركي، واكتشاف الإستراتيجية التي مكنته من أن يضطلع بمهمة هذا التحول الشامل على الساحة التركية، تلك الإستراتيجية التي استطاعت أن تعالج أهم معوقات النهوض التركي، والمتمثلة في أزمة إدارة صراع الهوية التي غيبت الاستقرار السياسي في تركيا لعقود، وجعلت المجتمع التركي يعيش حالة الاغتراب والتناقض والاإستقرار ،وكيف استطاع حزب العدالة والتنمية ان يستحضر بذكاء بعد الهوية العثمانية الإسلامية ،ويحدث التوازن الوسطي بين غلاة العلمانية والمتشددين الإسلاميين وهو ما سنتناوله في المبحث الأول، ومن خلال المبحث الثاني سوف نستجلي كيفية إدارة حزب العدالة والتنمية لعجلة الاقتصاد التركي ،وإبراز مؤشراته الجديدة التي أصبحت تنافس كبرى الاقتصاديات العالمية ،كما سنبرز في المبحث الثالث البعد الديمقراطي في تجربة حزب العدالة والتنمية من خلال إصلاحات ديمقراطية وتعديلات دستورية وسياسة الانفتاح على الآخر ، من خلال ديمقراطية استرجعت ولو نسبيا حريات

الأقليات، وخلصت الساحة السياسية من قبضة الجيش، فأصبحت بذلك تفاوض على أهلية الانضمام إلى الإتحاد الأوربي، ذلك الحلم التركي القديم المتجدد، وكيف أصبح المواطن التي البسيط على اختلاف أعراقه يلمس ثمار هذه التحولات وهو ما انعكس على شعبية هذا الحزب التي أصبحت متصاعدة في كل المواعيد الانتخابية بشكل غير مسبوق في الحياة السياسية التركية.

المبحث الأول : البعد المرجعي والتاريخي وإستراتيجية إدارة صراع الهوية

المطلب الأول : استحضار البعد المرجعي والتاريخي(المصالحة مع)الذات

لا شك أن نجاح أي مشروع نهضوي يكمن بالمقام الأول في التصالح بين هوية الأمة وبين مشروع نهضتها، وقد حدثنا التاريخ أنه إذا ما تعارضت هوية الأمة مع هوية مشروع نهضتها، فان مآل هذا المشروع أن يتعثر أو تتفرق به السبل، لأنه فاقد لجهاز التواصل مع مرجعية الأمة من خلال عقيدتها وموروثها الحضاري، ذلك لأن " العقيدة أو عالم الأفكار كانت وما تزال هي المحور الأساس الذي يتمحور حوله الإنتاج الفكري والثقافي، ويشكل في الوقت نفسه الدافع السلوكي والمحرض الحضاري، فالعقيدة هي التي تحي روح الأمة وتشكل عقلها ونسيجها الاجتماعي وتحقق وقايتها الحضارية لذلك فهي المسؤولة عن نهوض الأمة ورقيها الحضاري "[1].

---

[1] نقلا عن عمر عبيد حسنة، الوراثة الحضارية ، ، بيروت: المكتب الإسلامي ،2003 ،ص 79.

وهو ما يتجلى في التجارب التركية منذ تأسيس الجمهورية عام 1924، حيث أخذت تركيا في بادئ الأمر بالأفكار والفلسفات الأوروبية ظنا منها أنها تتوافق مع حاجياتها الإجتماعية والسياسية والاقتصادية، وأن النهضة يمكن أن تستورد جاهزة من الأخر، ولأن تلك الأفكار والفلسفات المستوردة تصادمت مع هوية الأمة من خلال علمنة الدولة والمجتمع، ومحاربة كل ما له صلة بالعقيدة والميراث الإسلامي الذي شكل النسيج الاجتماعي التركي، فإن تركيا لم تستطع أن تجند المجتمع ليواكب مشروع رقي الدولة والمجتمع، لوجود تناقضات في موضوعي الهوية والوعي التاريخي باعتبارهما يمثلان الأساس في ضعف الاستعداد النفسي [1].

ولأن مشروع القطيعة المعرفية مع تاريخ وهوية الدولة والمجتمع هو ما جعل الشعب التركي يشعر بالاغتراب فلم يتحرك مع مشروع الدولة، ولذلك لم تستطع تركيا رغم مخططات النهوض بعد قيام الجمهورية أن تنافس الدول الأوروبية في نهضتها، وظلت تعاني من أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية إلى أن حلت بدايات القرن الواحد والعشرين التي جاء معها حزب العدالة والتنمية ليعيد المجتمع التركي إلى ذاته، ويربطه بعمقه التاريخي، من خلال اكتشاف الذات بقناعاتها الدينية والفلسفية، وبماضيها التاريخي الحافل بالحضور الحضاري[2].

وبالرغم من تجنب التجربة التركية بقيادة اردوغان الظهور بمظهر الحركة الإسلامية بمفهومها التقليدي، وإصرار أقطاب حزب العدالة والتنمية على أنهم يمثلون تيارا ديمقراطيا

---

[1] – احمد، داود،اوغلو، العمق الاستراتيجي،موقع تركيال ودورها في الساحة الدولية، ترجمة جابر تلجي، طارق عبد الجليل،بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،ط2، 2011،ص.72

[2] – زاهد محمود غول ،التجربة النهضوية التركية.كيف قاد حزب العدالة التنمية تركيا الى التقدم ، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات ،2012 ،ص.28

ليبراليا محافظا، إلا أنهم لا يخفون تركيزهم على الوعي التاريخي الذي يمدهم بالقوة والدافعية باعتبار أنهم ورثة دولة عظمى، تمثلت في دولة الخلافة الإسلامية حاملة لواء العقيدة والفتوحات الإسلامية، وهذا الوعي التاريخي هو ما عبر عنه الدكتور داود أوغلوا "وزير خارجية تركيا السابق في حكومة العدالة والتنمية بالعمق الاستراتيجي حينما يقول"في حال ما إذا استطاعت تركيا تحقيق تكامل بين عمقها التاريخي والجغرافي مع تحقيق استراتيجي حقيقي ستتاح لها فرصة أكبر من أجل التأثير في هذه الديناميكية مزدوجة من أجل أن تتحول إلى قوة تستطيع أن تحقق نقلة نوعية".[1]

ولذلك فان حزب العدالة والتنمية لم ينطلق من ذهنية استيراد الجاهز ، وإنما كان يدرك انه يمتلك ميراثا حضاريا قوامه العقيدة والاعتداد بامتداده التاريخي العريق الذي سيمكنه من أي يكون قيمة مضافة للحضارة الإنسانية، وهو ما أشار إليه فقيه الحضارة الأستاذ مالك بن نبي بقوله " الحضارة لا تصنعها كومة من الأشياء المستوردة، وإنما هي بناء تطبعه فكرة معينة"[2].

وعلى الرغم من أن حزب العدالة والتنمية قائد هذا التحول لم يسمح لنفسه بأن يشير إلى خصائصه الإسلامية صراحة إلا أن الهوية الإسلامية التي تتمثل في أفكار وسلوكيات أعضاء هذا الحزب، وامتداد جذورهم الحزبية التي تعود إلى حزب الرفاه الإسلامي بقيادة أستاذهم الأول نجم الدين أربكان، كل ذلك يدلل بما لا يدع مجالا للشك بان محور العقيدة الإسلامية يشكل خاصية لازمة لقادة هذه التجربة، ولكنها خاصية استفادت من تجارب ومسار الحركة الإسلامية التركية في صداماتها المتكررة مع مؤسسات العلمانية، وهذه

---

[1]– احمد، داود،اوغلو، المصدر السابق، ص.28

[2]– مالك بن نبي، تأملات، دمشق: دار الفكر، 2002، ص 121.

الخاصية الإسلامية هي التي جعلت جزءا هاما من الشعب التركي يدعم هذه التجربة باعتبارها تتناغم مع التركيبة الإسلامية للنسيج الاجتماعي التركي ، وبفضل هذا التناغم الإسلامي بين قادة حزب العدالة والتنمية وبين جمهور واسع من الشعب التركي استطاع هذا الحزب بالإضافة إلى عوامل أخرى أن يصعد سياسيا في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، لأنه في النهاية يرمز إلى هذه الهوية الإسلامية والتي فهمها الشعب دون أن يعلن عنها الحزب بشكل واضح[1].

وتجلى البعد المرجعي – العثماني الإسلامي – في سعى أردوغان بأسلوب غير مباشر إلى محاولة أسلمة الحياة الاجتماعية من خلال فرض قيود على شرب الخمور وتعزيز دور المؤسسات الإسلامية العاملة في تركيا وفتح دور تحفيظ القرآن والمساجد، وأكد بذلك يؤكد هوية تركيا الإسلامية وعاد بالأتراك إلى عهد الإمبراطورية العثمانية ، كما ارتقى بالكثير من الشخصيات الإسلامية إلى وظائف رفيعة في الدولة، بالإضافة إلى أسلمه البنوك من خلال تولي شخصيات إسلامية إدارة عدد منها.

ويبرز البعد العقائدي والتاريخي الذي انطلقت منه تجربة حزب العدالة والتنمية من خلال مواقف وخطب أردوغان صاحب الشخصية المعتدة بذاتها، الفخورة بماضيها، فهو شديد التاثر بالتاريخ التركي كما يتضح من خلال خطبه، مثل قوله" إنني أتحدث بقوة أستمدها من تاريخ أجدادي ، ومن عادات الشعب التركي وتقاليده الراسخة من ألف عام فنحن نصنع

---

[1] **محمد ثلجي مرجع سابق ص 103.**

التاريخ" [1]، فهو إذن يتمثل نموذج الخلافة العثمانية ساعيا لان تكتسب تركيا هذا العمق من جديد.

كما تجلى البعد الإسلامي في مواقف وتحركات حزب العدالة والتنمية إزاء القضايا الإسلامية من خلا ل محاولة مؤازرته للإسلاميين أثناء ثورات الربيع العربي في مصر وتونس، والموقف من الأزمة السورية واستضافة بلاده لمئات الآلاف من اللاجئين السوريين، وفتح أبواب تركيا لتكون مقرا للكثير من نشاطات الأحزاب والقيادات الإسلامية والعربية، وعزز من دور وكالة أنباء الأناضول الحكومية في التعايش مع الحدث الإسلامي والتواصل مع العالم الإسلامي، كما فتح مقرات ومستشفيات في البلدان الإسلامية الفقيرة لتكون بمثابة سفارات تركية تمد جسور التواصل مع تركيا الناهضة، وبفضل كل ذلك استطاع أن يحصد شعبية كبيرة على الصعيد الداخلي والخارجي، حيث أصبح في نظر الكثير من المسلمين بطلا إسلاميا خاصة في زمن الضعف العربي[2].

كما تجلت أكثر وجهة الحزب الإسلامية من خلال مواقف اردوغان إزاء الحرب على غزة ، حيث رسم بمواقفه صورة رئيس الوزراء الإسلامي المعتز بهويته الغيور على الدم الإسلامي، فلم تتوقف مساعيه لوقف الحرب على غزة متهما الكيان الإسرائيلي بالكذب والتدليس، حيث انتقد رئيس الوزراء الإسرائيلي بحضوره في مؤتمر دافوس حينما وصفه بقاتل الأطفال، وحين عودته الى بلاده استقبلته الجماهير التي تابعت موقفه في دافوس استقبال زعيم إسلامي ذكرهم بأمجاد آبائهم الأولين.[3]

---

[1] - سامي عبد الرؤف، اردوغان زعيم إسلامي بثوب علماني، مجلة المعارف الإسلامية، الأردن، العدد 18،2007،ص.32.
[2] - نفس المرجع ، ص. 35
[3] شريف تغيان، مرجع سابق،ص.15.

المطلب الثاني : إستراتيجية إدارة أزمة الهوية في الدولة والمجتمع التركي

لقد التقى الإسلام والعلمانية وجها لوجه في تركيا الجمهورية التي انبثقت من إمبراطورية إسلامية عريقة وواقع غربي علماني مفروض منذ 1924، وبقيت تركيا تعيش أجواء المواجهة بين الإسلام والعلمانية منذ ذلك التاريخ ،فقد كانت العلمانية والحداثة في نظر النخب الحاكمة قارب نجاة لتركيا ما بعد انهيار الإمبراطورية، غير أن خيار العلمانية والياتها لم تكن مقبولة من عموم المجتمع التركي، فهو مشروع فوضوي فرضته النخب الحاكمة ولم يكن خيارا اجتماعيا ولذلك فهو يصادم الثقافة السائدة[1].

ولكون موضوع الهوية لم يحسم بما يتطلع إليه المجتمع التركي فقد عانت تركيا من أزمات متعددة نتيجة لصراع الهوية ،وهكذا ظلت تركيا على وقع الانقلابات العسكرية نتيجة تشدد المؤسسات العلمانية وفي طليعتها مؤسسة الجيش حامية النظام العلماني في مواجهة تشدد التيارات الإسلامية المتصاعدة،.

وقد انعكست أزمة الهوية في تركيا على الصعيدين الداخلي والخارجي من، خلال حرمانها من استقرار يوفر إقلاعا اقتصاديا وانفتاحا ديمقراطيا مما ساهم في ضعف مبررات مسعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوربي ، وتداعت أزمة الهوية إلى الأقليات العرقية والدينية، كل ذلك ساهم في غياب الاستقرار السياسي والاجتماعي في تركيا منذ أمد ليس بالقريب.

غير ان واقعا جديدا في بدايات القرن الواحد والعشرين تبنته أطروحات حزب العدالة والتنمية، والقائم على التوفيق بين الإسلام المعتدل وبين العلمانية في إطار ديمقراطي [2]، وذلك في صورة تحقيق مطالب الشعب التركي الرامية لممارسة حقه الديني، وتحقيق الديمقراطية وإقرار

---

[1] -خالد، لحروب، التيار الاسلامي والعلمنة السياسية ،(فلسطين :مؤسسة الناشر للدعاية والاعلام، 2008) ،ص.24

[2] - احمد الانصاري ، تركيا والعهد الجديد، ،بيروت:المكتب الاسلامي، 2006 ،ص 57.

المساواة بين مختلف مكونات الشعب التركي (الإسلامي والعلماني)، وأيضا بغية تخطي الصدام بين الجيش والفئات المسلمة والانتقال إلى الحوار والتفاهم من أجل المصلحة القومية لتركيا والحفاظ على وحدة الكيان التركي ، خاصة بعد أن أصبح الجيش يدرك أن الإسلام عنصر حيوي في تكوين الشخصية التركية وأن أي محاولة لاستئصاله عمل غير مفيد.

ويرى بعض المتابعين أن ما حدث في تركيا حول تحول صنعته العملية الديمقراطية ، من خلال مصالحة يقودها حزب العدالة والتنمية بين الإسلام والعلمانية[1].

ولأن قادة حزب العدالة والتنمية قد استوعبوا شروط النجاح والاستمرار في الساحة السياسية، فإنهم حرصوا على أن يقدموا صيغة تصالحية بين الإسلام والعلمانية والديمقراطية، نجحت في استقطاب قطاع غير قليل من النخبة التركية، وقطاع كبير من الجماهير التي أعطتهم أصواتها وثقتها في الانتخابات البرلمانية والبلدية، وحين اعتبروا أنفسهم حزباً محافظاً وديمقراطياً، كان ذلك يعني التزامهم باحترام القيم الأساسية في المجتمع التركي وفي مقدمتها الدين والعلمانية، وحين فعلوا ذلك فإنهم استعادوا الركن المغيب في الهوية السياسية التركية، وهو الإسلام الذي ذوبته العلمانية الكمالية في مشروعها المهيمن، حيث إنّ استدعاءهم للإسلام تم في الإطار الاجتماعي وليس السياسي، وبذلك فإنهم قدموا المشروع الإصلاحي على الإيديولوجي، وهو ما يفسر تقليلهم من شأن معركة الحجاب التي افتعلها غلاة العلمانية، وانشغالهم عنها بمواجهة الأزمة الاقتصادية وتعزيز الحريات[2].

وبالمجمل فان حزب العدالة والتنمية استطاع ان ينجز مصالحة بين التيار الإسلامي الوسطي والتيار العلماني المعتدل ، لينهي بذلك مرحلة الصراع بين غلاة العلمانية وتطرف

---

[1]- -خالد ،الحروب ، المرجع السابق ، ص.53

[2] - احمد،الأنصاري، المرجع السابق ص 76.

الإسلاميين، من اجل إبعاد تركيا عن شبح الانقلابات، حيث نجح إقناع الغالبية الكبرى من الفئة الإسلامية المحافظة بوجهة نظره، وتمكن من حشد دعم عناصرها الأكثر دينامكية.

ومن هذا المنطلق يمكن تفسير وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في العام 2002، دونما صدام كبير مع المؤسسات العلمانية ،حيث تأسس الحزب منطلقا من المراجعة الذاتية، حين طرح قادته أنفسهم كإصلاحيين مؤمنين بالديمقراطية والعلمانية والإسلام ، ورفضوا إلصاق تعبير الإسلامي بالحزب، لكنهم رفضوا أيضاً تجريد تركيا من هويتها الإسلامية ودعوا إلى احترام حرية المجتمع في توجهه الديني بعيدا عن تدخل مؤسسات الدولة بالسلب أو الإيجاب.

وإذن فان مفاهيم حزب العدالة والتنمية تغاير مفهوم الإسلام السياسي التقليدي الذي تستهلكه المظاهر والتفاصيل، أما من حيث المضمون فإنّ الحزب عرف كيف يتعاطى مع مسألة العلمانية والتوازنات داخل تركيا، وطبيعة علاقاتها الإقليمية والدولية، فلم يتجاهلها أو يقفز عليها وهكذا افلح الحزب في إيجاد حل لأزمة صراع الهوية، اثر معالجة ذكية جعلته يساهم من خلالها في حل مشاكل تركيا العديدة، حيث تعامل مع العلمانية من منظور جديد، فهو رفض المفهوم الأتاتوركي للعلمانية، وقدم رؤيته الخاصة في ذلك، على أساس يراعي الخصوصيات التركية، واعتبر العلمانية دعوة للعلم وتحرير تفكير الإنسان وعقله، ورفض الأفكار التي تلغي حرية الإنسان[1].

وهكذا في ظل صراع الهوية المحتدم بين الإسلام والعلمانية راح حزب العدالة والتنمية يبحث عن لغة ثالثة لا يكون فيها تناقضا بين الهوية الإسلامية للمجتمع التركي وبين حرية

---

[1] - المرجع السابق ص. 74

الآخر في أن يعبر عن ذاته بعيدا عن إملاءات الدولة وتعسفها، وهي لغة ثالثة أيضا في صورة الموائمة بين تحقيق البعد التاريخي وبين الرؤية الإستراتيجية لمصالح تركيا من خلال الاستجابة لضرورات المصالح الأمريكية والأوربية ، خاصة وأن تركيا ومن وجهة نظر أمريكية يحتمل أن تصبح نموذجا علمانيا لمجتمع مسلم متمدن موال للغرب، وأيضا من أجل علاقات طبيعية مع الدول الأوربية تضمن لتركيا النفاذ إلى المجتمعات الأوربية لتحقيق الرفاه الاقتصادي، وتحقيق الانضمام إلى الاتحاد الأوربي[1].

والحقيقة البارزة أن حزب العدالة والتنمية يسعى إلى الحد من درجة التطرف العلماني للدولة في عدائها للدين واستبدالها بعلمانية أقرب في مضمونها إلى المعنى الأوروبي، والتي يغلب عليها الحياد إزاء المسألة الدينية، وهو ما سيفسح المجال أمام إعطاء التوجه الإسلامي المحافظ فرصة للبقاء في السلطة وإحداث تغييرات تدريجية لإصلاح البيت الداخلي في نوافذه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبما يكشف بالضرورة سوءة المؤسسة العلمانية التركية ويضعها في موقف أكثر محافظة في تبني التغيير[2].

اللافت أن حزب العدالة والتنمية استعاد زمام المبادرة واستطاع الانتقال من أجواء الصدام إلى الانفلات من قبضة العلمانية نتيجة اعتماده إستراتيجية جريئة في إدارة صراع الهوية، مكنته لأن يصبح في صدارة الحياة السياسية التركية، والدليل هو وصول قادته بجذورهم الإسلامية ليصبح منهم رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، في ظل أجواء ديمقراطية بعيدا عن التصادم مع قوى العلمانية وفي مقدمتها مؤسسة العسكر حامية المنظومة العلمانية، وقد

---

[1] - مسعد زيتون،الاحزاب الاسلامية في تركيا،نظرة في التجربة، مجلة المسلم
متوفر على الرابط: http://almoslim.net/node/85434l.شوهد بتاريخ:2016/11/24 ،الساعة 14:16

[2] - المرجع نفسه

وشهدت تركيا خلال الحكومات المتعاقبة لحزب العدالة والتنمية نوعا من الاستقرار السياسي الذي كانت تفتقده تركيا سابقا.

ومن خلال استعراض مسار الصراع العلماني الإسلامي ، وكيف نحج حزب العدالة والتنمية في إدارته بإحكام يتضح لنا أن العلمانية الأتاتوركية قد فشلت في إشاعة الاستقرار السياسي في تركيا لطابعها ألاستئصالي، كما أن تيار نجم الدين أربكان بطابعه الإسلامي لم يستطع الاستمرار وفرض الاستقرار السياسي نتيجة لنزعة المواجهة التي تطبعه، غير أن تشكيلة اردوغان في صيغتها الديمقراطية المحافظة استطاعت أن تصل إلى السلطة رغم جذورها الإسلامية، وأن تستمر إلى الآن لأنها امتداد للتقاليد العثمانية ذات الطابع الإمبراطورية القائم على التعايش والتوفيق وحلول الوسط[1].

وإذن فان تيار الأردوغانية ممثلا في حزب العالة والتنمية استطاع أن يصل إلى سدة الحكم ويستمر فيه بفضل معالجة ذكية لأزمة الهوية من خلال تبني" الديمقراطية المحافظة" على اعتبارها نظام توفيقي تنسجم فيه الحداثة والتراث والقيم الإنسانية، وترفض الخطاب السياسي القائم على فرض رؤية سياسية أو إيديولوجية واحدة تلغي ما سواها، وفي هذا الإطار تؤكد الرؤية الأردوغانية أن الدولة يجب أن يتوقف دورها عند تسيير عملية التوفيق بين مختلف الاتجاهات، والحد من التناقض لإيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع ، كما تذهب ديمقراطية حزب العدالة والتنمية إلى تنشيط المجتمع المدني واحترام الحريات وضمان الحق في الإختلاف واستقلال السلطات، وهي الديمقراطية المحافظة التي يريد الحزب تحقيقها في الحياة السياسية.

---

[1] – كمال السعيد حبيب، مقال ضمن سلسلة : تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ،مجموعة باحثين، ، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات ،2009)، ص110.

وعليه فان حزب العدالة والتنمية لم يوظف الدين كإديولوجية كما فعلت الاحزاب الاسلامية السابقة ،بل عمل على تحويل القيم الثقافية الموجودة في الدين الى هوية سياسية بما يتناسب مع البيئة السياسية والثقافية في تركيا، في اطار خطاب تصالحي بين رؤية الحزب ورؤية الدولة من خلال انهاء عملية المزج بين السياسي والدعوي اي بين الجماعة والحزب ،وهي احد عوامل نجاح الحزب حين انتهج رؤية وطنية استوعبت امكانات الدولة وطاقاتها البشرية من شتى الاطياف ومعياره في ذلك الكفاءة وحسب[1].

ولأن المشكلة الأساس كانت تتعلق بهواجس العلمانية ممثلة في المؤسسة العسكرية ووسائل الإعلام التي يثيرها صعود حزب إسلامي فقد أكد حزب العدالة والتنمية بأنه يتبنى التفاوض والحوار وليس استخدام أدوات الهيمنة من أعلى، لأنهم لا يريدون أن يكونوا كمالية جديدة في ثوب إسلامي، وهو ما يؤكده عبد الله غول حينما سئل عن الجديد في حركتهم بالقول إن حركتنا لن تتمحور حول المشاعر والعقائد الإسلامية وإنما على الأسس الديمقراطية والحوار والتعاون، وسنهتم بقضايا الناس الاجتماعية ونركز على المشترك بين القوى السياسية والاجتماعية وليس على تعميق النزاعات، وعن مشكلة الحجاب التي هي من أكبر مظاهر الصراع العلماني الإسلامي فقد أكد غول أن حزبنه سيحلها في سياق حق المرأة الإنساني في الاختيار، وهم بذلك يتبنون الإسلام المدني، بمعنى أنهم لا يريدون فرض الإسلام من أعلى.

وهكذا فقد تشكلت لدى قادة حزب العدالة والتنمية خبرة واقعية من خلال واستحضار التجربة الصدامية السابقة، ولذا حرص أردوغان على تبني مفهوم الحزب السياسي رافضا أن

---

[1] طارق عبد الجليل، الدستور في تركيا، من القبضة الحديدية الى دستور بلا عسكر، القاهرة، دار نهضة مصر للنشر،ط2، 2013 ،ص 13،14

يكون حزبا إسلاميا، وهو يعتقد أن الإسلام السياسي في دولة غالبيتها مسلمة سيكون قوة انقسام في المجتمع بينما الدين قوة توحيد، إنه المفهوم القريب من تقاليد الدولة التركية العثمانية، وهو ما ينسجم مع الديمقراطية المحافظة التي أقرها الحزب، وبذلك أصبح المشهد السياسي في تركيا أمام رؤية جديدة تسعى لتأسيس (الجمهورية الثالثة) التي تسترجع فيها الدولة طبيعتها الديمقراطية لتجمع بين الإسلام والحداثة متحررة من قيود العسكر والبيروقراطية وتقودها إدارة ذات كفاءة عالية.[1]

وعليه يمكن القول بان التغييرات التي تشهدها تركيا حاليا تمثل سعي المجتمع التركي من أجل أن يتمثل تراثه الثقافي وهو السبيل الأوحد لأن يتخلص من مشكلات الهوية الناتجة عن عدم الانسجام بين المعطيات التاريخية والثقافية والجغرافية وبين الواقع السياسي والثقافي الذي فرضته علمانية أتاتورك على المجتمع.[2]

وإذن فان ما يريده اردوغان هو إقامة توافق سياسي بين العلمانية والإسلام، في توافق يسمح بقيام حكم عقلاني يضع حدا لحرب الدولة على الدين ويمنع انفجار الصراع بين أنصار الهوية الإسلامية وحراس القيم العلمانية للجمهورية، سعيا من أجل تثبيت الاستقرار السياسي الذي يسمح بتطور تركيا.

---

[1]– علي حسن باكير،تركيا الدولة والمجتمع ،مقال ضمن سلسلة : تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ،قطر:مركز الجزيرة للدراسات،2009، ص 18،17،16.

[2]– محمد ثلجي،المرجع السابق 103 و 104.

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي و الاجتماعي ومظاهر التفوق التنموي

بالرغم من تداعيات الأزمة الاقتصادية التي ورثتها حكومة حزب العدالة والتنمية فإنها قد استطاعت أن ترفع التحدي وذلك بفضل الإستراتيجية الجديدة التي تبنتها والتي تقوم على الاستغلال الأمثل لإمكانيات تركيا الاقتصادية والمتمثلة في موارد طبيعية غنية تحت الأرض وفوقها ، وطاقات بشرية مفعمة بالحيوية والكفاءة العالية ذات القدرة على الإستثمار والمنافسة الدولية، بالإضافة إلى موقع استراتيجي، ومركز جذب سياحي متميز، وقد تم توظيف هذه الإمكانات وفق إستراتيجية استطاعت أن تحرك الاقتصاد التركي بشكل ملفت للانتباه، رغم صعوبة تركة مرحلة ما قبل صعود الحزب وهو ما سنتناوله من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي التركي قبل صعود حزب العدالة والتنمية

لقد تميزت مرحلة ما بعد تحرير الاقتصاد التركي من عام 1981 خاصة فترة التسعينات إلى بداية العام 2003 بالركود الحاد، كما شهدت هذه المراحل عديد الأزمات المالية وتأتي في مقدمتها الأزمة المالية والاقتصادية عام 2001 حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال هذا العقد حوالي 4% سنويًا .كما تميَّزت هذه الفترة بعدم وجود إصلاحات حقيقية، مع انتشار الفساد بدرجة كبيرة، وارتفاع في معدَّلات التضخُّم، وضعف في القطاع المصرفي، مع زيادة في تقلبات الاقتصاد الكلي. ويرى العديد من النقاد أن السبب الرئيس في عدم الاستقرار الاقتصادي في تركيا، خلال عقد التسعينات، هو عدم تطبيق إصلاحات قانونية ومؤسسية كانت لازمة بعد تحرير الاقتصاد في أوائل عام 1980[1].

[1] - فؤاد،عبد العالي، الاقتصاد التركي من الازمة الى الانتعاش، مجلة الراصد، الكويت العدد 34، 2016 ص.15

أما عن معدَّلات التضخم فقد بلغت حدًا مزمنًا خلال عقد التسعينات؛ إذ تراوحت ما بين 70 – 90%.

لقد صلت حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم، في بيئة داخلية تعاني أزمة اقتصادية حادة؛ نتيجة التزام رئيس الحكومة الأسبق الحكومة بولنت أجاويد (1999– 2002) بالقرض الذي قدمه صندوق النقد الدولي لها في عام 2001 م، مطالباً إياها بإجراء إصلاحات اقتصادية وفق رؤيته ورعايته. وكان من نتائجها:[1]

- اختلال الأوضاع المالية للبنوك الخاصة والعامة.
- ارتفاع معدلات العجز، وحجم المـديونية الخارجية
- انخفاض احـتياطي الدولة من الــعملات الأجنبية
- عدم استطاعة القطاعات الاقتصادية في الدولة تحمل هذه المتغيرات مما نجم عنه تردي الأوضاع. كإغلاق مئات الآلاف من الشركات التجارية، وتقلص حجم الاستثمار إلى أقل من النصف ، وبلغت البطالة حدودا مرعبة، مع تزايد أعداد العاطلين عن العمل، بفعل إغلاق الشركات والمصانع.

وعليه فقد شهدت تركيا أسوأ أزمة مالية واقتصادية في فبراير 2001، وعلى إثرها انهارت الليرة التركية، وبعدها بشهر فقدت ما يقرب من نصف قيمتها، وهبطت بورصة اسطنبول هبوطًا كبيرًا؛ مما دفع البنك المركزي التركي إلى تعزيز الأسواق المالية بمبالغ كبيرة، تراوحت بين مليارين، وثلاثة مليارات دولار، حيث اخذ الاقتصاد التركي في الانكماش بنسبة 6 % في عام 2001، وبالرغم من دعم ومساندة صندوق النقد

---

[1] - ياسر أحمد حسن، تركيا، البحث عن المستقبل، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2006)،.ص -164.

الدولي، الذي قدم المزيد من الأموال، حتى عام 2001؛ لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف، وخفض أسعار الفائدة، من خلال العمل على استعادة الثقة، حتى وصل إجمالي التمويل الذي قدمه الصندوق لتركيا منذ ديسمبر عام 1999 إلى ما يقارب من 30 مليار دولار، ومع ذلك فقد انخفض الناتج المحلِّي الإجمالي للفرد الواحد بنسبة 6.5% في 2001، وارتفع الدين العام من 38% في عام 2000 إلى 74% من حجم الناتج المحلي في عام 2001، وارتفع معدل البطالة من 6.5% عام 1999 إلى 10.4% في عام 2002[1].

غير ان الوجه الآخر من الأزمة الاقتصادية تجلى في تلك القروض التي كانت تمنحها البنوك الحكومية لدعم مشروعات لا تستند للجدوى الاقتصادية التي تدعمها المستندات بقدر ما تستند للولاء والرفع السياسي لأصحابها، وفي هذه الحالة كثيرًا ما تدخّل السياسيون والبرلمانيون لتأمين منح البنوك تسهيلات ماليّة كبيرة لأشخاص لهم أهميّتهم في المواعيد الانتخابية، وتبعا لذلك يتدخل السياسيون من اجل توفير الحماية من الإجراءات القانونية لأصحاب هذه القروض الذين لم تعد لهم القدرة على السداد لمن فقد القدرة على السداد[2].

لقد ألقت الإخفاقات السياسية بظلالها سنوات عديدة على الاقتصاد التركي مما أدى لتحقيقه أداء أقل من إمكاناته الكاملة، ، خلال هذه الفترة، جعل ارتفاع التضخم، وتراكم الدين الخارجي، وزيادة عجز الحساب الجاري الاقتصاد عرضة لصدمات محلية ودولية أخفقت معاها سلسلة من الحكومات الائتلافية في اتخاذ التدابير اللازمة والسياسات الملائمة.

---

[1] - ياسر أحمد حسن ، المرجع السابق ،ص. 169

[2] – معمر خولي ، الاصلاح الداخلي في تركيا ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ، على الرابط http://www.dohainstitute.org/release/8c9c91f6-12ca-44ab-85f3-abad0b3f6bd، شوهد يوم 2017/04/14 ، الساعة،16.10

كانت هذه هي الظروف التي شهدت تركيا في ظلها إحدى أشد الأزمات الاقتصادية في تاريخها سنة 2001.

لقد أظهرت مرحلة التسعينيات صعوبة خاصة بالنسبة للحكومات التركية التي أخفقت في إدراج حوافز فعّالة لخفض البطالة وإيجاد فرص عمل في برامجها التنموية في حين اعتمدت الحكومات المتعاقبة على إصلاحات قصيرة الأجل، ظنا منها أن من شأنها حل مشكلة ارتفاع البطالة، لكنها فاقمت الوضع خلال فترات الركود، وهكذا اتضح أن البطالة المرتفعة بتركيا تمثل مشكلة مزمنة، خاصة عقب أزمة 2001.

يتضح مما سبق أن فترة ما قبل صعود حزب العدالة والتنمية قد تخللتها العديد من المشاكل الاقتصادية والأزمات المالية؛ بسبب التأخر في إجراء الإصلاحات الاقتصادية الحقيقية، بالرغم من إرادة حقيقية للتغيير بدأت في التكون بعد الأزمة الاقتصادية التي ضربت تركيا في 2001؛ حيث عمدت المؤسسات الاقتصادية في الدولة إلى إجراء إصلاحات وإعادة هيكلة للاقتصاد، ورغم النجاح الذي حققته بعض الإصلاحات الاقتصادية غير أن عمليات التطبيق في كثير من الإصلاحات كان صعبا وأثار جدلا كبيرا في البرلمان التركي بسبب تعقدها وتشابكها ، مما جعلها أيضا محل سخط إطراف المعارضة السياسية التي انتقدت بعض فقرات الإصلاحات المبرمجة[1].

وقد كان للازمة الاقتصادية تاثيرها على الوضعية الاجتماعية في تركيا، حيث أفرزت العديد من المشكلات التي مست الشعب التركي في الصميم مثل ارتفاع أسعار البضائع والمحروقات والكهرباء وتردي الوضع المعيشي مما تسبب في نزول آلاف الأتراك للشوارع

---

[1] – فؤاد عبد العالي ، مرجع سابق :ص. 32

في مظاهرات عمت المدن التركية الكبرى احتجاجا على الحكومة، كما خرج العديد من التجار بعد علق محلاتهم إلى الشوارع مطالبين باستقالة الحكومة ومنددين بصندوق النقد الدولي ، وهو ما أثار قلق وخاوف الحكومة التركية خاصة أن غالبية المحتجين ليست لهم دوافع سياسية.[1]

المطلب الثاني : الإصلاحات الاقتصادية برعاية حزب العدالة والتنمية

في أعقاب الأزمة المالية التي شهدتها تركيا وعلى إثرها مباشرة، أسفرت انتخابات 2002 البرلمانية عن فوز ساحق لحزب العدالة والتنمية فوزًا ساحقا أهله لتشكيل حكومته في أواخر 2002، وهي الحكومة التي كانت أمام تحديات أبرزها الوضع الاقتصادي المتردي ، وعليه فقد اتخذت خطوات هامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي. حيث شرعت حكومة حزب العدالة والتنمية في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، والتي استطاعت من خلالها الصعود بتركيا إلى مصاف الدول المحترمة اقتصاديا.

- أهم تدابير الإصلاحات الاقتصادية الجديدة

لقد ورثت حزب العدالة والتنمية أزمة اقتصادية بالغة الخطورة ، ومن أجل الفكاك من تداعياتها شرعت في تطبيق حزمة من التدابير وفي مقدمتها [2].

1 -تغيير بعض المبادئ التي وصفها صندوق النقد الدولي لعلاج التدهور الاقتصادي ومنها على سبيل المثال اعتماد استثمارات القطاع الخاص الذي أولته الحكومة

---

[1] **زكي يونس رواء الطويل، الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010)،،ص.84**

[2] **- معمر خولي، المرجع السابق.**

عناية كبيرة واضعة هدف تجاوز معدلات الاستثمار نسبة 30/ من الناتج القومي الإجمالي.

2 -للتخفيف من وطأة الأزمة بالإسراع في التخلص من أثارها من خلال خفض النفقات واعتماد أسلوب تقشفي ، محاربة الفساد وتخفيض الإنفاق الحكومي بتقليص الحقائب الوزارية ، وتعقب المسؤولين الفاسدين واسترجاع الأموال المنهوبة.

3 -تشجيع الاستثمار لمعالجة مشكلة البطالة حيث فسح المجال لإقامة المصانع والشركات التي تنتج وتصدر.

4 -جلب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر، والعمل على تامين الطاقة ومباشرة إصلاح التعليم المهني لأجل تحسين بيئة العمل وحل مشكلة نقص اليد العاملة، وإحداث إصلاحات بالجهاز الإداري لضمان الشفافية.

وعليه فإن حكومة حزب العدالة والتنمية قد درست فيما يبدو مسببات أزمة 2001 التي ورثتها، وهكذا خلص مهندسو السياسات الاقتصادية في هذه الحكومة إلى ثلاث مستلزمات رئيسية من أجل بناء سوق اقتصادية تنتشل تركيا من هذه ألازمة وهي كما يلي [1]:

أولا- القيام بإصلاحات تتعلق بالسوق من أجل الحرية المالية والتجارية، وفتح السوق عن طريق عمليات الخصخصة، والعمل على التقليل من دور الدولة في هذا المجال.

ثانيا – ضرورة إيجاد المؤسسات البديلة وتفعيل المنافسة بينها، والعمل على فاعلية البنك المركزي، مع إيجاد مؤسسات تضمن شفافية وعدالة نفقات الدولة ومعاملاتها.

---

[1] – ابراهيم اوزتوك، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008 ، مقال ضمن سلسلة كتاب: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، 2009)،ص 48.

ثالثا – نشر وتشجيع ثقافة اقتصاد السوق، من خلال العمل المتدرج ليتم التكيف مع نتائج السياسات الاقتصادية.

ومن اجل بناء قاعدة اقتصادية ذات فعالية فقد قامت حكومة العدالة والتنمية بتفعيل المجالات الاقتصادية التالية :

1 –**مجال دعم الاستثمارات** : حيث عملت حكومة حزب العدالة والتنمية من أجل الدفع بالإستثمارات نحو أفاق واعدة وذلك من خلال [1]:

- إنشاء وتدعيم مناطق اقتصادية وهي عبارة عن مراكز جذب للاستثمارات في مجالات الصناعة والزراعة، آخذة بالاعتبار توفر اليد العاملة والنقل والطاقة والمواد الأولية ، وفاعلية السوق ، كما اعتمدت سياسة تقديم المحفزات خاصة التي من شأنها تقليل تكلفة الإنتاج وزيادة جودة المنتجات، وتوفير فرص العمل.
- تشجيع الصادرات وإزالة كل المعوقات الإدارية والمادية ، وتشجيع استخدام إمكانيات القطاع المصرفي لزيادة الإنتاج الموجه للتصدير ،وفي مجال تشجيع تنافسية المنتجات قامت بتدعيم الحصول على براءة الاختراع الأصلية والتصاميم الصناعية، كما ركزت على التجارة الخارجية بصفتها الوسيلة الفعالة للنمو الاقتصادي، وعملت على دعم الأبحاث العلمية التطويرية حيث خصصت لها الحكومة مبلغ 500 مليون دولار سنة 2010 بعد أن كان التخصيص لا يتجاوز 50 مليون دولار.

---

[1] - زاهد محمود غول ،المرجع السابق ، ص128 ،136

- دعم شبكة النقل باعتبارها إحدى أهم لوازم الاستثمار فقد قامت بتطوير شبكة السكك الحديدية من خلال القيام بأكبر استثمار عرفته تركيا تمثل في مد 135 كلم وتجديد 50/ من السكك القديمة ، كما أدخلت خدمت القطارات السريعة.

2 -**المجال الزراعي** : تضمنت سياسة النهوض الزراعي رؤية إستراتيجية من بين خطواتها العملية استخدام التكنولوجية في المناطق الريفية لزيادة الإنتاج وتقليل تكاليفه، ودعم شركات التصدير لأجل عرض المنتوجات في الأسواق العالمية، وأيضا العمل على تطوير التأمين الزراعي من لحماية المزارعين من خسائر الكوارث الطبيعية، ومن أجل الدفع بالقطاع الزراعي أطلقت حكومة العدالة والتنمية ما يقارب 52 نظام دعم جديد للقطاع حيث تم تقديم 36.6 مليار ليرة في فترة 2010/2003 ، منها 5.9 مليار ليرة كدعم كامل للمزارعين، كما عملت الحكومة على توسيع حجم الأراضي الزراعية المسقية ، حيث تم فتح 853 هكتار جديد أمام الزراعة المسقية، وما يقارب 250 ألف هكتار للزراعة المعتمدة على نظام البحيرات.

3 -**في المجال السياحي** : اعتمدت حكومة العدالة والتنمية خطوات جريئة ومنها إحداث تحسينات شاملة للبنية التحتية وتغيرات لقوانين القطاع السياحي، كما عملت ضمن خطتها على تنويع المنتجات السياحية ، وتطوير المشروعات المحلية، وحتى تستطيع السياحة التركية استقطاب السياح على مدار السنة فقد صاغت سياسات لتطوير السياحة الشتوية والجبلية والعلاجية والدينية، وتقديم الدعم اللازم لشركات المعارض ووكالات السياحة[1] ، وبفضل دعم القطاع السياحي ازداد الدخل السياحي

---

[1] - **زاهد محمود غول، نفس الرجع ،ص.150**

بنسب مضاعفة ،حيث كان عدد السياح الزائرين لتركيا عام 2002 حوالي13 مليون سائح ، في حين وصل عددهم عام 2016 ما يقارب 30 مليون زائر.

المطلب الثالث – مؤشرات التحول الاقتصادي الجديد في تركيا

بالرغم من صعوبة الوضع الاقتصادي الذي ورثته حكومة حزب العدالة والتنمية نتيجة الأزمة الاقتصادية المحلية عام 2001 ،غير أنها استطاعت إحداث تحولات عميقة في الاقتصاد التركي، من خلال ما قامت به من تدابير قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى ،كان من نتائجها أن زاد الناتج القومي التركي بين 2002 و 2008 من 300 مليار دولار إلى 750 مليار دولار ، بمعدل نمو بلغ 6.8/ ، وأصبح معدل الدخل الفردي للمواطن التركي 10.000 دولار، بعد ما كان 3300 دولار قبل 2002، هذا فضلا عن انخفاض معدلات التضخم مع الزيادة في حجم الاستثمارات.

كل ذلك أهل تركيا لان تحتل المرتبة السابعة عشر في ترتيب اقتصاديات العالم، والسادسة أوربيا، وهو ما يجعل التوقعات تؤكد أن تركيا ستكون واحدة من أبرز القوى التي أخذت في الصعود بالنظر للدور الترك المتنامي على المستوى الإقليمي والدولي في ظل التوقعات التي قد تطرأ على خريطة العالم الاقتصادية.[1]

1 -مشهد عام للوضع الاقتصادي التركي الجديد

تعتبر تركيا الآن ضمن الطبقة العليا من البلدان متوسِّطة الدخل، مع ناتج محلي إجمالي قدره 799.54 مليار دولار، مما يضعها في المركز 17 كقوة اقتصادية عالمية استطاعت

---

[1]– علي اكرم عبد النور،التجربة الإسلامية التركية. من المسجد إلى المصنع، (بيروت:الدار العربية للعلوم ، 2016)، ص.44

في أقل من عقدٍ من الزمان أن تضاعف نصيب الفرد من الدخل ثلاث مرات تقريبًا، والآن يتجاوز الدخل 10.5 آلاف دولار سنويًّا كما أنها عضو في منظمة التعاون والتنمية ومجموعة الـ 20، ،كما أنها أصبحت مُصدرًا ذا ثقة للسلع الاستهلاكية ذات الجودة العالية، وهي الآن أكبر منتج في أوروبا لأجهزة التلفزيون، والمركبات التجارية الخفيفة، كما أن سلعها تمر إلى داخل السوق الألماني؛ بسبب دقَّتها كما تُعد تركيا ثامن أكبر منتج للمواد الغذائية في العالم والوجهة السياحية السادسة الأكثر شعبية، قبل عشر سنوات تدهورت صناعة الغزل والنسيج بشدة، أما الآن فقد أصبحت صناعة متطورة وتصدر سلعًا ذات جودة أعلى إلى أوروبا.

بحلول العام 2007 تحوَّل الاقتصاد التركي من سيطرة الأنشطة الزراعية التقليدية في المناطق الريفية إلى مجمعات صناعية ذات فاعلية، ومنتشرة في المدن الكبرى، مع قطاع خدمات متقدم، حتى أصبح القطاع الزراعي يمثل 11.9% من الناتج المحلي في حين إن القطاعات الصناعية تمثل 23.7%، والخدمية تمثل 64.5%. كما شهد قطاع السياحة نموًا سريعًا خلال حقبة حكم حزب العدالة والتنمية، وأصبح يشكل جزءًا هامًا من الاقتصاد فمثلا في عام 2005 كان هناك أكثر من 24 مليون زائر لتركيا؛ حيث ساهموا بعائدات تتجاوز 18 مليار دولار[1].

[1] - علي ،اكرم ، عبد النور، المرجع السابق،ص.57

2 ملخص واقع الاقتصاد الكلي لتركيا بين اعوام 2002 و 2013 :

يمكن تلخيص محصّلة نتائج تدابير الإصلاحات الاقتصادية التي قادها حزب العدالة والتنمية من خلال معدلات الاقتصاد الكلّي لتركيا بين أعوام 2002 و2013 ، حيث يشير إلى التطورات التالية [1]:

- أصبح الاقتصاد التركي في المرتبة السّابعة عشر عالميّاً والسّادسة في القارّة الأوروبية. فمتوسّط النمو الاقتصادي في تركيا ما بين أعوام 2002 و 2013 بلغ 5.1 بالمئة، بالإضافة إلى أنّ متوسّط النمو الحقيقي للاقتصاد التركي بين عامي 2010 و2013 بلغ 6.1 بالمئة.
- ارتفع النّاتج القومي الإجمالي من 230 مليار دولار في العام 2002، إلى 820 مليار دولار خلال العام 2013.
- ارتفعت نسبة دخل الفرد الواحد من 3.300 دولار، إلى 10.800 دولار.
- تراجعت نسبة التّضخّم من 32 بالمئة إلى 7 – 9 بالمئة خلال عشر سنوات الماضية.
- تراجعت نسبة الدّيون العامّة بالنسبة للدّخل القومي من 74 بالمئة إلى 36 بالمئة.
- ارتفعت قيمة الصّادرات التركية من 36 مليار دولار إلى 158 مليار دولار أي ما يزيد على الأربعة أضعاف.
- تمّ خفض اضطرابات توزيع الدّخل العام فقد كانت نسبة التّفاوت في الدّخل بين طبقات المجتمع خلال عام 2002 تصل إلى 11 ضعفاً، بينما تراجعت هذه النسبة مع حلول عام 2013 إلى 7.7.

---

[1] - علي ،اكرم ، عبد النور، المرجع السابق،ص.61،62

- شهدت السياسات الاجتماعية عصرها الذهبي خلال الفترة الماضية فقد تمّ تأمين المساعدات الاجتماعيّة للملايين من المعاقين والمعمّرين وذوي الاحتياجات الخاصّة والفقراء.
- تمّ إنشاء العديد من سكك القطارات السريعة التي تربط عدّة ولاياتٍ ببعضها. كما تمّ إنشاء سكّة ميترو مرمراي الذي يربط بين قطبي مدينة إسطنبول الأوروبية والآسيوية كما يتمّ إنشاء الجسر الثالث فوق مضيق البوسفور والذي سيكون أكبر جسر في العالم يحمل سكة حديد، بالإضافة إلى ذلك تمّ افتتاح ما يزيد على 30 مطارٍ في عدد من المحافظات التركية. وما زال العمل جارياً على إتمام مطار إسطنبول الدّولي الثّالث ونفق أوراسيا الذي سيربط بين قطبي مدينة إسطنبول الآسيوية والأوروبية بطريق للسيارات تحت سطح الماء.
- تضاعف إنتاج واستهلاك الطّاقة الكهربائيّة خلال الـ12 عاماً الماضية. وأصبحت تركيا مركزاً لنقل الغاز والبترول لمنطقة أوراسيا خلال السنوات الماضية.
- ارتفع عدد السيارات الم صنعة في تركيا من سبعة ملايين سيارة إلى 18.5 مليون سيارة. كما بلغت عائدات السيارات المصدّرة من تركيا إلى دول العالم 20 مليار دولار.
- إنشاء ما يزيد على 100 جامعة إضافية ليبلغ عدد الجامعات الحكومية في تركيا 180 جامعة وذلك ضمن إطار تحقيق الأهداف العلمية المنشودة ، حيث ارتفع حجم الإنفاق العام على الأبحاث العلميّة بالنسبة للدّخل القومي من 0.53 إلى 1 بالمئة[1].

[1] **المرجع السابق،ص.63**

3 مؤشرات ما بين عامي 2004 و2015:

تبين مؤشرات هذه الفترة بالعموم ارتفاع في اجمالي الناتج المحلي وانخفاضا في حصة الدين وعجز الموازنة حيث :[1]

- ارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 105 بالمائة ليصل إلى 800 مليار دولار أمريكي
- حقق المتوسط السنوي لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نسبة 4,2 بالمائة
- انخفضت حصة الدين العام من 74 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي إلى 5.33بالمائة من إجمالي الناتج المحلي
- انخفض عجز الموازنة من 10 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي إلى 8بالمائة من إجمالي الناتج المحلي

تجدر الإشارة إلى أن ا لانجازات المهمة التي تم تحقيقها في هذه الفترة الوجيزة من حكم حزب العدالة والتنمية قد دفعت تركيا ليتم تسجيلها في المقياس الاقتصادي العالمي كاقتصاد ناشئ استثنائي، إلى جانب احتلالها المركز السابع عشر من بين أكبر الاقتصاديات على مستوى العالم وسادس أكبر اقتصاد بالمقارنة بدول الاتحاد الأوروبي.

4 ـ انعكاسات مؤشرات تطور النمو الاقتصادي

في مجال النمو الاقتصادي شهد الاقتصاد التركي نموًا متطور خلال العقد الماضي، وبفضل المضي في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بخطى ثابتة، أصبح الاقتصاد التركي

---

[1]– محمد غسان الشبوط ، مؤشرات الاقتصاد الكلي التركي لسنة "2002–2015 ، – المركز الديمقراطي العربي على الرابط : http://democraticac.de/?p=39951 ، شوهد يوم 2017/03/12، الساعة 19.15

من أسرع الأنظمة الاقتصادية نموًا في المنطقة ، ونظرًا لثبات النمو الذي شهده الاقتصاد التركي، ارتفعت مستويات المعيشة بشكلٍ ملحوظ، فقد ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من مستوى 4,586 دولارًا أمريكيًا في عام 2003 إلى 10,303 دولارًا أمريكيًا في عام 2014.

وفي مجال الحماية الاجتماعية وبتأثير النمو الاقتصادي السريع بعد أزمة عام 2001، فقد تحسَّنت النتائج الاجتماعية في تركيا، حيث انخفض الفقر من 44% في عام 2002 إلى 22% في عام 2012، وكذلك انخفض معدل الفقر المدقع بين عامي 2002–2012 من 13% إلى 4.5% وانخفض معدل الفقر المعتدل من 44% إلى 21.%.

وكخلاصة فإن الاقتصاد التركي في الربع الأول من العام 2016، حقق نموّا فاق كل التوقعّات في قطاع الصناعة، والزراعة، والخدمات، بالإضافة إلى حجم الصادرات والواردات التركية، خلال شهر فبراير 2016، مقارنة بنفس الفترة من عام 2015 ، حيث حقق الاقتصاد التركي خلال عام 2016 نموا وصل الى 04/.[1]

وبفضل التدابير التي اعتمدها التي اعتمدتها حكومة حزب العدالة والتنمية في الارتقاء بالاقتصاد التركي فقد حقق انجازات شبيهة بالتي تحققت لألمانية واليابان في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية من خلال توظيفهما لظروف الحرب الباردة ، وهو الوضع التركي في توظيفه لعامل الترشح لعضوية الاتحاد الاوربي من اجل الارتقاء بالاقتصاد التركي الى ما هو عليه الآن[2].

---

[1]– علي اكرم عبد النور، مرجع سابق، ص.77

[2]– معمر خولي، مرجع سابق

المبحث الثالث : البعد الديمقراطي واستعراض الشعبية المتصاعدة

المطلب الأول : الإصلاحات الديمقراطية وسياسة الانفتاح

لقد شهدت فترة تسلم حزب العدالة والتنمية للحكم انفتاحا ديمقراطيا مهما ،حيث بدأ الاعتراف بحقوق الأقليات وتلبية مطالبهم، وتمثل ذلك في إزالة الكثير من المعوقات أمام حريات الأقليات نسبيا، وفي هذا الصدد لا يمكن إغفال تأثير السعي نحو توافق أوربي في تجسيد إصلاحات ديمقراطية تحقيقا لهدف الانضمام إلى الاتحاد الأوربي ، وفي هذا الخصوص فتح المجال أمام مقاربات جديدة من أجل حل الأزمة الكردية وهذا ما سنتناوله في العنصرين التاليين:

1- تأثير التوافق الأوربي التركي في تجسيد الإصلاحات الديمقراطية

لقد سعت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تحقيق انفتاح ديمقراطي من خلال إطلاق برنامج إصلاحية شاملة بعيدا عن الجدل الإيديولوجي، وفي مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية، وفي هذا الصدد لا يمكن إغفال تأثير عملية التوافق مع الاتحاد الأوربي في تثبيت بعض المعالم الديمقراطية من خلال مسعى الاستجابة لشروط الترشح لعضوية الاتحاد الأوربي، حيث ساهمت معايير كوبنهاغن الواجب تحقيقها لعضوية الاتحاد الأوربي في الدفع بالتحول الديمقراطي في تركيا وهي المعايير التي شملت (حقوق الإنسان – الديمقراطية المدنية – اقتصاد السوق الحرة) [1]، وفي هذا الإطار ومن خلال التعديلات الدستورية في عامي 2004 و 2010 تم تعديل ثلث دستور 1982 ،وهي التعديلات التي

---

[1] – الثورة الصامتة – حصاد التغيير والتحول الديمقراطي في تركيا 2002–2012 ،ترجمة ،طارق عبد الجليل، احمد ،سالمي العابدي ،(تركيا ،إصدارات مستشارية النظام العام والأمن،ط 2، 2013)،ص ،33،31

مست مجالات الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان بحيث عززت التوافق التركي الأوربي ،ومن ناحية أخرى وفرت للمجتمع التركي مناخا متحررا مما جعلها تنال دعم قطاعات اجتماعية عريضة ، وهو مؤشر بان تلك التعديلات كانت تلبي حاجة مجتمعية أكثر من كونها استجابة لرغبة أوربية.

وتمثلت الخطوات الأولى في مسار التحول الديمقراطي في تحقيق مبادرتين هامتين لهما إثرهما في مناخ الحياة السياسية وهما :

- قيام حكومة حزب العدالة والتنمية بإلغاء تطبيق حالة الطوارئ بتاريخ 03 نوفمبر 2002 إي أياما فقط بعد تشكيل الحكومة ، وذلك من خلال عدم استصدار قرار تمديد حالة الطوارئ وبذلك عادت الإدارة الطبيعية في تركيا بعد مدة طويلة من الأخذ بالأحكام العرفية
- إلغاء محاكم امن الدولة والتي كانت محل انتقاد وسبب تصنيف تركيا من طرف المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان على اعتبار أنها مخالفة لحقوق القضاء العادل المنصوص عليها في الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، حيث انتهت في العام 2004 وضعية محاكم امن الدولة والتي كانت سارية المفعول منذ العام 1973 ، وأيضا إلغاء محاكم العقوبات المشددة ذات السلطات الخاصة وذلك عام 2012[1].

- الانفتاح على المسألة الكردية كنموذج :

وفي إطار الانفتاح على الأقليات تبرز القضية الكردية التي أولاها حزب العدالة والتنمية أهمية خاصة بالنظر لتأثيرها في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع

---

[1] -االثورة الصامتة، مرجع سابق ص. 37،36

ووحدة الأراضي التركية دون إغفال امتدادها الخارجي لطبيعة العلاقة مع الدول الإقليمية (العراق – سوريا –إيران– روسيا)، ولأجل حل المعضلة الكردية انتهج حزب العدالة والتنمية مقاربة جديدة تختلف عن رؤية الحل الأمني التي أثبتت فشلها، وهي المقاربة التي بنيت على محورين [1]:

ا– **محو التسوية السياسية :** وهو ما شرعت فيه حكومة حزب العدالة والتنمية علنا العام 2005 ، حيث صرح أردوغان خلال زيارته لديار بكر " أن المسالة الكردية مشكلته ، وأن تجاهل أخطاء الماضي ليس من سلوك الدول الكبرى " ، حيث أبدى عزم الحزب على حل الإشكال ديمقراطيا من أجل توفير حقوق المواطنة والرفاه الاقتصادي ، وفي العام 2009 أطلق مبادرة الانفتاح الديمقراطي وتمثلت هذه الجهود في محادثات غير مباشرة بين الحكومة وعبد الله أوجلان منذ فبراير 2013 .

ب– **محور تحقيق الرفاه الاقتصادي في المناطق الكردية :** ولأن المحور الاقتصادي سيكون مكملا للمحور السياسي فقد تم الإعلان عن خطة حكومية لتحسين مستوى المعيشة باستثمار 12 مليار دولار خلال خمس سنوات في تسع مدن كردية ، كل ذلك لأجل تحسين الوضع المعيشي للأكراد من أجل الحد من نقمتهم على حكومة أنقرة وإسقاط احد عوامل انتمائهم لحزب العمال الكردستاني.

وبالنظر إلى أهمية هذه الإصلاحات الانفتاحية أصبح حزب العدالة والتنمية أمام وضعية إعادة تشكيل الحياة السياسية في تركيا، وهو ما سيخدمه لاحقا حيث أن من مقتضيات هذه

---

[1] – **رنا ،عبد العزيز، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002– 2014،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016) ص. 79**

الإصلاحات تحييد الجيش من الحياة السياسية وتحديد مهامه وإعادة بناء مجلس الأمن القومي بما يقلص نفوذ العسكر، ويخدر التذكير بأن صعود حزب العدالة والتنمية لم ترافقه مخاوف البذلة العسكرية فقط بل أيضا بروز مخاوف الأقليات المختلفة ، فهم يفضلون الحكم العلماني على الحكم الإسلامي، غير أن تلك المخاوف سرعان ما تبددت بانتهاج الحزب سياسة الانفتاح التي مكنت الأقليات من التعبير عن ذاتها، وكنتيجة لسياسة التسامح تجاه هذه الأقليات صوت 60 بالمائة من الأرمن لصالح الحزب في انتخابات 2007، وكذلك الشأن بالنسبة للأقليات اليونانية، ونفس الشيء بالنسبة لرجال الدين المسحيين الذين عبروا لوسائل الإعلام عن دعمهم لحزب العدالة والتنمية بفعل التسامح الذي تبديه حكومة العدالة والتنمية تجاه الأقليات ، أما بالنسبة للمسألة الكردية فقد حقق فيها الحزب مكاسب غير مسبوقة في التاريخ التركي ، بدليل ما حصل عليه الحزب من نسب الأصوات عام 2007 والتي وصلت إلى 54 بالمائة.[1]

وفي مجال الإصلاحات الحقوقية والقانونية فقد سن الحزب العديد من القوانين التي تتيح للفرد هامشا من الحرية يتلاءم مع كرامته، مثل منع التعذيب في السجون ومخافر الشرطة، وتشديد العقوبة على مقترفيه، كما تم سن قوانين تسمح بتوسيع حرية التعبير والتجمعات والمظاهرات، وحق الأقليات العرقية في تعلم لغاتها، حيث أصبح بالإمكان بث برامج تليفزيونية باللغة الكردية ، وإصدار المجلات والصحف، كما صدر قانون العفو عن التائبين من الأكراد الذين كانوا قد التحقوا بحركة حزب العمال الكردستاني الانفصالي[2].

---

[1] – **جلال ورغي ، المرجع السابق ، ص 55،62.**

[2] – **رنا ،عبد العزيز، المرجع السايق 82**

يمكننا أن نثبت هنا أن هذه النزعة التصالحية وذلك الانفتاح الذي خاضته حكومة حزب العدالة والتنمية الذي طالما اتهمت من خصومها العلمانيين بالرجعية، أنها أقرب إلى الحداثة والمدنية المعاصرة من الأحزاب الأخرى سواء الكمالية أو اليسارية أو اليمينية، وهو ما أثبته الواقع العملي لهذه الحكومة ، وترجم ذلك واقعيا من خلال شعبية حكومة حزب العدالة والتنمية التي هي في ازدياد مستمر في مختلف المواعيد الانتخابية ، لأنها استطاعت إعادة تشكيل الحياة السياسية في تركيا على أساس التصالح والتسامح الديمقراطي، وإتاحة الحرية للفرد ولتطلعات المجتمع.[1]

المطلب الثاني: الإصلاح الدستوري وتفكيك القبضة العسكرية

حينما استلم حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا كان محملا بذكريات مؤلمة تمثلت في زلزال الانقلابات العسكرية المتوالية التي قادتها حامية المؤسسة العلمانية والممثلة في قادة الجيش خلال سنوات 1997،1980،1960، والتي قضت على حلم الاستقرار السياسي في تركيا، ولذلك كان من أولويات الإصلاح الذي تقوده حكومة حزب العدالة والتنمية إحداث تغييرات دستورية من شأنها الحد من هيمنة المؤسسة العسكرية، وقد استطاع حزب العدالة والتنمية أن يستثمر في الأوضاع الدولية المناسبة أوربيا وأمريكيا، حيث لم تعد روسيا واليونان وسوريا وإيران والعراق خطرا على الحسابات الغربية، التي كان لتركيا دورا هاما فيها بجيشها القوي و بنفوذه السياسي الكبير، فقد فرضت التحديات الجديدة في تلك المناطق على

[1] **رواء جاسم لطيف السعدي، المرجع السابق. 90،95.**

الغرب مثل الإرهاب والتشدد الإسلامي إعادة ترتيب الأوضاع وفق تلك المستجدات، فأصبحت الحاجة ملحة إلى قيم الديمقراطية والتعددية بدلا من هيمنة العسكر.[1]

وحيث ان تدخلات الجيش في الحياة السياسية قد حرمت تركيا من الاستقرار السياسي من خلال العديد من الانقلابات ، حيث استمد جنرالات تركيا شرعية الانقلابات العسكرية من المادة 35 من قانون الخدمة العسكرية التي تسمح للمؤسسة العسكرية بالتدخل لحماية مبادئ الجمهورية التركية عند التعرض للمساس بها [2].، وخلال عهود الجمهورية قامت المؤسسة العسكرية بأربعة انقلابات ثلاثة منها كانت انقلابات مباشرة وهي :

1 -انقلاب 27 ماي 1960

2 -انقلاب 12 مارس 1971

3 -انقلاب 12 سبتمبر 1980

أما عن الانقلاب الرابع (28 فيفري 1997) فلم يكن انقلابا مباشرا فهو انقلاب اصطلح على تسميته بالانقلاب ما بعد الحداثي ، وكانت المؤسسة العسكرية تلجا عقب كل انقلاب إلى التغلغل في الحياة السياسية التركية من خلال تعديلات دستورية وقانونية تضفي الشرعية على تدخلاتها باستثناء الانقلاب الأخير(1997) حيث لم تكن المؤسسة العسكرية بحاجة لصياغة دستور جديد لان دستور 1982 قد تكفل بتحقيق مطالب العسكر[3].

وتحت مظلة تأهيل تركيا للانضمام إلى الإتحاد الأوربي التي تحمس لها حزب العدالة والتنمية فقد عمل على إحداث تغييرات دستورية وقانونية، استهدفت الحد من هيمنة الدور

---

[1] – رواء ، جاسم ، لطيف السعدي، المرجع السابق،ص. 88.

[2] – طارق ،الجليل، الدستور في تركيا، من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر،(مصر:دار نهضة مصر للنشر،ط2 ،2013) ،ص.80

[3] – نفس المرجع،ص، 54،83

السياسي للجيش، ومن بين أهم القوانين التي تصب في هذا الهدف، القانون الذي ينزع الصفة التنفيذية عن مجلس الأمن القومي ويجعل له الصفة الاستشارية فقط ، حيث كان مجلس الأمن القومي يتخذ جميع القرارات المتعلقة بالجيش من التعيين إلى الترقية إلى العزل دون استشارة لا وزير الدفاع ولا رئيس الوزراء ، وأيضا لم تكن أي جهة رسمية لها القدرة على متابعة نفقات الجيش، مما فتح الباب أمام النهب وسوء الاستغلال، كما قامت هذه المؤسسة بطرد ما يقارب 871 ضابط وضابط صف، وكان المبرر المباشر عدم الانضباط، غير أن السبب الحقيقي هو أنهم متدينون وزوجاتهم يرتدين الحجاب، ولذلك قام الحزب بإجراء تغيرات جذرية داخل هذه المؤسسة عن طريق إصلاحات دستورية، بموجبها لم يعد لرئيس الأركان الحق في تعيين أمين عام هذه المؤسسة ،وجعلته بيد رئيس الوزراء ويترشح لهذا المنصب مدنيون لأول مرة في تاريخ هذه المؤسسة.[1]

يجدر التذكير أن المؤسسة العسكرية أدركت من البداية أن انضمام تركيا للإتحاد الأوربي يعد سحبا لسلطاتها السياسية، لأن معنى ذلك هو القيام بإعادة النظر في وضعيتها الدستورية وفق المعايير المتعارف عنها أوربيا، ولكن لا يمكنها إعلان هذه الحقيقة أو معارضتها ، ومن ثم بدأ اردوغان في إعادة هيكلة المؤسسات التركية وإعادة النظر في تشريعاتها الدستورية والقانونية لتتلاءم مع معايير كوبنهاجن التي تركز على استقرار المؤسسات ضمانا للديمقراطية ودولة القانون وحماية الحقوق والحريات.

وهكذا أصبحت الحزم القانونية السبعة التي صاغها رجال القانون الأتراك جاهزة، وشرع الإتحاد الأوربي في متابعة العملية، وفي أولى تقاريرها حول أوجه القصور الديمقراطي في

---

[1] – رواء، جاسم، لطيف السعدي ،المرجع السابق ،89.

تركيا أشارت إلى النفوذ العسكري في الحياة السياسية وطالبت بتنظيم مجلس الأمن القومي دستوريا وتحويله إلى مجلس استشاري في خدمة الحكومة وواعدت بان تبدأ مفاوضات انضمام تركيا للإتحاد الأوربي فور انتهاء تركيا من إنجاز ما عليها، وبالفعل فقد تم تعديل 37 مادة دستورية، من أهمها المادة 118 الخاصة بمجلس الأمن القومي بترسيم عضوية وزير العدل ونائبي رئيس الوزراء، في ترجيح واضح لكفة الصفة المدنية داخل المجلس، وشملت التعديلات قرارات المجلس التي أصبحت تحت تقييم مجلس الوزراء.[1]

لم تتوقف التعديلات عند هذا الحد بل تم تعديل المادة 15 من قانون مجلس الأمن القومي التي كانت تنص على أن يتولى أمانة المجلس شخصية عسكرية ، لتنص بعد التعديل على إمكانية أن يتم تعيين شخصية مدنية لمهمة الأمين العام للمجلس، وهو ما تم بالفعل حيث بمجرد انتهاء ولاية الأمين العام السابق تم تعيين "محمد البوجان" في 17 أغسطس 2004 ليصبح أول شخصية مدنية في هذ ا المنصب، بالإضافة إلى إلغاء مجموعة من المواد التي قلصت من نفوذ هذا المجلس، كما تم تعديل المادة 30 من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقبة المالية، وأيضا تم إلغاء المواد التي كانت تعطي الحق لأمانة المجلس في الحصول على الوثائق والمعلومات السرية عند طلبها من الوزارات والمؤسسات الرسمية ، كما تم تعديل العديد من المواد التي كانت تلزم بعضوية بعض الجنرالات في بعض المؤسسات كالمجلس الأعلى للتعليم العالي، وإتحاد الإذاعة والتلفزيون وغيرهما[2].

---

[1]- طارق عبد الجليل ،دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة في ضوء المصادر التركية، رسالة دكتوراه، (القاهرة، جامعة عين شمس، 2012)،ص.26و34.

[2] – نفس المرجع ،ص.41

وبعد هذه التعديلات غير المسبوقة، وإضافة إلى النجاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية على مختلف الأصعدة الداخلية والخارجية، فان الجيش قد انكمش في ثكناته مستسلما للوضع الجديد، غير أن ترشيح وزير الخارجية عبد الله غول لمنصب رئاسة الجمهورية قد دفع بمخاوف رئاسة الأركان من جديد، و التي أصدرت بيانا على موقعها الإليكتروني في17 أفريل 2007، عبرت فيه عن تخوفاتها على مصير الجمهورية العلمانية، غير أنها قامت بسحبه في اليوم الموالي بعد التصريح الشديد اللهجة لاردوغان بضرورة أن تلتزم المؤسسة العسكرية بمهامها، واكتفت المؤسسة العسكرية بمقاطعة احتفالات تنصيب الرئيس.[1]

ويمكننا أن نخلص في الأخير إلى أن جهود حكومة العدالة والتنمية للاستجابة لمعايير كوبنهاجن رأت فيها ذريعة مفيدة لتحقيق الديمقراطية التي ساعدت في تقليص هيمنة الجيش على الساحة السياسية، من اجل إبعاد شيح الانقلابات من مسرح الحياة السياسية التركية.

المطلب الثالث : استعراض الشعبية المتصاعدة

من الملفت للانتباه أن التجربة التركية الاردوغانية، ومنذ فوزها الأول في برلمان نوفمبر 2002 وهي في تصاعد ملحوظ غبر كل المحطات الانتخابية، مدعومة بشعبية تزداد يوما بعد يوم، ولا أدل على ذلك من النسب المرتفعة التي يتحصل عليها في المواعيد الانتخابية المتوالية والتي شكلت زلزالا سياسيا في أجواء ديمقراطية حقيقية، حيث أن تصدّره المتكرر للمشهد السياسي والانتخابي التركي بمنحنى بياني تصاعدي كان ملفتا للانتباه ومحيّر لدى

---

[1]– طارق عبد الجليل ،المرجع السابق،ص 258.

البعض ، فقد حدث أن تصعد تشكيلات سياسية لبعض الوقت، ولكن سرعان ما تتهاوى لسبب أو لآخر، غير أن المشهد التركي في حالة العدالة والتنمية يحدث الاستثناء ، بحيث تزداد شعبية الحزب ومشروعه وبرنامجه وشهرة رجاله وترتفع كتلته الانتخابية ويتوسع وعاؤه الانتخابي، فيكتسب دعما أكبرا ويكتسح مساحات جديدة جغرافيا وفئويا، ويتجاوز كل العراقيل التي تواجهه والعقبات التي توضع في طريقه، ويتعدّى كل الإحراجات التي يحاول خصومه أن يوقعوه فيها بين الحين والآخر، ويخرج من كل المعارك التي يثيرها هؤلاء أكثر قوة وأعمق تأثيرا وأوسع أثرا وقبولا لدى الرأي العام التركي الحاضن الفعلي للتجربة والداعم الأكبر لها، وكذلك الرأي العام الإسلامي وحتى الدولي.[1]

وقد عدّ هذا التصاعد في الشعبية بمثابة سابقة في تاريخ الحياة السياسية والحزبية التركية، ومؤشرا على اتجاه شعبي عارم يرغب باستعادة الوجهة الإسلامية لتركيا و حجم التأثير الكبير للهوية الإسلامية في مراكز القوة في الساحة السياسية، في مقابل عجز المفاهيم الكمالية عن التوغل عميقاً في نسيج المجتمع التركي دون استثناء ،ولعل للعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دورها، والتي برهن الحزب من خلالها أنه جدير بهذه الثقة.

وبهذا الاستثناء الذي مثله حزب التنمية والعدالة في تصاعد شعبيته كاد أن يكون شبه ظاهرة سياسية ونموذجاً حاول الكثيرون الإقتداء به ، فقد فاز حزب العدالة والتنمية في أربعة انتخابات نيابيّة متتالية ،وفي أربعة انتخاباتٍ للمجالس المحليّة، ناهيك عن الفوز الكاسح في

---

[1]-علي ،اكرم ،عبد النور، مرجع سابق،ص 98.

استفتائين شعبيّين وانتخابات رئيس الجمهوريّة ومثل هذا النجاح السياسي لا يمكن تحقيقه إلّا من خلال دعامة شعبية ثابتة.

ويمكننا رصد مجمل الاستحقاقات التركية التي كانت محطات لاستعراض شعبية حزب العدالة والتنمية من خلال ما يلي :

1- كرونولوجيا الانتخابات البرلمانية :

في العام 2002 خاض حزب العدالة والتنمية أول انتخابات برلمانية بدون زعيمه اردوغان الذي منع من الترشح لإدانته القضائية السابقة ،وحصل على غالبية الأصوات متقدما علي حزب الشعب الجمهوري فقد حصل حزب العدالة والتنمية على 363 مقعد من أصل 550 مقعد نيابي من مقاعد الجمعية الوطنية التركية وحصل حزب الشعب الجمهوري علي 178مقعد[1].

وتكرر الأمر نفسه في انتخابات 2007 حيث حصل حزب العدالة والتنمية علي 341 مقعد نابيا وحزب الشعب الجمهوري علي 113 مقعد, وحزب الحركة القومية علي 70 مقعد ,كما حصل المستقلون من حزب المجتمع الديمقراطي علي 23 مقعد, أما المستقلون فكان لهم ثلاثة مقاعد وخلالها ازداد التصويت لحزب العدالة والتنمية من 3,34% عام 2002 إلي 47, % واحتل بذلك المركز الأول ، وفي الاستحقاق التالي للإنتخابات النيابية لعام 2011

[1] – سالم، المسقاوي ، الظاهرة الاردوغانية وأسطورة الصندوق الانتخابي ، مجلة المستقبل السياسي، بيروت، العدد 34، 2016 ،ص.12

استمر نجاح حزب العدالة والتنمية أيضا حيث حصل حزب العدالة والتنمية علي 83,49% والذي يعتبر انجاز كبير باقتراب هذه النسبة من نصف العدد الكلي للمصوتين[1].

و في نوفمبر 2015 فاز حزب "العدالة والتنمية" الحاكم أيضا في الانتخابات البرلمانية المبكرة التي شهدتها تركيا ، وحصل حزب "العدالة والتنمية "على 49,4% من أصوات الناخبين فيما حصل الحزبان المعارضان الشعب الجمهوري والحركة القومية على 25,4% و12% على التوالي،ونال حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للأكراد كذلك 10,5.%.

2- الانتخابات الرئاسية :

لقد حدثت تغيرات مهمة على الساحة الداخلية التركية فرجب طيب أردوغان الذي تم انتخابه لما يقرب من 12 عام كرئيس للوزراء تم انتخابه إلي مقعد الرئاسة ليكون الرئيس الثاني عشر في تاريخ الجمهورية والأول الذي يتم انتخابه باقتراع مباشر ،بعد أن كان رئيس الجمهورية يتم انتخابه من البرلمان.

ويري بعض المحللين أن هذه الخطوة تمهيد لتغير شكل النظام السياسي في تركيا ليتحول من النظام البرلماني إلي النظام الرئاسي، حيث شهدت تركيا خلال شهر أغسطس 2014 أول انتخابات رئاسية شارك فيها المواطنين لاختيار رئيس الجمهورية بشكل مباشر منذ إعلان الجمهورية عام 1923 ,وقد تنافس في هذه الانتخابات ثلاثة مرشحين وهم رجب طيب أردوغان مرشح حزب العدالة والتنمية وصاحب الأغلبية البرلمانية منذ عام 2002 والبروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام السابق لمنظمه مؤتمر التعاون الإسلامي

---

[1] - المرجع السابق،ص.15

وهو المرشح عن أحزاب المعارضة التركية مثل حزب الشعب الجمهوري والحركة القومية , وصلاح الدين ديميرتاش وهو مرشح عن الأحزاب الكردية بالأساس ،وأفرزت هذه الانتخابات فوز مرشح حزب العدالة والتنمية (رجب أردوغان بنسبة 51,5% في مقابل 38,5% و 9,5% تقريبا لمنافسيه علي التوالي[1].

3- آخر انتخابات محلية

وهي التي جرت في مارس 2014، سجل الحزب خلالها فوزا عريضا، وبنسبة فاقت 45%، رغم تداعيات إغلاق موقعي تويتر و يوتيوب، والحرب المعلنة مع جماعة الداعية فتح الله غولن، فإن الفوز الكبير الذي جعل رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، يعلن النصر الحاسم، من مقر حزب العدالة والتنمية في العاصمة أنقرة ،مع أن رهان المعارضة انصب على جعل شعبية اردوغان تتراجع إلى ما دون نتائج انتخابات 2009.[2]

وهكذا فقد مثل عام 2002 م تاريخا مركزيا لد ى مؤسسي حزب العدالة والتنمية، فهو العام الذي جرت فيه الانتخابات البرلمانية التي فاز فيها الحزب الذي لم يمض على تأسيسه أكثر من عام واحد فوزاً ساحقاً، وهي الانتخابات التي حملت نتائجها أبعاداً شديدة التأثير في مستقبل حزب العدالة والتنمية، ونظام الحكم والمؤسسات الحاكمة في الدولة التركية، وتركيبة الحياة الحزبية في الساحة التركية، إذ خرجت شخصياتٌ سياسية وأحزابٌ كثيرة من ساحة الفعل السياسي كحزب الحركة القومية وحزب الوطن الأم والطريق المستقيم وحزب السعادة، كل ذلك بفعل الزلزال المدوي الذي هز أركان تلك الأحزاب.

---

[1] – المرجع السابق،ص.33

[2] مصطفى ،عبد المعطي ، صراع التموقع في المجتمع التركي ،مجلة الرائد السياسي،الأردن،العدد 74، 2014،،ص11.

ويمكن ملاحظة قضية تجذر وقوة التيار الشعبي لحزب العدالة والتنمية أيضا على مستوى كل الاستحقاقات البلديات والانتخابات بالإضافة إلى البرلمانية، ثم الانتخابات الرئاسية التي جرت للمرة الأولى على مستوى عموم الجمهورية التركية باقتراعٍ مباشر من الشعب وليس من البرلمان كما سبق، حيث عادة ما تشكل أية انتخاباتٍ في تركيا فرصة لكل أطراف اللعبة السياسية في تركيا لتأكيد أو ارتباطها بالمجتمع وكسب تأييده، الأمر الذي نجح فيه حزب العدالة والتنمية على مدى أربعة عشر سنة منذ دخوله الحياة السياسية عام 2002.[1]

- **المطلب الرابع : نجاحات وتحديات حزب العدالة والتنمية**

لعل مما خلصنا إليه من خلال استعراض مسيرة حزب العدالة والتنمية وهو يقود عملية التغيير السياسي في تركيا أن هذه التجربة قد حققت الكثير من النجاحات ،غير أنها تواجه العديد من التحديات كأي تجربة إنسانية معرضة للقصور ولإكراهات الواقع الذي تتفاعل معه، ونستعرض في هذا المطلب أهم المكاسب التركية المحققة في ظل حكومات حزب العدالة والتنمية، وإبراز مجمل التحديات المحلية التي تواجه مسيرة هذه التجربة.

أولا : المكاسب التركية من خلال نجاحات حزب العدالة والتنمية

لا يمكن لأي دارس أو متابع للتجربة التركية الجديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية أن ينكر عناصر التميز التي انفردت بها هذه التجربة، والتي جعلت منها رائدة في مجالات

---

[1] . النظام السياسي في تركيا ، مركز سوريا للبحوث والدراسات ، على الرابط:
http://www.syriasc.net ، شوهد يوم 2017/03/13 ، على الساعة 14.33

تكاملت فصنعت الاستثناء في مسيرة وتاريخ الحياة السياسية التركية، ويمكننا رصد أهم المكتسبات التركية المحققة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية فيما يلي :

1- اقتصاديات تنافس الأرقام العالمية :

وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا وترتيب بلاده لا يتعدى الـ 27 من ناحية أكبر الاقتصاديات العالمية، ليصبح ترتيب الإقتصاد التركي اليوم يراوح بين المرتبتين 17 و16 عالمياً، والسادس أوروبياً، مع تسجيله أعلى نسبة نمو غير موجودة في أي اقتصاد أوروبي (7 في المائة). جرت انتخابات 2002 حين كان الدولار الواحد يساوي مليوناً ونصف مليون ليرة تركية، ليصبح الدولار اليوم يساوي 1.6 ليرات تركية، وتسلم العدالة والتنمية قيادة البلاد ونسبة النمو تساوي 9.4 في المائة تحت الصفر (- 9.4)، لتسجّل حكوماته أرقاماً أسطورية جعلت من الحزب يحقّق اقتصادياً في غضون 9 سنوات من الحكم، أكثر مما تحقق في السنوات الـ79 الأولى من تأسيس الجمهورية التركية[1].

حققت القطاعات الإقتصادية المختلفة نموا وتقدما كبير، ففي قطاع الزراعة أصبحت تركيا واحدة من الدول القليلة في العالم التي حققت اكتفاء ذاتيا ، كما سجل القطاع الصناعي نموا هائلا بعد عمليات التحرير الإقتصادي وارتقى مستوى الإنتاج في هذا القطاع إلى المعايير العالمية، كما حققت تركيا تحسنا كبيرا في العلاقات الإقتصادية والتجارية إقليميا وعالميا، وشهدت الشركات التركية نموا استثنائيا من خلال توسعها في شتى أسواق العالم، ويلاحظ أن ما تم تحقيقه من إنجازات كان واضحا ومنعكساً فعلاً على الشعب التركي ورفاهيته، سواء بإقامة الطرق السريعة والمستشفيات الكبرى، وتوسيع مظلة التأمين الصحي،

---

[1] – عمر، فكرون،اردوغان ورهانات التحدي،،مجلة ابن النفيس،تونس العدد 2016،33،،ص 32

أو تقليل نسبة البطالة وتوفير الوظائف، ورفع الحد الأدنى للأجور، ورفع مستوى المعيشة وتحقيق مزيد من النمو الإقتصادي الذي أقرت به مؤسسات دولية معتبرة، منها صندوق النقد الدولي، وغيرها من الإنجازات التي لمسها أيضا المواطن التركي العادي[1].

ولأنّ الحزب الحاكم يدرك أن الإقتصاد يأتي أولاً وقبل كل شيء من ناحية هموم الناخب التركي، فقد خصص له الشق الأكبر في مشروعه الانتخابي العملاق وفيه وعد بأن تصبح تركيا في غضون عام 2023 تحتل المرتبة العاشرة اقتصادياً في العالم (اليوم تحتل المرتبة أل 16)، وأن تكون اسطنبول (في غضون 2023) أحد أهم عشرة مراكز اقتصادية في العالم (حالياً تحتل المرتبة الـ 27 من ناحية المدن الأكثر تأثيراً اقتصادياً في العالم)، وأن تصل قيمة الصادرات التركية إلى 500 مليار دولار سنوياً (اليوم تناهز 200 مليار)، وأن يصبح المعدل السنوي للدخل الفردي للمواطن التركي 25 ألف دولار، وهي الوعود التي نالت مصداقية كبيرة لدى المواطنين الأتراك، نظرا لثقتهم الشديدة في قدرة حزب العدالة والتنمية على تحقيقها، لما له من خبرة ورصيد من الإنجازات الإقتصادية طوال السنوات الماضية، وكانت دافعا قويا لإعطائه صوتهم الانتخابي[2].

والحقيقة البارزة أن العدالة والتنمية تسلم الحكم في تركيا وهي مفلسة ومستدينة من صندوق النقد الدولي، فنقلها سريعاً في سنوات حكمه، وهي فترة قصيرة في عمر الدول – إلى مصاف الدول سريعة النمو، محققاً أرقاماً يشار لها بالبنان، حيث تضاعف الناتج القومي ومعدل دخل الفرد وتراجع التضخم ونسبة البطالة وسدت تركيا دينها لصندوق النقد الدولي قبل أن تعرض عليه أن تقرضه.

---

[1] **علي اكرم عبد النور، المرجع سابق،122.**

[2]. **عمر، فكرون،المرجع السابق،ص.34**

2- الإستقرار السياسي غير المسبوق :

لقد مثل الاستقرار الذي نعمت به تركيا في ظل حكم العدالة والتنمية أحد أهم مظاهر إنجازات هذه التجربة التجربة، وأحد أسباب تمسك الناخب التركي به من خلال زيادة شعبية الحزب وفوزه في كل المواعيد الانتخابية، حيث يحترم الكثير من الأتراك أردوغان لإعادته الإستقرار إلى البلاد التي عانت عقود من الائتلافات الفوضوية، فبعد تاريخ طويل من الإنقلابات العسكرية والتغيير في الأنظمة، حيث تمتع الأتراك طوال فترة حكم العدالة والتنمية بالاستقرار السياسي، والنفوذ الدولي، ولعل من أبرز السمات التي جعلت من تركيا دولة حاضرة على الساحة الدولية هو الإستقرار السياسي الذي شهدته بعد عقود من الإضطراب والصراع السياسي الذي كاد يعصف بالبلاد.

فعلى المستوى الداخلي تمكن الحزب من إطلاق مشروع سياسي ديمقراطي يقترب من مقاييس الديمقراطية الغربية، واستطاع أن يرسخ صورة ناجحة إلى حد كبير من الممارسات الديمقراطية وفقا لمعايير الإتحاد الأوروبي، من خلال تحقيق سلسلة إصلاحات سياسية داخلية، وهو ما اعطى دفعة قوية للحياة السياسية في البلاد، كما حققت حالة من التعايش بين الإسلام السياسي وقوى العلمانية المتمثلة بالجيش بعد عقود من الصراع الذي كان على حساب استقرار الحياة السياسية في تركيا، بالإضافة إلى ذلك فقد سمحت الإصلاحات الاقتصادية وثمارها الاجتماعية بتثبيت دعائم الاستقرار السياسي في البلاد[1]

[1]- **عادل عامر،الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على الاستقرار السياسي في تركيا، على الرابط : http://democraticac.de/?p=9399، شوهد بتاريخ 2017/04/17 ، الساعة ،18.44**

لقد كان من أهم بنود التعديلات الدستورية التي اقرها حزب العدالة والتنمية إعادة هيكلة أجهزة القضاء والحد من تدخل الجيش في الحياة السياسية ومحاسبة الجيش أمام المحاكم المدنية بما يحجم دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

ويرى مراقبون أن الناخب التركي صوّت لصالح حزب العدالة والتنمية دعما لتصدى الحكومة لمحاولات ومخططات الانقلابات التي طبعت مسرح الحياة السياسية لعدة عقود، وهو ما يترجم التفاف الجماهير خلف اردوغان متصدين للانقلاب الفاشل في جويلية 2016، حيث كان يكفي أثناء ساعات المحاولة الانقلابية أن يظهر اردوغان على إحدى التلفزيونات الخاصة يدعو المواطنين الأتراك للخروج إلى الساحات لتمتلئ ميادين الساحات العامة بالجماهير التي خرجت تواجه دبابات العسكر المتمرد، وكان ذلك من أسباب فشل المحاولة الانقلابية[1].

3-إبراز القوة الإقليمية لتركيا :

لقد أضحت تركيا برعاية العدالة والتنمية، وفي ظل الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية ،دولة إقليمية فاعلة ومؤثرة في منطقة الشرق الأوسط من خلال تفعيلها لنظرية أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي ، فقد حققت السياسة الخارجية لتركيا في فترة حكم حزب العدالة والتنمية من خلال تصفير المشكلات، والقوة الناعمة تقدما بارزا تجاه مختلف القضايا المثارة في الشرق الاوسط، من خلال انفتاحها على العالمين العربي والإسلامي والدفاع عن قضاياهما ، ووقوفها ضد هيمنة القوى الدولية على منطقة الشرق الأوسط حماية لأمنها القومي ،وصولا إلى تعزيز مكانتها الإستراتيجية في السياستين الأميركية والأوروبية،

---

[1] – سالم المسقاوي ، مرجع سابق ،ص 22

كل ذلك جعل من تركيا دولة إقليمية مؤثرة، وهو ما عزز من مكانة حزب العدالة والتنمية في عين الناخب التركي الذي بدأ ينظر باعتزاز إلى دور بلاده في الخارج التي أصبح لها حضورها الفاعل ومكانتها الدولية [1]، وهو ما سنتعرض له في الفصل الثالث من خلال التعرض للمقاربات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية التركية

4- جاذبية التجربة

استطاعت التجربة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية أن تحقق لتركيا العديد من عوامل الجذب، والتي يمكن أن تجعل منها مصدر الهام واستفادة سواء على مستوى الأنظمة العربية، أو على مستوى التيارات الإسلامية، أو حتى على مستوى التنظير الفكري من خلال التأمل في أطروحاتها التي تعتبر مستحدثة بالنظر إلى ما ألفته الساحة الإسلامية على وجه الخصوص، وساحة الأنظمة العربية بشكل عام، وفي هذا الإطار يمكن التذكير بجملة من الحقائق المستخلصة من إنجازات هذه التجربة والتي جعلت منها تجربة ذات جاذبية مميزة حيث أنها أبانت عن إمكانية :

- تقديم نموذج توفيقي بين الحداثة في بعدها الديمقراطي وبين الهوية التاريخية والدينية ، بشكل جعله مقبولا إلى حد ما على المستوى الإقليمي والدولي.

- تقديم نموذج اقتصادي يتصدر اقتصاديات دول الشرق الأوسط ،رغم عدم امتلاكها موارد الطاقة.

---

[1] -اكرام، عسلي، حزب العدالة والتنمية في تركيا بين ال مشهد المحلي والواقع الدولي، مذكرة مقدة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات الدولية والعلوم السياسية، جامعة الاردن ،سنة 2016 ،ص.41

– تحقيق توازن ملحوظ بين تحالفها مع الولايات المتحدة وبين مقتضيات المصلحة الوطنية، بضمان قدر ممكن من الاستقلالية.[1]

- إمكانية إدماج التيار الإسلامي في عملية التحول الديمقراطي ، وتحقيق التناوب السلمي على السلطة بين مختلف الأحزاب.

وفي هذا الصدد فقد كشفت تجربة الإسلام السياسي في تركيا أنه يمكن لأحزاب بجذور إسلامية، أن تكون أداة للتحول الديمقراطي، كما أنه يمكن في مجتمع مسلم أن تنشأ وتتطور تجربة سياسية تعددية يُحتكم فيها إلى القانون، من دون أن يكون ذلك كله متناقضاً أو متعارضاً مع القيم الثقافية الأساسية لهذا المجتمع أو ذاك [2]، وبالتالي فإن التجربة التركية أظهرت قابلية واستعداد أطياف من الإسلاميين لأن يكونوا مساهمين في عملية التحول الديمقراطي وترسيخ قيم التعددية والتسامح، إذا ما أتيحت لهم فرصة المشاركة في العملية السياسية .

تقدم تركيا إزاء الربيع العربي وتحولاته الديمقراطية، نموذجاً حيوياً ومركزياً في اختبار عملية المصالحة بين الديمقراطية والإسلام في الحياة السياسية، وتأثيرات هذه العملية في رسم حدود السياسات الخارجية للدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، وهذا النموذج الذي بات "مرجعا" لدى العرب بشكل عام، والحركات الإسلامية بشكل خاص، ومن مؤشرات التأثر بالنموذج التركي، تعامل بعض الإسلاميين مع الانتفاضات الشعبية بمسؤولية عالية وبوعي كامل لتفويت الفرصة على الأنظمة، على الأقل في تونس حتى الآن، والمواقف

---

[1]– مصطفى لباد المرجع السابق، ص 217.

[2] - نوفل ميشال،عبقرية اردوغان، مجلة البيان السياسي، بيروت، العدد 221،بتاريخ ،2011، ص 18

المتقدّمة جدا للتوجه الإسلامي المتمثّل بالشيخ راشد الغنوشي أثناء الثورة وبعدها وموقفه الأخير من النموذج التركي[1].

والمؤكد أن النموذج التركي بالنظر إلى جاذبيته قد خلق نقاشا إيجابيا على الأقل حول عدد من القضايا المتعلقة بالديمقراطية والإسلام في النموذج السياسي، الاعتدال الإسلامي في النموذج الديني، تعايش الحضارات والأديان في النموذج الثقافي، الإصلاح والنزاهة والعمل في النموذج الاقتصادي[2].

ثانيا : التحديات الداخلية التي تواجه حزب العدالة والتنمية

تستقبل تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية العام 2016 وسط تحديات تتزايد على الصعيدين الداخلي والخارجي، بالنظر لما حققته في عديد المجالات، مما أهلها لان تكون دولة محورية مؤثرة ومتأثرة إقليميا ، فقد زادت مسؤولياتها وتحدياتها سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الأمني، وبالنظر الى التطورات التي تشهدها الساحة الإقليمية وانعكاساتها على الداخل التركي تبرز العديد من التحديات التي تواجه حزب العدالة والتنمية وأهمها :

- **لتهديد الأمني:**

لقد أصبح حزب العدالة والتنمية أمام اخطر التحديات التي تهدد الاستقرار الداخلي للبلد ويتجلى ذلك من خلال انهيار اتفاق الهدنة بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، واستئناف الأخير لعملياته الإرهابية الموجهة ضد الجيش التركي، والتي أدت إلى قتل مئات

---

[1] – **المرجع السابق،ص.20.**

[2] – **نفس المرجع ،ص.23**

الجنود الأتراك، بالإضافة لإعلان داعش عن تبني العديد من الهجمات الإرهابية على الأراضي التركية، الأمر الذي أدى إلى تشكل حالة من القلق في الشارع التركي ، حيث تواجه تركيا اليوم تجدّد المواجهة المسلحة مع الأكراد في ظروف تعمل في مصلحة الأكراد وتعزز كفاحهم المسلح أكثر مما تصبّ في مصلحة الجيش التركي، حيث برز التحدي الكردي من بوابة الانتخابات التي حصلوا فيها على مكاسب جيدة، خاصة في نسختها الأولى، لكن أيضا من البوابة الأمنية، حيث أثبتوا قدرتهم على التكيف والتحالف مع الدول الناقمة على تركيا، كما أثبتوا قدرتهم على توظيف الإرهاب، التهديد المستمر للدولة التركية، للحصول على مكاسب إضافية.وهو يعدّ أهمّ وأبرز وأخطر التحديات التي تواجهها تركيا[1].

- **أعباء الأزمة السورية :**

حيث أصبح الملف السوري يفرز تداعيات عدة على حكومة العدالة والتنمية، من حيث أنه رتب أعباء مالية على كاهل تركيا، فعلاوة على الاستنزاف المادي بسبب التكلفة الباهظة لدعم المعارضة المسلحة ولصد طموحات حزب العمال الكردستاني في سورية، تحملت أيضاً تكلفة باهظة لإيواء 3 ملايين من اللاجئين السوريين، وهو ما فشل الحزب في تسويق قبول أعداد جديدة من اللاجئين السوريين، خاصة بعد تزايد أعمال العنف والإرهاب حيث تقدر الأعداد بمئات الآلاف والتي شكلت ضغطا متزايدا على الأجهزة الأمنية وهي المنشغلة اصلا بمراقبة تحرك تنظيم الدولة ، والتصدي لهجمات الأكراد[2].

---

[1]- مدى، الفاتح ، تركيا بين التحديات والتهديدات، موقع القبس العربي ، على الرابط :
http://www.alquds.co.uk/?p=4918 شوهد بتاريخ 2017/04/05 ، الساعة 05.33

[2] – نفس المرجع

- **تحدي الحريات :**

لقد ارتفعت وتيرة حملات منظمة ضد الحكومة التركية ترفع ادعاءات قمع الحريات العامة من قبل منظمات حقوقية وصحفية، وبلغت تلك الحملات أوجها في قضية محاكمة الصحفي جان دوندار في أيار/مايو 2016، والتي حضرها ستة من قناصل الدول الأوروبية في خطوة استفزازية للحكومة التركية تعبر عن احتجاج غربي على تلك المحاكمة.، وفي الثامن والعشرين من مارس 2013 اندلعت في تركيا موجة من الاحتجاجات الشعبية على تعامل أجهزة الأمن التركية مع اعتصام قريب من "حديقة غيزي "، يناهض سياسات الحكومة البيئية وخطتها في توسيع ساحة تقسيم في تلك المنطقة إلا أنّ ما أجّج تلك الاحتجاجات هو الدعاية التحريضية التي استغلتها المعارضة التركية حول ما يرونه تضييقاً على الحريات العامة ، وشهد العام 2016 إطلاق عدد من الأكاديميين الأتراك والأجانب حملة توقيع في يوم 11 كانون الثاني/ يناير تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في المواجهات وحظر التجوال في جنوب شرق البلاد، وحصلوا على توقيع 1128 أكاديمياً تحت عنوان "أكاديميون من أجل السلام" وشعار "لن نكون شركاء في هذه الجرائم"، واعتقلت السلطات التركية حينها عدداً كبيراً منهم، بالإضافة إلى مخلفات المحاولة الانقلابية والتي على إثرها قامت السلطات التركية باعتقال الآلاف من الموظفين والضبط، مما اجج غضب الاتحاد الأوربي الذي رأى في ذلك انتقام يمس بحقوق الإنسان[1].

[1] – اكرام، عسلي ،مرجع سابق ،ص.55،56

- **التحدي الاقتصادي :**

يواجه الاقتصاد التركي مجموعة من عوامل التحدي الذي يواجه الاقتصاد التركي وفي مقدمتها توتر علاقات تركيا مع محيطها الإقليمي، ودخولها في صدامات دبلوماسية مع روسيا بعد إسقاطها لطائرة روسية على الحدود التركية السورية، وتعرضها لعقوبات روسية آثار صعبة على الاقتصاد التركي، من حيث تراجع السياحة والصادرات التركية وارتفاع نسبة التضخم، الأمر الذي بدأ ينعكس على المستوى المعيشي للمواطن التركي[1].

وهناك مجموعة من التحديات تفرضها الأجواء السياسية الداخلية والخارجية على أوضاع الاقتصاد، ما يستدعي أن تعمل الحكومة على زيادة الإنفاق لفرض الأمن في الداخل، وتنفيذ طموحاتها من التواجد العسكري في سورية والعراق، إضافة إلى تحدي ثاني يتعلق بتهديد مناخ الاستثمار، فرغم معايشة تركيا اعتداءات بشكل شبه مستمر، إلا أنها كانت تمثل أحداثاً فردية، ولكن منذ توتر العلاقات التركية مع المعارضة الكردية، وكذلك شن هجمات تركية على الأكراد في سورية والعراق، زادت حدة الإنفجارات داخل تركيا من قبل جماعات العنف، بل ومن قبل عدو جديد وهو تنظيم "داعش"، وبلا شك سوف يؤثر ذلك على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تمثل جانباً مهما في الاقتصاد التركي، حيث بلغت 16.8 مليار دولار مع نهاية 2015، و يسجّل الاقتصاد التركي حالة من الانكماش وفق النتائج التي أعلنت عن أداء الاقتصاد التركي خلال الربع الثالث من عام 2016[2].

---

[1] – المرجع السابق،ص.62

[2] – عبد الحافظ ،الصاوي، لاقتصاد التركي ومواجهة التحديات، موقع العربي الجديد ،على الرابط : https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/10/1 شوهد بتاريخ 2017/05/02 ، الساعة :15.55

- **الانقلاب الفاشل وانعكاساته الداخلية :**

الانقلاب العسكري الفاشل الذي جرى في 15 جويلية 2016، كان ربما الحدث الأكثر مفاجأة وضخامة في تركيا في عام 2016، غير أنها محاولة فاشلة لأنها كانت محدودة سواء من حيث الحيز المكاني حيث لم تتعدى مدينتي أنقرة واسطنبول، وعلى مستوى الانخراط في العملية لم تشارك إلا قطاعات قليلة من الجيش،أما على مستوى نتائج التنفيذ فان الرئيس ووزراءه لم يتم القبض عليهم، كما أن الانقلابيين عجزوا عن إسكات الإعلام الخاص الذي كان متنفسا لأردوغان حينما دعى المواطنين للنزول للميادين ،ذلك النزول العارم الذي ساهم مع رجال الشرطة في إفشال العملية الانقلابية[1].

غير أن هذه المحاولة الانقلابية من غير المعقول أن تمر دون ان تكون لها تداعياتها على مستقبل المشهد الداخلي التركي ومسيرة العدالة والتنمية بشكل عام، ونستعرض فيما يلي أهم انعكاسات المحاولة الانقلابية :

- ازدياد شعبية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزبه في الشارع التركي، الأمر الذي سيخلق غطاءً شعبياً للحملة التي يشنها على الكيان الموازي، ولكن هذا لا يمنع أن التوسع في الاعتقالات والتسريح من العمل، والذي طال عشرات الآلاف في المؤسسات التركية المختلفة قد يخلق حالة من الخلل الأمني أو المجتمعي في الأيام المقبلة ناتجة عن فقد الوظائف إضافة إلى ارتفاع الأصوات الداخلية والخارجية المنددة بانتهاك حقوق الإنسان.

---

[1] – **سعيد الحاج الانقلاب الفاشل في تركيا – الاسباب والانعكاسات ، موقع الجزيرة نت ،على الرابط :**
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/7/18
شوهد بتاريخ :2017/03/18، الساعة: 07.15

- للدور الحاسم أردوغان في إفشال الانقلاب الى زيادة رصيده الشعبي وثقة المواطن به واقتناعه أكثر بفكرة استهداف تركيا العدالة والتنمية والرئيس، مما سيمنح الأخير فرصة لتفعيل وتسريع ملف الدستور الجديد والنظام الرئاسي، وهو ما حصل بالفعل حين خرج اردوغان منتصرا في معركة تعديل الدستور
- وجاءت المحاولة الانقلابية الفاشلة، وما أعقبها من فرض حالة الطوارئ، والإمعان في حملة التطهير ضد المعارضين المتهمين بالوقوف وراء الانقلاب، التي طالت مئات الآلاف من العسكريين والقضاة والموظفين والإعلاميين، لتساهم في إبطاء عجلة الاقتصاد التركي، وتزرع القلق لدى الكثير من المستثمرين المحليين والأجانب، ما تسبب في انعكاس ذلك القلق على العملة المحلية، وتراجع فرص العمل، وارتفاع نسبة البطالة لتصل إلى حوالي 12%.[1]

وفي المحصلة فان الانقلاب الفاشل كان نتيجة لتفاعل جملة من العوامل الداخلية والخارجية في تركيا، والتي شكلت للمتربصين بحزب العدالة والتنمية على ما يبدو فرصة للتحرك ضده، ولكن مرونة الحزب في التعاطي مع الملفات الداخلية ومراجعاته للعلاقات الخارجية في انعطافة سريعة قبيل الانقلاب بشهور، بالإضافة إلى كم الإنجازات الكبير الذي حققه خلال 14 عام من الحكم ساهم في وأد هذا التحرك، وسيعطي الفرصة للحزب لاستكمال مسيرته في تثبيت قواعد الديمقراطية في تركيا عبر التغييرات البنيوية والتشريعية

---

[1] - **عمر سمير، تركيا بين فشل الانقلاب وانقلاب الفاشلين ، موقع الشرق الأوسط ، على الرابط**
- file:///C:/Users/PROTECH/Desk **، شوهد بتاريخ : 2017/04/022 ، الساعة 17.05**

التي يجريها بهدف طي صفحة تدخل الجيش في الحياة السياسية، والقضاء على ما يسمى بالكيان الموازي؛ الأمر الذي سيدعم الجبهة الداخلية التركية، ويفتح المجال أمام تركيا للتعاطي بأريحية أكبر مع الملفات الإقليمية[1] .

[1]– سعيد الحاج ، المرجع السابق

- **الفصل الثالث :**

تحولات السياسة الخارجية التركية ومقارباتها الإقليمية والدولية

- **المبحث الأول : طبيعة مسار السياسة الخارجية التركية وأسس التحولات الجديدة**

المطلب الأول : مسار العلاقات الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية

المطلب الثاني : أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة ومعالم قوتها

- **المبحث الثاني : الحضور الشرق أوسطي والانفتاح على العالم العربي الإسلامي**

المطلب الأول : عوامل الحضور الشرق أوسطي والانفتاح على العالم العربي

المطلب الثاني : الموقف التركي من تطورات القضايا العربية

المطلب الثالث : السياسة الخارجية التركية على المحور الإيراني

المطلب الرابع: العلاقات التركية الإسرائيلية بين التوتر والتطبيع

- **المبحث الثالث : تحولات السياسة الخارجية التركية على محور القوى العظمى**

المطلب الأول : العلاقات التركية الأمريكية

المطلب الثاني : العلاقات التركية الأوربية

المطلب الثالث : العلاقات التركية الروسية

المطلب الرابع : تحديات السياسة الخارجية التركية وانعطافاتها الجديدة

يعتبر الموقع الجو سياسي للدولة التركية أحد مؤهلاتها بأن يكون لها حضورها الإقليمي، ودورها الدولي، غير أن سياستها الخارجية قد تأثرت بطبيعة المراحل التي مرت بها، إذ لا يخفى تأثير العامل الداخلي على السياسات الخارجية لأي دولة ، وإذا كانت تركيا عقب تأسيس الجمهورية الحديثة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك قد انشغلت بالواقع الداخلي في محاولة إلى لملمة وضعها المحلي مجسدة بذلك شعار أتاتورك "سلام في الداخل سلام في الخارج"، فإنها أثناء الحرب الباردة قد اكتفت بدور الشرطي على الحدود السوفياتية تصديا لأي لامتداد للزحف الشيوعي ، ولم تمكنها فترة نهاية الحرب الباردة من لعب دورها الدولي بسبب حالة اللإستقرار الداخلي.

وفي أعقاب وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، بدأت تكتشف تركيا إمكاناتها الداخلية، وقدراتها الخارجية بفعل عامل الاستقرار الذي جسده هذا الحزب ، بموازاة مع ارتفاع القيمة الاقتصادية للبلد، وما توفر عليه الحزب من مقاربات جديدة أهلت تركيا لأن تستعيد دورها في منطقة الشرق الأوسط خصوصا، وعلى الساحة الدولية بشكل عام.

وسنتناول في هذا الفصل مجمل التغيرات التي طبعت السياسة الخارجية التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية، سواء من خلال حضورها الإقليمي في خارطة التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بمقاربات الدولة الإقليمية الفاعلة، أو من خلال المع ادلات الجديدة التي أصبحت تحكم علاقاتها على صعيد القوى العظمى.

المبحث الأول : طبيعة العلاقات الخارجية التركية وأسس التحولات الجديدة

المطلب الأول : : مسار العلاقات الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية

منذ ولادة الجمهورية التركية عام 1923 رفع مؤسسها الأول مصطفى كمال أتاتورك شعاره الشهير (سلام في الداخل وسلام في العالم)، وهو ما فسر بعدم الاهتمام بالشأن الخارجي تفرغا للقضايا الداخلية للجمهورية الناشئة، حيث انطوت تركيا على نفسها، غير أنها وجدت نفسها بعد الحرب العالمية الثانية مجبرة على أن تتفاعل مع الواقع الدولي الجديد، و للوقوف على صيرورة السياسية الخارجية التركية في هذه المرحلة يمكننا أن نقسم ذلك إلى محورين إثنين :

أولا- السياسة الخارجية التركية أثناء الحرب الباردة :

بانتهاء الحرب العالمية الثانية أصبح لزاما على تركيا أن تخرج من قوقعتها لتختار إحدى المعسكرين، إما الانحياز إلى المعسكر الغربي أو المعسكر الشيوعي ، وحيث أن الساسة الأتراك كانت نظرتهم قبل الحرب العالمية الثانية تتجه نحو الحداثة الغربية (ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا) فقد انحازت تركيا إلى المعسكر الغربي، وكان ثمن هذا الانحياز أن أصبحت عضوة في حلف شمال الأطلسي عام 1952، وأيضا الاعتراف بالدولة الإسرائيلية عام 1949، فكان التوجه السياسي والعسكري منحازا إلى الإتحاد الأوربي.

لقد أصبحت السياسة التركية بهذا الموقف محل ترحاب أوربي أمريكي ، حيث أن هذه الدول كانت حاجتها ملحة إلى تركيا بموقعها الإستراتيجي وقوة جيشها من أجل المساهمة في خط الدفاع الأول في مواجهة حلف وارسو والإتحاد السوفياتي ، وهكذا أصبحت تركيا زمن الحرب الباردة جزءا لا ينفصل عن المنظومة الغربية بامتداداتها الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط ، وقد كان للدور التركي في هذه الأثناء فاعليته المميزة ، ولكنها فاعلية سلبية

بالنسبة لشعوب المنطقة وتياراتها القومية والإسلامية وحركاتها التحررية، ولا أدل على ذلك من وقوف تركيا في الأمم المتحدة آنذاك ضد حق تقرير مصير الشعب الجزائري واستقلال دولته في بداية الستينيات.[1]

ثانيا – السياسة الخارجية التركية بعد نهاية الحرب الباردة :

يلاحظ أنه بانتهاء الحرب الباردة عام 1990، وسقوط الإتحاد السوفياتي بدأ الدور التركي في التراجع بزوال الخطر الشيوعي وانهيار حلف وارسو، وأصبحت أمريكا في هذه الظروف الدولية والإقليمية القطب الوحيد الذي يملا الفراغ السوفياتي، وينشر هيمنته بشعار تعزيز الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد أوجدت لنفسها العدو البديل وهو ما تسميه الخطر الإسلامي مستظلة بنظرية صدام الحضارات، وفي ظل هذه المتغيرات استمرت تركيا محتفظة بميولاتها للمشروع الغربي، وبخاصة تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لظهور عوامل جديدة، ومنها ظهور عالم تركي جديد تمثل في استقلال الجمهوريات الإسلامية عن الإتحاد السوفياتي وأيضا جمهورية البلقان والقوقاز، خاصة أن معظم هذه الجمهوريات من أصول تركية، وهي في حاجة للدور الأمريكي المساعد للدخول ثقافيا لهذه الجمهوريات، دون إغفال عامل النشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني انطلاقا من سوريا ، في ظل الانشقاق الداخلي بين الإسلاميين والعلمانيين ، خاصة بعد وصول نجم الدين أربكان إلى رئاسة الحكومة في يوليو 1996، كل ذلك رسخ في الاعتقاد التركي أهمية

---

[1]– **محمد نورالدين، السياسة الخارجية، أسس ومرتكزات، ،مقال ضمن سلسلة: تركيا بين رهانات الداخل وتحديات الخارج،إعداد مجموعة باحثين(قطر :،مركز الجزيرة للدراسات،الطبعة الأولى، 2009،) ص 133.**

التحالف مع الولايات المتحدة، وحتى مع إسرائيل في مواجهة سوريا والقوى الإسلامية في المنطقة[1].

وهكذا كانت المتغيرات الدولية والإقليمية في أعقاب نهاية الحرب الباردة، وأيضا حرب الخليج وعمليات التسوية السلمية العربية الإسرائيلية قد أظهرت فضاءا تركيا يمتد جغرافيا من بحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين مرورا بالبلقان والقوقاز غربا وأسيا الوسطى شمالا وإيران شرقا والمنطقة العربية جنوبا، وتبعا لذلك وجدت تركيا نفسها إزاء هذه المتغيرات في دائرة جيوسياسية بدأت في التشكل، ورأت أن بإمكانها مستقبلا لعب دور إقليمي ضمن هذه الدائرة، وهو ما دفع بتركيا إلى التوجه نحو الشرق الأوسط ،مع توطيد علاقتها أكثر مع الولايات المتحدة الأمريكية معتقدة أن دورها في الإستراتيجية الأمريكية سيبقى مهما ، حتى وإن تحولت فقط من دور الشرطي المراقب لحدود الإتحاد السوفياتي سابقا إلى دور الوقوف في وجه التيارات القومية العربية والتيارات الإسلامية المتشددة في المنطقة.

غير أن الساسة الأتراك بدا لهم في إستراتيجية جديدة أن استمرار نظرة الغرب إلى تركيا كحليف جيد مرهون بتوسيع دورها ونفوذها الإقليميين، وقد تزامنت هذه الرؤية الجديدة في متغيرات السياسة الخارجية التركية مع تغير في الخلفية الداخلية التي ميزها صعود التيار الإسلامي إلى الواجهة بقيادة نجم الدين أربكان حيث بدأت بعض الأوساط التركية تقول أن خيار تركيا السياسي ومكانتها الحقيقية يجب أن تكون ضمن الدائرة الإسلامية، وقد زاد من ترسيخ هذا الاعتقاد الرفض الأوربي لقبول تركيا عضوا في الإتحاد الأوربي ومشاكلها العويصة مع اليونان[2].

---

[1] - **حسين خورشيد ،،تركيا وقضايا السياسة الخارجية ،(دمشق : مكتبة الاسد،)1999،ص. 10،9.**

[2] - **نفس المرجع ،ص. 12**

وبالرغم من ارتباط الجيش التركي العلماني بالمنظومة الغربية فإن ما أسفرت عنه حرب تحرير الكويت من تمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وجعلها منطقة لهجماته على الجيش التركي داخل الأراضي التركية ، خاصة مع إعلان منطقة شمال العراق منطقة محظورة على نظام صدام ، وهو ما راح يمهد لكيان كردي مستقل من شأنه أن يعرض الأمن القومي التركي لأخطار غير مسبوقة، هذه الهواجس التركية خلقت لديها شكوكا بخصوص ما تخطط له الولايات المتحدة والغرب بهذه المنطقة.

وبظهور حدثين مهمين عالميا يتعلق الأول بأحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أصبح العالم الإسلامي ساحة للحرب ضد من يخالف الإرادة الأمريكية بذريعة محاربة الإرهاب، وكون تركيا بلدا إسلاميا فلم تكن بمنأى عن تأثيرات الحرب على الإسلام في أفغانستان والعراق، والحدث الثاني الذي اهتزت له تركيا هو احتلال العراق الذي أفضى إلى واقع غير مسبوق في منطقة الشرق الأوسط ، وما يمثل ذلك من تهديد للأمن القومي التركي، خاصة مع نشأت كيان كردي شمال العراق، في ظل هذه المتغيرات الجديدة كانت تركيا داخليا تستعيد أجواء عمقها الشرقي من خلال وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان والذي عارضت حكومته احتلال العراق وهو الذي صرح بخصوص الوضع في العراق في جانفي 2007 قائلا " إن تقسيم العراق أمر خطير وغير مقبول، والعراق له عندنا أولوية حتى على الاتحاد الأوربي ، وإن أنقرة تحمل أمريكا والغرب وإسرائيل مسؤولية التغيير الخطير في خريطة المنطقة".[1]

[1]– **محمد نور الدين، مرجع سابق .ص136.**

المطلب الثاني: أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة ومعالم قوتها

بوصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في تركيا عام 2002 بدات ترتسم ملامح التحول النوعي في السياسة الخارجية التركية، ويكمن هذا التحول في استطاعة حزب العدالة والتنمية أن يدرك بشكل متميز الهوية الوطنية لتركيا، من حيث هي أوروبية وشرق أوسطية أيضاً، وأن يبلور الأسس الجديدة للسياسة الخارجية التركية، وفق الرؤية التي أطلقها مهندس الدبلوماسية التركية احمد داود أوغلو الملقب ب "كيسنجر تركيا" ، لتجعل من هذه السياسة منطلقة من فهم المتغيرات الدولية واعتبار وتفعيل الإمكانات المتاحة ، ويعتبر وزير خارجية تركيا أحمد داود أوغلو المنظّر الأول لإستراتيجية السياسة الخارجية التركية الجديدة التي قوامها إخراج تركيا من بلد "طرف" عضو في محاور وعداوات، إلى بلد "مركز" على مسافة من الجميع، وفي الوقت نفسه إلى بلد يتزعم دورا فاعلا ومبادرا في كل القضايا الإقليمية والدولية. وقد وردت ملامح هذه الإستراتيجية في كتابه الشهير " العمق الاستراتيجي – موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية.[1]

وبتفعيل الأسس الجديدة لسياسة تركيا الخارجية بدأت تبرز عبر السنوات الأولى لحكم حزب العدالة و التمية معالم القوة في السياسة الخارجية التركية وهو ما سنبرزه من خلال هذا المطلب .

[1]– **جمال، عبد العالي، منطلقات السياسة الخارجية التركية، وتفاعلاتها الشرق اوسطية،(الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ،2015)،ص. 13**

أولا– مبادئ السياسة الخارجية التركية :

لقد قامت السياسة الخارجية التركية برعاية حزب العدالة والتنمية على أساس تفعيل نظرية العمق الاستراتيجي فقد تأسست السياسة الخارجية التركية على المبادئ التالية ·

1 – الموازنة بين الحرية والآمن : المؤكد ان الأنظمة التي توفر الأمن لشعوبها وتحرمها في مقابل ذلك من الحرية، تتحول إلى أنظمة سلطوية، وكذلك الانظمة التي تضحي بالأمن بدعوى أنها ستمنح الكثير من الحريات، ستصاب بحالة من الاضطراب المخيف. وإذ اتجه العالم من بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 إلى تقليص الحريات بدعوى تحقيق الأمن إزاء التهديدات الإرهابية، فان نجاح تركيا في تحقيق هذه المعادلة الصعبة بتوسيعها مساحة الحرية دون أن تغامر بأمنها هي نقطة جديرة بالملاحظة والانتباه، حيث تعتبر البلد الوحيد الذي نجح على صعيد الإصلاح السياسي دون تضييع المعطى الأمني، وهو ما جعلها نموذجا لدول أخرى.[1]

2 – تصفير المشكلات : وهو مبدأ يعني تحويل تركي من بلد محاط بالمشكلات الجوارية إلى بلد يتسم بالعلاقات الودية والجيدة مع الجميع وهو مبدأ سيحقق لتركيا قدرة استثنائية على المناورة السياسية.

وتنطلق الرؤية التركية من التأكيد على ضرورة الاهتمام بالآليات الدبلوماسية لمعالجة مشكلات المنطقة بدلا من الإبقاء عليها والاستفادة من استمرارها أو تصعيدها. فوفقا لعبد الله غول فان "اقتراب الحكومة التركية يقوم على التركيز على حل المشكلات (Problem

[1] – المرجع السابق،ص 14

(Sloving Approach، فبدلا من الاستفادة من الصراعات أو استمرارها، اختارت تركيا التركيز على مزايا حل الصراعات والتوصل إلى الصيغ التوفيقية".[1]

3 – سياسة متعددة الأبعاد والمسالك : بمعنى أن تركيا وفق هذا المنظور لا تنظر إلى خيار كبديل عن الآخر ولا التعاطي مع الخيارات على أنها متناقضة ، أي أنها لن تتبع سياسة ذات بعد واحد لأنها لا تريد أن تكون مصدر مشكلة في استقطبات الآخرين بل بلدا يقدم الحلول ويشكل مركز جذب مساهم في صناعة السلام الإقليمي والعالمي.

وهو مبدأ يضع علاقات تركيا الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ارتباطها بحلف الناتو وتحت مفهوم العلاقات الثنائية، كما يضع جهود تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وسياستها مع روسيا و أوراسيا على ذات الوتيرة من التزامن باعتبارها علاقات تجري في إطار متكامل، وليست متضادة أو بديلة عن بعضها

4 – إعادة تعريف الدور التركي : وذلك من خلال أسلوب دبلوماسي جديد حيث كان الشائع أن تركيا ليست إلا البلد الجسر الذي يصل بين طرفين ، وهي تريد الآن وفق نظرية العميق الاستراتيجي الجديدة لأحمد داود اوغلو أن تحول هذه الصفة التي لم تعد تنسجم مع قدراتها وطموحاتها التقليمية لتصبح الدولة المركز.

5 – اعتماد الدبلوماسية المتناغمة : وفد تجسد ذلك بالفعل من خلال حضور دبلوماسي مكثف وعلى جميع الأصعدة ، من اجل التواصل مع كل دول العالم والتناغم مع مجمل القضايا الإقليمية والدولية وهي المشاركة التي هيأت لتركيا أن تصبح لاعباً مؤثرا في العلاقات بين الاتحاد الإفريقي وأوروبا.

---

[1] Gul ; Abdullah(2007) **Yeni Yuzyilda Turk Dis Politikasinin Ufukari : Horizons of Turkish Foreign Policy in the New Country**. P.279. From: http://www.mfa.gov.tr/data/BAKANLIK/BAKANLAR/abdullahGul_kitap.pdf

تلك هي أهم الأسس التي ارتكزت عليها السياسة الخارجية التركية كما حددها احمد اوغلو، ومن خلال بعض تطبيقاتها بات واضحا إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا، لتكون منسجمة مع عمقها الحضاري المتمثل في العالم الإسلامي والعربي، بعد انهيار هذه البوصلة بسقوط السلطة العثمانية لتصبح تركيا جزءا من المنظومة الغربية[1].

ثانيا : معالم القوة في السياسة الخارجية التركية الجديدة

حينما وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002م، ظهرت سياسة خارجية جديدة، قوامها إستراتيجية متكاملة الأبعاد ، فقد أدركت تركيا أنها لم تعد مجرد طرف مساعد بالنسبة للدول الغربية، زمن الحرب الباردة ليطلق عليها الدولة الطرفية، وليست مجرد دولة جسرية كما تم تعريفها في تسعينيات القرن الماضي، بل عملت على رفع التحدي من أجل إعادة تعريف تركيا من جديد لأنها باتت تمتلك من مقومات القوة الإستراتيجية والإقتصادية ، وتسلحها بالديمقراطية محليا، فضلا عن الإرث التاريخي والموقع الجغرافي المتميز ما جعلها تحمل من معالم القوة ما مكنها من ان تكون لاعبا فاعلا في الساحة الدولية ،وهكذا تضافرت مجموعة من عوامل القوة في السياسة الخارجية التركية والمتمثلة في ما يلي :

1 -على مستوى البعد الاقتصادي فإن سياستها الخارجية أصبحت مدعومة باقتصاد قوي متكامل وبتوسع دائرة صادراتها الاقتصادية لدول الجوار، وكثيرا من دول العالم وبنمو إقتصادي ترجمته أرقام جعلت من تركيا تحتل المرتبة السابعة عشر في ترتيب اقتصاديات العالم ، والمرتبة السادسة أوربيا، بالإضافة إلى كونها تشكل أهم الممرات العالمية لعبور وتصدير الطاقة من وإلى كثيرا من البلدان غربية وأسيوية، وهو ما

---

[1] – علي حسين وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير محمد عبد العاطي، (الدوحة،: مركز الجزيرة للدراسات،)، 2009، ص 138.

يجعل التوقعات تؤكد آن تركيا ستكون واحدة من أبرز القوى التي أخذت في الصعود بالنظر للدور التركي المتنامي على المستوى الدولي في ظل التوقعات التي قد تطرأ على خريطة العالم الاقتصادية.

2 - من أسرار قوة السياسة الخارجية التركية الجديدة انها تاتي مواكبة لانفتاح، ومصالحة داخلية عززت من موقعها خارجيا حيث على صعيد إعادة ترتيب شؤونها الداخلية أطلقت حكومة العدالة والتنمية إصلاحات ديمقراطية ساهمت في تسوية المشكلة الكردية نوعا ما ، وتعميق مسار الإصلاحات الديمقراطية على نحو أعاد الحقوق الثقافية والسياسية ليس للأكراد فحسب ، بل لباقي الأقليات الأخرى في الداخل التركي[1].

3 -تفعيل حزب العدالة والتنمية للموقع الاستراتيجي الذي تحتله تركيا إذ تتحكم جغرافيتها في الممرات البحرية في البوسفور والدردنيل، في حلقة وصل بين أسيا وأوربا، إضافة إلى إطلالتها المتميزة على البحر الأسود، وامتداد شواطئها الجنوبية على البحر الأبيض المتوسط، كما يمثل الموقع الجغرافي لتركيا شكل شريحة شمالية للشرق الأوسط، في تماس مع الحدود الشمالية لكل من سوريا ولبنان، والحدود الشمالية الغربية لإيران، وهو ما يؤهلها إستراتيجيا لكي تلعب دورا متميزا في منطقة الشرق الأوسط..[2]

4 -القدرات البشرية و القوة العسكرية : حيث أكدت الإحصائيات أن تعداد سكان تركيا مع الزيادة التي شهدتها خلال عام 2015 وصل إلى 78 مليون و 741 ألف و 53

---

[1] – جمال ،عبد العالي، المرجع السابق،ص. 32

[2] – مصطفى اللباد، تركيا والعرب شروط التعاون المثمر ، مقال ضمن سلسلة: تركيا بين رهانات الداخل وتحديات الخارج، (قطر:،مركز الجزيرة للدراسات،الطبعة الأولى ، 2009)، ص،215.

شخصا، اضافة الى القوة العسكرية حيث يعد الجيش التركي من أقوي الجيوش العالمية منذ عدة قرون فهو سليل الجيش العثماني، فقد خاض اعنف الحروب من اجل تحقيق الاستقلال مع نهاية الحرب العالمية الأولى ضد كل من روسيا، أرمينيا،ا يطاليا، فرنسا، بريطانيا واليونان،.[1]

ويعد الجيش التركي ثاني اكبر جيش من حيث العدد في منظمة حلف الشمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، و يحتل المرتبة الثامنة في الترتيب العالمي من حيث عدد الجيوش الموضوعين في الخدمة وهو اكبر من الجيشين الفرنسي والبريطاني مجتمعين وهذا دون احتساب الاحتياط.[2].

5 - زاد من قوة الدبلوماسية التركية انفتاحها على الدبلوماسية الموازية من خلال إسهامات البرلمان وقطاعات مختلفة من المجتمع، بالإضافة إلى الجهود الإستراتيجية في العلاقات الدولية وتحليل السيناريوهات، فقد عملت حكومة أردوغان على التعاون مع الجهات المهتمة بمجال العلاقات الخارجية مثل المراكز البحثية ومعاهد السياسة الخارجية وحتى أقسام العلاقات الدولية بالجامعات.

إضافة إلى أدوات القوة الناعمة مثل جاذبية المشروع الذي تقدمه من خلال تجربة نادرة استطاعت أن تكرس التناوب السلمي على السلطة في بلد كان مسرحا لانقلابات شوهت مسرح الحياة السياسية التركية ، حيث مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة حصل تغيير جذري مس حتى أصول السياسات المتبعة زمن الحرب الباردة بفضل رؤية إستراتيجية جديدة ، يضاف إلى ذلك كله ما حظيت به السياسة الخارجية التركية من رؤية إستراتيجية

---

[1]- رضا هلال، السيف والهلال.تركيا من أتاتورك إلى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي.(القاهرة، دار الشروق ، ، 1999).ص 32.

[2] محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص 26.

متميزة رائدها وزير خارجيتها الحالي احمد داود اوغلو، من خلال كتابه الشهير: "العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" ، في هذا السياق يمكننا أن نؤكد أن رؤية الدكتور أحمد داود أوغلو في السياسة الخارجية التركية، ومن ورائه تجربة حزب العدالة والتنمية ، قد أضافت للموقع والدور التركي الكثير من عناصر القوة والحيوية.[1]

[1]- **معمري خولي،، سياسة تركيا الخارجية،على الرابط http://www.azzaman.com/?p=4609 ، شوهد يوم 2017/04/03،الساعة 09:13**

المبحث الثاني:ا لحضور الشرق أوسطي والانفتاح على العالم العربي الإسلامي

لعل من بين العوامل التي ترشح تركيا لان يكون لها حضورها الاقليمي وتفاعلها مع المنطقة العربية هو تموقعها بين ثلاث مناطق حساسة هي منطقة القوقاز حيث اذربيجان وارمينيا في شمالها الشرقي، والبلقان في شمالها الغربي، ومنطقة الشرق الاوسط ومنها المنطقة العربية في الجنوب. [1]

لقد تخت تركيا عن سياسة الحياد التي رافقتها لسبع عقود ، حيث راحت بقيادة حزب العدالة والتنمية تسعى للتدخل الايجابي في قضايا الشرق الأوسط ، بحيث لم تعد تركيا زمن حزب العدالة والتنمية المتفرج السلبي على أوضاع الشرق الأوسط مثل ما كانت عليه طيلة العقود السابقة ، بل أصبحت تهتم بتركيا عن كثب بالمستجدات في الشرق الأوسط ليس فقط بسبب الروابط التاريخية والثقافية والاجتماعية التي تربطها بشعوب المنطقة أو بسبب تأثرها المباشر أو غير المباشر بهذه المستجدات ،ولكن لأنها أصبحت في عهد التحولات الجديدة بقيادة حكومة العدالة والتنمية تمتلك رؤية جديدة تريد من خلالها أن تنتقل من صفة الدولة الطرف إلى دولة مركزية لهالا وزنها الإقليمي ، حيث تتبوأ تركيا اليوم وعلى نحو غير مسبوق موقعاً مركزياً على مسرح الحراك الدبلوماسي في منطقة الشرق الوسط.

تعتمد الرؤية التركية حيال منطقة الشرق الوسط على إحلال السلام والاستقرار، ويعتبر ذلك من المنظور التركي شرطا لتحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي في المنطقة ، ولهذا السبب تبذل تركيا جهودا لحل المشكلات الموجودة في المنطقة عن طريق الحوار، وخلق الترابط الاقتصادي المتبادل بين دول المنطقة، وتعزيز العلاقات في المجال الثقافي

---

[1]– اكرم، ابو حمدي، اثر الدور الاستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الاقليمي العربي،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،عمادة الدراسات العليا ، جامعة مؤتة، الاردن، 2007، ص.225

والاجتماعي، ولا أدل على ذلك من المقاربة التركية "صفر مشاكل مع دول الجوار" و المبادرات التركية التي تهدف إلى تأمين التكامل الإقليمي ، غير إن الملاحظ على الحضور التركي بمنطقة الشرق الأوسط انفتاحه المباشر على الدائرة العربية الإسلامية في خطوة لم تكن معهودة في تركيا ما قبل العدالة والتنمية ، وهذا ما سنرصد خلفياته من خلال المطالب الموالية.

المطلب الأول : عوامل الحضور الشرق أوسطي والانفتاح على العالم العربي

إذا كان الحضور التركي في منطقة الشرق الأوسط قد توافرت له عوامل متعددة ساعدت على تعزيز التواجد التركي بشكل غير مسبوق ، مما أهل تركيا لان تكون لاعبا إقليميا في هذه المنطقة الحساسة من العالم ، فان انفتاحها على العالمين العربي والإسلامي له أيضا دوافعه ومبرراته وهو ما سنبرزه من خلال هذا المطلب :

أولا- عوامل الحضور التركي في منطقة الشرق الأوسط

1- تأثير خلفية وإستراتيجية حزب العدالة والتنمية: حيث كان تأثير وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة واضحا من خلال عنصرين اثنين يتعلق الأول بخلفية الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية ، حيث كانت الحالة العلمانية الداخلية تنعكس سلبا على علاقة تركيا بالعالم الإسلامي المتوجس من ارتباطها بالمنظومة الغربية، وبالخصوص بمفهوم العلمنة المعادية للدين بنموذجها التركي الأتاتوركي، وبصعود هذا الحزب بدأت تتعزز ثقة المسلمين في العالم العربي بنوايا تركيا، ونفس الارتياح سجل مع إيران ولو بدرجة اقل.

وعليه فقد كان للخلفية الإيديولوجية التي ينطلق منها حزب العدالة والتنمية إثرها في التوجه شرقا من خلال انفتاح تركيا على العالم العربي والإسلامي في سياق العودة إلى عمقها الشرقي، وميراثها التاريخي الذي تتقاسمه مع العالم العربي والإسلامي.

أما عنصر التأثير الثاني فيتمثل في الرؤية الجديدة لحزب العدالة والتنمية التي تدفع نحو حضور إقليمي يخرج تركيا من صفة الدولة التابع إلى الدولة المركز وفق نظرية العمق الاستراتيجي لمهندس السياسية الخارجية التركية الجديدة احمد داود أوغلو[1].

2- الموقف الحيادي الذي تمتاز به تركيا : وهو موقف جوهري أهلها للتواصل مع جميع الإطراف، حيث امتازت الدبلوماسية التركية بطابع الحياد والموقف الوسط مع جميع إطراف النزاع في المنطقة سواء تعلق الأمر بالنزاعات العربية أو النزاع الإسرائيلي العربي، أو النزاعات العربية الإسلامية، حيث حرصت حكومة العدالة والتنمية من خلال دبلوماسيتها الحيادية آن تتواصل مع جميع الإطراف، والأكثر من ذلك أن تكسب ثقة تلك الإطراف ، وهو انجاز لم يتح لأي دولة شرق أوسطية ، لأنها انطلقت من مبدآ مفاده أن أي علاقة مع طرف في نزاع ما لا تعني معاداة الطرف الأخر في نفس النزاع ، ووفق هذا السياق استطاعت تركيا أن تتواصل مع جميع الأطراف المتناقضة ، فهي متواصلة مع الفلسطينيين ومع الاسرائليين، مع العرب الممانعين ومع المعتدلين ، مع حركة حماس ومع محمود عباس ، مع إيران ومع أمريكا ، وحتى بالنسبة للداخل اللبناني فهي متواصلة مع مجموعة 8 آذار ومع مجموعة 14 آذار ، ولعل هذه الشبكة التواصلية مع جميع الأطراف هيأت لتركيا دور اللاعب الإقليمي المتحرر.[2]

---

[1] - **جمال . عبد العالي، مرجع سابق،ص. 42**

[2] – **فتيحة، ليتيم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط ، مجلة الفكر، العدد 5 ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة ، ص212 .**

3- الترحاب العربي بالتواجد التركي إقليميا : حيث نتيجة لمجموعة من العوامل لقي الحضور التركي إقليميا ترحابا عربيا كبيرا، وقبولا مميزا مع شيء من التفاوت بين دولة وأخرى، وبالعموم فإن من خلفيات هذا القبول العربي الاحتلال الأمريكي للعراق، وتدميره كدولة مركزية وما نتج عن ذلك من حالة التقسيم التي شهدها العراق، وما صاحب ذلك من تهديد أمريكي لبعض الدول العربية بذريعة نشر الديمقراطية وفي مقدمتها سوريا، كل ذلك حرك مخاوف عربية، وأيضا بالنظر إلى الرفض التركي لاحتلال العراق، كل ذلك جعل العرب يرون أنفسهم في نفس الخندق مع تركيا، سواء ما تعلق بسوريا ومخاوفها المشتركة مع تركيا بخصوص دولة كردية في شمال العراق ، أو بعض الدول التي تخشى على أنظمتها من التهديد الأمريكي ، ويمكننا أن نضيف إلى هذا الترحاب العربي تلك الإشادة العربية والإسلامية سواء على مستوى النخبة السياسية أو الثقافية بالنموذج التركي من خلال بعده الديمقراطي والإسلامي ونجاحاته الاقتصادية المتميزة [1]

4- تمركز المصالح التركية في منطقة الشرق الأوسط : حيث أن لتركيا من المصالح ما يجعلها حريصة على الحضور في هذه المنطقة الحساسة من العالم، ويكفي أن جوارها العربي يشكل سوقا ممتازة أمام السلع التركية التي لها من عنصر التنافسية في المنطقة العربية ما تفتقده في السوق الأوربية، إضافة إلى أن المنطقة العربية تمتلك من احتياطات الطاقة ما يجعلها تلبي الطلب التركي المتزايد للنفط والغاز في ظل قدراتها الاقتصادية المتعاظمة، وفي نفس البعد الطاقوي تطمح تركيا باعتبار موقعها الاستراتيجي أن تكون معبرا دوليا لإمدادات الطاقة، وهو ما سيعزز من مكانتها الاستراتيجية.

---

[1] - **جمال . عبد العالي، مرجع سابق،ص. 44**

ويمكننا أن نشير أيضا أن منطقة الشرق الأوسط هي المجال الحيوي الوحيد لتركيا الذي يمكنها من لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى دولية أخرى ، بخلاف محيطها مع القوقاز حيث إمكانية اصطدامها بالمصالح الروسية، أو محيطها مع ألبانيا حيث النفوذ الأوربي الذي لن يمكنها من دور إقليمي هناك، خاصة في ظل الرفض الأوربي لانضمام تركيا للاتحاد الأوربي الذي جعل تركيا تدرك أن دورها الإقليمي في المنطقة سيؤدي إلى تحسين الصورة التركية لدي الاتحاد الأوربي ، حيث أنها ستكون حاجز الأمان المتقدم على حدود الشرق الأوسط المجاور جغرافيا للاتحاد الأوربي.[1]

ثانيا– دوافع إستراتيجية الانفتاح على العالم العربي

رغم أن العلاقات العربية التركية قد ظلت متوترة منذ الحرب العالمية الأولى، من خلال اتهام الأتراك للعرب بأنهم تحالفوا مع الانكليز ضد الإمبراطورية العثمانية، فيما عزى العرب تخلفهم لسيطرة العثمانيين عليهم لأربعة قرون ،كما ساهم في هذا التوتر بأن ولت تركيا ظهرها للعرب والمسلمين حينما انتهجت نظاما علمانيا مواليا للغرب ومعاديا للإسلام عام 1923، فكانت أول دولة تعترف بإسرائيل عام 1949، لتتحالف معها عسكريا ضد العرب، ويكفي أن تركيا قد عارضت استقلال الجزائر بداية الستينات في الأمم المتحدة[2].

ففي فترة الحرب الباردة كانت العلاقات العربية – التركية واقعة تحت تأثير الصراع بين الشرق والغرب وانضمام كل واحد منها إلى معسكر، خاصة مع انصهار تركيا في الحلف الغربي واعتبارها البوابة الأمامية للحلف في منطقة الشرق الأوسط؛ ليكون أول تعبير عن توجه السياسة الخارجية التركية في حلتها الأتاتوركية بمضمونها المتقدم، يتمثل في اعترافها

---

[1]- المرجع السابق، ص 213. 214

[2] – محمد، عبد الغفور، العلاقات التركية العربية بين الماضي والحاضر، (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011)،ص.43

بإسرائيل عام 1949 والاعتراف القانوني بها وإقامة علاقات دبلوماسية معها سنة 1951، لتصبح تركيا بذلك أول دولة إسلامية تقدم على هكذا خطوة؛[1]

غير أن الأمر أختلف تماما بوصول حزب العدالة والتنمية إلى حكم تركيا، حيث شهدت العلاقات التركية العربية انفتاحا تركيا على العالم العربي والإسلامي بشكل غير مسبوق ، ويعود تحسن العلاقات العربية التركية من خلال وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا إلى الخلفية الإسلامية لقادة هذا الحزب، الذين يريدون لتركيا أن تعود لعمقها الشرقي امتدادا لروابط تاريخية تجمعها بالعالم العربي والإسلامي، دون إهمال الطابع العلماني العام الذي يربطها بأوربا في مقاربة جديدة متعددة الأبعاد، كما ساهم في التقارب العربي التركي ذلك الهاجس التركي من فقدان أهميتها الإستراتيجية في المنطقة ودورها في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة، إضافة إلى الانزعاج العربي من بداية الهيمنة الإيرانية على الشرق الأوسط فوقع الاختيار العربي على تركيا لتقليص هذه الهيمنة.

وترتبط توجهات السياسة الخارجية التركية بخصوص المنطقة العربية بثلاث مسائل في غاية الاهمية ، ويتعلق الامر ب (الامن، الاقتصاد ، المياه) ، ومن خلال هذه المسائل يمكنا قراءة وفهم التوجه التركي نحو المنطقة العربية.[2]

غير أن تركيا وهي تنفتح على العالم العربي تهدف في ذات الوقت إلى تحقيق هدف الانضمام للإتحاد الأوربي، الذي بدأت الآمال تتضاءل بشأنه مما حتم على الحكومة التركية مراجعة بعض مواقفها، وإعادة ترتيب علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول العربية

---

[1] - Abadi,Jacob, Israel and Turkey : From Covert to Overt Relations, available at http://www.setav.org/ups/dosya/28724.pdf

[2] – عبد القادر، قاسيلي، الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرط الاوسط، من 1990 الى 2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تحليل سياسات خارجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلاللي بونعامة، ميلة،2015 ،ص.43

والإسلامية ، بما سيعزز مكانتها أوربيا وأمريكيا، من خلال حرصها على أن تشكل جسرا سياسيا واقتصاديا وحضاريا بين الغرب والإسلام، ومن خلال ما تضطلع به أنقرة من ادوار تخص العديد من الملفات مثل الملف العراقي والسوري ،والانخراط في الصراع العربي الإسرائيلي، والملف النووي الإيراني كل ذلك يترجم انفتاحا على الدائرة العربية الإسلامية بشكل ملفت للانتباه ، وهو خيار تركي ينطلق من إستراتيجية جديدة مفادها استبدال الخيار الغربي بالخيار العربي نتيجة الرفض غير المعلن لطلب تركي الانضمام للاتحاد الأوربي بوضع شروط تعجيزية للحيلولة دون انضمامها للاتحاد[1].

وتعني هذه الإستراتيجية الجديدة استبدال المراهنة على الخيار الأوربي بخيار التقرب من العلم العربي الإسلامي والانفتاح على قضاياه ، مع الإبقاء على المسعى المستقبلي للانضمام للاتحاد الأوربي، خاصة وان تركيا وجدت نفسها إزاء مطلب الانضمام للمؤسسة الأوربية تقف موقف المستجدي على أعتاب أوربا ، في حين تضعها أوربا في موقف المنتظر وفق سياسة الانتظار المفتوحة وهي بذلك بدت وكأنها تمسك العصا من المنتصف ، فهي من ناحية لا ترغب بتحمل نتائج إبعاد تركيا وفي ذات الوقت ليست قادرة على تحمل نتائج انضمامها الكلي للاتحاد ، ولهذا انتهجت أوربا هذا الموقف حتى يمكنها أن تأخذ من تركيا اكبر قدر من التنازلات دون أن تقدم للطرف التركي نفس القدر من الاعتبارات.

---

[1] –عصام ، فاعور، ملكاوي ، تركيا والخيارات والاستراتيجية المتاحة، متوفر على الرابط : file:///C:/Users/PROTECH/Desktop شوهد بتاريخ 2017/02/02، الساعة 23.22

ولذلك فان الموقف التركي لجأ إلى هذه الإستراتيجية مدفوع بالموقف الأوربي باتجاه تركيا، والذي ينطوي على انعكاسات نابعة من رواسب تاريخية ،حيث بالرغم من تأكيد القادة الأوربيين على العالمية و التعددية غير أنهم يطرحون بشدة الأساس المسيحي للثقافة والهوية الأوربية حينما يتعلق الأمر بالعلاقة مع تركيا[1].

وانطلاقا من هذا المعطى برزت معادلة السياسة الخارجية التركية الجديدة التي تبناه حزب العدالة والتنمية والتي تقوم على القوة التركية المتمثلة في موقعها الاستراتيجي بين الشرق والغرب وارثها الحضاري وقوتها الاقتصادية والعسكرية مع علاقة تقوم على مبدأ صفر مشاكل، وكون الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية تركز على البعد الإقليمي في سياستها الخارجية في انفتاحه على العالم العربي والإسلامي فإنها لا تمثل بالضرورة العودة إلى الحقبة العثمانية، وإنما يعد ذلك استجابة لظروف إقليمية ودولية ، حيث جا ءت إستراتيجية استبدال الوجهة الأوربية بالانفتاح على العالم العربي كرد فعل على سياسة الغموض التي تنتهجا أوربا إزاء المطلب التركي

ومن خلال إستراتيجية الاستبدال هذه عمدت السياسة الخارجية التركية إلى تحقيق هدفين على مستويين :

المستوى الأول متمثل في الأهداف الداخلية سعيا من حزب العدالة والتنمية لتوسيع قواعده الشعبية، وتأكيد قدرته على إدارة شأن البلاد وإقامة الحجة على خصومه السياسيين ، والمستوى الثاني ويخص الشأن الخارجي من حيث محاصرة النفوذ الإيراني الذي اخذ يتعاظم بالمنطقة والتقرب من دول الخليج العربي وأيضا سوريا (قبل تأزم الوضع بها)، وأيضا على

[1] - احمد ، داود،اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 210) ص،585

مستوى القضية الفلسطينية من خلال تحقيق نوع من الاختراق في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وهي الإستراتيجية التي من شانها أن تجعل من تركيا في صدارة النافذين إقليميا ويعيد لها حيوية العلاقة بالعالم العربي ، وكان بتركيا وهي تسعى لاستبدال الطرف الأوربي بالعربي تعلن أن الأوان قد حان لكي تلعب دورها الإقليمي بما يتناسب وحج مها الاقتصادي والعسكري وموقعها الجيو ستراتيجي.[1]

المطلب الثاني: الموقف التركي من تطورات القضايا العربية

بدأت الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية في تجسيد هذه الانفتاح على دول العالم العربي، حيث استطاعت تركيا بفضل هذا الانفتاح الظفر بمنصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وأيضا عضوية جامعة الدول العربية بصفة مراقب، بفضل جهود خليجية على اعتبار أن تركيا شكلت وسيطا لتعزيز العلاقات الخليجية بحلف الناتو أثناء مؤتمر حلف الأطلسي المنعقد في تركيا عام 2004،

وقد عبرت تركيا بمواقف كثيرة على مساندة قضايا العرب والمسلمين، سواء من خلال مناهضة تركيا للعدوان الإسرائيلي على لبنان 2006،أو مساهمتها في حل الأزمة اللبنانية عام 2009 ، أو تنديدها الشديد اللهجة بمذبحة غزة ،ومساهمتها في فك الحصار عليها عبر

[1] - عصام ، فاعور، المرجع السابق

سفينة الحرية التي استشهد فيها مجموعة من الأتراك بنيران إسرائيلية ، ومن ثمار ذلك كله حصول أردوغان على جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام عام 2011م.[1]

وهكذا توزع الموقف التركي في استقطاب العالم العربي إقليميا على مجموعة محاور شكلت أهم التطورات التي مست العالم العربي وبرز من خلالها التفاعل التركي بشكل مباشر وهي المحاور التي نبحثها فيما يلي:

أولا- محور القضية الفلسطينية والدور التركي الجديد :

لقد أولت الحكومة التركية بقيادة أردوغان اهتماما بالغا بالقضية الفلسطينية ، خاصة مع نفوذها الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط الذي أتاح لها دورا في مجريات القضية الفلسطينية، فكانت الخطوة الأولى بإدانة أردوغان لاغتيال الشيخ أحمد ياسين عام 2004، كما وصف قتلى مخيم رفح بأنه " إرهاب دولة"، وزاد اهتمام تركيا بالشأن الفلسطيني من خلال استحداث فرع الوكالة التركية للتعاون والتنمية في الضفة الغربية، وعقب انسحاب إسرائيل من قطاع غزة بادرت تركيا إلى إنشاء منطقة صناعية على الحدود بين إسرائيل وغزة، في محاولة لجعل البعد التجاري أساس للسلام بالمنطقة بين إسرائيل وفلسطين وتركيا.

ويتجلى التحرك التركي أيضا على المسار الفلسطيني من خلال المواقف التركية المؤثرة تلك التي تزامنت مع الهجوم الإسرائيلي على غزة عام 2008 ، حيث صرح اردوغان بان التصرف الإسرائيلي لم يحترم تركيا، لأنه جاء بعد أربعة أيام من زيارة رئيس الوزراء

---

[1] **راغب السرجاني، المرجع السابق،ص، 133.**

الإسرائيلي لتركيا في سياق الوساطة التركية للمفاوضات السورية الإسرائيلية ، وكنتيجة لذلك علقت تريا وساطتها وانطلقت في مساعي دولية لوقف إطلاق النار في غزة .[1]

وقد كان الحضور التركي قويا في أثناء الهجوم الإسرائيلي على غزة وهو الموقف الأبرز الذي أعاد توزيع أوراق اللعبة الإقليمية حيث العودة القوية لتركيا للمشهد الإقليمي، الذي تزامن مع ترحيب جماهيري عربي كبير رأى في العودة التركية إقليميا قوة جديدة يمكنها أن تواجه الغطرسة الإسرائيلية في ظل العجز العربي الرسمي، ومنذ اللهجة الشديدة لأردوغان في منتدى دافوس 2009، وهو يواجه الرئيس الإسرائيلي، متهما إسرائيل بقتل الأطفال والنساء في غزة ومغادرته الجلسة غاضبا ، حينها اكتشفت الجماهير العربية والتركية وجدانها المشترك فكان أن استقبل أردوغان في اسطنبول استقبال الأبطال، بمتابعة ملايين العرب الذين رأوا فيه زعيما كبيرا.

وهكذا قفزت القوة التركية الناعمة إلى المنطقة العربية بشكل غير مسبوق بعد مجزرة غزة ، غير أن ذاك لا يعني أن تركيا أصبحت عدوة خالصة لإسرائيل ، ولكنها تعلم أن حضورها الإقليمي في المنطقة يتطلب حدا أدنى من مواجهة العنجهية الإسرائيلية ومن خلفها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما حققته باقتدار حيث فشل فيه الموقف العربي الرسمي.[2]

ثانيا – الدور التركي على المحور العراقي

لم تكن العلاقات العراقية التركية السياسية حسنة قبل الاحتلال الأمريكي، ولكن السياسة التركية لم تكن في حالة عداء ولا حرب مع نظام صدام حسين، بالرغم من وجود مشاكل ترتبط أساساً بالعلاقات التركية العربية عموماً والعراقية خصوصاً، ومن أهمها قضايا مياه

---

[1] – **فتيحة ليتيم ، المرجع السابق ،ص 215.**

[2] – **نفس المرجع،،ص.216**

دجلة والفرات، وتأثير الشمال العراقي الكردي على الحدود التركية العراقية، وبالأخص بعد تبني حزب العمال الكردستاني لنهجه المسلح ضد الدولة التركية منذ عام 1984 م، وضعف سيطرة الحكومة العراقية على الحدود العراقية التركية بفعل العقوبات والحصار الأمريكي والحظر الجوي الدولي على شمال العراق بعد حرب الخليج الثانية عام 1991م، حتى احتلاله، ومع ذلك فقد رفض البرلمان التركي السماح لأمريكا باستخدام الأراضي والقواعد التركية لضرب العراق عام 2003م، في ظل برلمان وحكومة حزب العدالة والتنمية، وكان وهو الموقف الذي اعتبر الخطوة الأولى في الولوج التركي لساحة لتركيا في الشرق الأوسط.

إن الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، فتح صفحة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط، حيث دمرت القدرة العسكرية للعراق، أقوى دول المشرق العربي، مما سمح بسيطرة أحزاب طائفية وقومية على مقاليد الحكم فيه، وبدا كأن العراق بدأ ينسحب من الصف القومي العربي، خاصة ببروز الدور الإيراني فيه ، وهو ما جعل كثيرا من حكومات دول المشرق العربي تشعر بالضعف والتخاذل وخاصة تلك التي تستند في حكمها على طائفة دينية، كالسعودية ودول الخليج، فقابلت تلك الحكومات خطوات تركيا تجاهها بالترحيب ، باعتبارها المرشح الأفضل لملئ الفراغ السياسي وإعادة التوازن الطائفي والعسكري في المنطقة بعد خروج العراق منه.[1]

والحقيقة أن تركيا التي عارضت الاحتلال العراقي وأحست في أعقابه بالخطورة على أمنها القومي، تبحث وفق مقاربتها الجديدة على مكانة إقليمية جديدة في الشرق الأوسط ، مدعومة

[1] –نوفل،ميشال.المرجع السابق ، 201،ص69.

بالترحاب العربي الذي عزز حضور الدور التركي، فأصبح الملف العراقي من أهم أولويات السياسة الخارجية التركية.

سعت الحكومات التركية المتوالية إلى دعم جهود الاستقرار السياسي في العراق، وبالأخص بعد الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011م، الذي رحل عسكرياً وبقي وريثه الإيراني يعمل على تكريس الدولة الطائفية ، ولذلك وقفت الحكومة التركية وحزب العدالة والتنمية ضد سياسات نوري المالكي الإقصائية، فساءت العلاقات التركية العراقية بسببه[1].

لقد تضمنت السياسة الخارجية التركية إزاء الملف العراقي محورين اثنين لهما أهميتهما في الأجندة التركية، ويتعلق الأول بالقضية الكردية والثاني بسعيها لتكون معبرا للطاقة وفيما يلي تفصيل لذلك:

1- بخصوص المسالة الكردية :

وذلك من خلال سعيها لحرمان حزب العمال الكردستاني من إيجاد مستقر له في الشمال العراقي، مع العمل على عدم السماح بتقسيم العراق على أسس طائفية، لأن ذلك من شأنه أن يمهد لدولة كردية بمنطقة كركوك ذات الموقع النفطي، وهو ما يفسر موقف تركيا الداعم لوحدة العراق الذي حمله خطاب أردوغان في جانفي 2007، الذي رفض تقسيم العراق وشدد على ضرورة إشراف الحكومة العراقية حصرا على ثرواته ، ولأجل تحقيق هذا الهدف راحت تركيا تستعمل ما تملك من وسائل، ومنها الحوار مع أكراد العراق من خلال دعوة جلال الطلباني لزيارة تركيا التي تمت في فيفري 2008، وأيضا التهديد باستعمال القوة في مواجهة أي محاولة للانفصال ،وقد شنت العديد من الهجمات على قواعد حزب العمال الكردستاني

[1] . المرجع السابق،ص. 71

،مع التهديد بفرض عقوبات اقتصادية على إقليم كردستان حيث يعتمد الإقليم على تركيا اقتصاديا.

ومن أجل إضعاف الموقف الكردي، سعت تركيا إلى توحيد المواقف الإقليمية من القضية الكردية في شمال العراق، خاصة مواقف كل من سوريا وإيران للخروج بموقف يدعم وحدة التراب العراقي، وقد عزز هذا الموقف إزدياد المخاوف الإيرانية والسورية من اضطرابات المناطق الكردية، مما شجع على توقيع اتفاقات أمنية بين الدول الثلاث.[1]

2- بخصوص مسالة المعبر الطاقوي :

وهو هدف استراتيجي بالنسبة لتركيا، حيث سعت لأن تكون معبرا للطاقة العراقية نحو الدول الأوربية، وهو ما يترجمه مجلس التعاون الإستراتيجي بين تركيا والعراق، والذي يهدف إلى التنقيب عن النفط في الجنوب العراقي، حيث الحصول التركي على امتياز التنقيب والتسوق النفطي، وهو ما دعمته أمريكا لمنع تركيا من إبرام اتفاقات الطاقة مع إيران ، وقد تعزز هذا المسعى من خلال الزيادة في سعة خط أنابيب النفط بين كركوك وجيهان ،وإنشاء شبكة أنابيب الغاز من العراق إلى الأسواق العالمية .

ولتحقيق تركيا لأهدافها الإقليمية من خلال المحور العراقي، فقد تواصلت بشكل واسع مع كل القيادات العراقية سنية وشيعية ، بما في ذلك قوى المقاومة، وأصبحت تبعا لذلك عضوا في اجتماعات الجوار العراقي.

غير انه ومنذ العام 2016 يشهد الخلاف التركي العراقي، حول السيطرة على مدينة الموصل العراقية، تصعيداً غير مسبوق، عقب اتخاذ الحكومة التركية موقفاً رافضاً لمشاركة

---

[1]- **محمد، عبد الغفور، المرجع السابق 56**

مليشيات الحشد الشعبي ذات الولاء الإيراني وقوات حزب العمال الكردستاني في عملية تحرير المدينة، مبررة موقفها بالمجازر التي ارتكبتها المليشيات في المناطق العراقية الأخرى التي تمت استعادتها من سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" داعش.

يأتي هذا التصعيد بينما تشهد السياسة الخارجية التركية تغييراً واضحاً في ملفات المنطقة، بعد عملية درع الفرات في سورية، ، انتقلت بموجبها أنقرة من التدخل غير المباشر، عبر دعم وتدريب مجموعات مقاتلة، إلى تبني استراتيجية أقرب لما تقوم به إيران في كل من سورية والعراق، أي التواجد بشكل مباشر وإنشاء قوات تحت إشراف وإدارة مباشرة من القوات المسلحة التركية التي باتت تشارك بشكل مباشر في العمليات على الأرض، لحماية ما تعتبره خط الدفاع الأول عن حدود الجمهورية، الذي وضعه رئيس الحكومة التركية السابق، أحمد داوود أوغلو، وهو الخط الواصل بين الموصل وحلب. وهو الأمر الذي يرجح حدوث تصعيد أكبر وبشكل غير مباشر بين طهران وأنقرة، والمزيد من التأخير في بدء عملية استعادة الموصل من سيطرة "داعش.[1]

ثالثا – على المحور اللبناني :

في إطار التحرك التركي بحثا عن قبول عربي لدورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، كانت الساحة اللبنانية محورا هاما لهذا التحرك باعتبار لبنان ملفا متعدد الأبعاد داخليا وإقليميا ودوليا ، وباعتبار أن لبنان ساحة إيرانية من خلال حزب الله الذي خاض حربا مع إسرائيل صائفة 2006، وهو ما عزز الدور الإيراني بالمنطقة ، من هذا المنظور تسعى تركيا لإحداث نوع من التوازن مع الدور الإيراني وذلك من خلال سوريا صاحبة النفوذ

---

[1] – **محمد ، زاهد ،غول ،العلاقات التركية العراقية ومعركة الموصل، على الرابط :**
http://www.turkpress.co/node/27180 ، شوهد بتاريخ 2017/04/23، الساعة، 05.22

التقليدي في لبنان، كما ساهمت تركيا مع فرنسا في حل الأزمة اللبنانية السياسية الأخيرة من خلال قدرتها على التواصل مع كل من سوريا والسعودية وإيران ، وهي من خلال التعاون مع فرنسا تريد إثبات أن انضمامها للإتحاد الأوربي سيكون داعما للمصالح الأوربية في المنطقة.[1]

رابعا : المواقف التركية من الربيع العربي

تثير موجة الثورات التي شهدتها بعض الدول العربية، منذ بدايات عام 2011، العديد من التساؤلات حول مستقبل المنطقة وقضاياها وأدوار مختلف الفاعلين فيها، وتزداد في هذا السياق أهمية تحليل كيفية تعامل تركيا مع هذه التغيرات والتأثيرات المتوقعة في منطقة الشرق الأوسط، ونحاول أن تستعرض فيما يلي أهم أبعاد الدور التركي والرؤية التي يقدمها في مرحلة ثورات ما يعرف بالربيع العربي.

تبنت تركيا أطروحات مختلفة نسبيا في التعامل مع الثورات العربية، حسب كل بلد، فنجد أنها التزمت مبدأ المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس، ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحا في الحالة المصرية من خلال دعوة النظام القائم إلى إدخال إصلاحات، والاستجابة لمطالب الشعب، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام علنا ومطالبته بالرحيل، في خطاب أردوغان أمام البرلمان التركي في بداية فبراير 2011، لكن الموقف التركي كان أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت تركيا فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، ثم ظهرت وكأنها تتبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي النزاع لأداء دور الوسيط، غير

---

[1]– **نوفل،ميشال. مرجع سابق، ص81.**

أن الموقف التركي كان أكثر حذرا في حالة البحرين، فرغم الجهود الدبلوماسية والاتصالات التركية بقيادات البحرين والسعودية وإيران، فإن الموقف التركي إكتفي بدعوة الأطراف كافة إلي ضبط النفس، والدعوة للإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في الوقت ذاته، مع التحذير من مخاطر الانقسام السني – الشيعي في المنطقة.[1]

وفي الحالة اليمنية، حيث تجنبت التدخل المباشر، واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وعبرت عن دعمها للمبادرة الخليجية لانتقال السلطة من أجل معالجة الأزمة اليمنية، غير أنها تبنت موقفا مزدوجا في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا، يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة أخري، مع تنشيط دور المجتمع المدني التركي في استضافة أنشطتهم علي الأراضي التركية.

فبرغم من علاقات أنقرة الجيدة مع النظام السوري لكن ونتيجة لوجود مخاوف عديدة من حصول فوضى أو حرب طائفية أو تدخل خارجي ، قد تكون أوقفت انتقاداتها العنيفة له في البداية ودفعتها إلى إتباع الأسلوب المتدرج اعتقادا منها انه بالإمكان التأثير في هذا النظام ودفعه نحو الإصلاحات[2].

---

[1] **حسام ، سيف الاسلام، اردوغان في عواصم الربيع العربي،مجلة الحقيقة ،الاردن،العدد 31 ، 2012،ص 10.**

[2] -Ali Hussein Bakir , **"Turkish-Iranian relations in the shadaw of the arab revolution : A vision of the present and the future"**, Aljazaraa Centre For Studies, doha, july 2011 : www.aljazeera.net/mritems/streams/2011/7/4/1_1071856_1_51.pdf

غير أن الموقف التركي تطور في اتجاه التصادم مع النظام السوري، وتبادل الاتهامات بخصوص الاختراقات على الحدود السورية التركية، بعد الاتهام الصريح الذي وجهه أردوغان للنظام السوري بأنه يعامل مواطنيه بوحشية، وعلى إثر ذلك تم تعليق كل الاتفاقات السابقة.

وفي تحليل المتابعين للموقف التركي إزاء الثورات العربية، هناك من يرى أنه موقفا مرتبكا نوعا ما، وتلك أحد خصائص الثورات العربية التي فاجأت الشرق والغرب، فلم يحسب لها أي حساب قبلي، لأجل ذلك هناك من قرأ الموقف التركي على أنه مؤشرا على الارتباك والتخلي عن الأسس التوازنية لرؤية العمق الاستراتيجي بتدخلها في الشئون الداخلية لدول المنطقة وانحيازها لأطراف دون أخرى، باستثناء الموقف من التطورات التي شهدتها الساحة السورية والتي دفعت بتحول وتغير المواقف التركية حيال الأوضاع وفقا لمصالحها المتغيرة ، بحيث أن هذه الأوضاع ساهمت في إبراز نشاط الحكومة التركية في طرح دورها كوسيط في معالجة الخلافات العربية ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها؛ مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات، او باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة ، واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الامن والاستقرار لتركيا ومنطقة الشرق الأوسط[1].

لقد اتضح مما سبق ان تركيا قد تفاجات بثورات الربيع العربي، ولذلك فانها لم تكن مستعدة وفق وتيرة هذه الثورات لايجاد كيفيات التعاطي معها في البداية على الاقل، لذلك

[1] - ،**المرجع السابق،ص.11**

شاب مواقفها نوعا من الارتباك حيث تجلت ازدواجية المعايير في اكثر من ملف واختلاط المبادئ بالمصالح[1]

وهناك من يرى في الموقف التركي من الثورات العربية مؤشرا على الطابع البراغماتي وتغليب مصالح تركيا الاقتصادية، بل وحتى الطموحات السياسية، مفسرين الجولات المراطونية لأردوغان إلى عواصم الربيع العربي بأنها استغلال لضعف الأنظمة العربية للبحث عن زعامة المنطقة، وفق استحضار المشاهد التاريخية لطموحات الإمبراطورية العثمانية الراغبة في قيادة العالم الإسلامي[2].

المطلب الثالث : السياسة الخارجية التركية على المحور الإيراني

لا تكاد تخرج أدوار الفاعلين الإقليميين في الشرق الأوسط عن الثلاثي : إيران وتركيا وإسرائيل، إذا كان المعروف تاريخيا أن إيران كانت تمثل عنصر تهديد بالنسبة لتركيا سواء لانها منافس إستراتيجي أو كونها مصدر لعدم الاستقرار فإن العلاقة التركية الإيرانية، وبعيدا عن التنافس المذهبي التاريخي قد تأثرت بالتطورات التي تسارعت بمنطقة الشرق الأوسط ، فبالرغم من شعور طهران بأن وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا أمرا إيجابيا، حيث وزعت الحلوى في الشوارع الإيرانية، غير أن الوقائع التالية تشير بأنه لم يحدث تغير كبير بخصوص سياسة أنقرة تجاه إيران ،حيث ان التنافس التاريخي بين أكبر دولتين في

[1] –محمد ،نور الدين ،الدور التركي تجاه المحيط العربي(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)،ص.25

[2] - محمد، عبد الغفور، المرجع السابق ،ص.67

المنطقة قد تجلت مظاهره في فترات كثيرة ،رغم أن تركيا تربطها مصالح حيوية مع إيران تمثلت في :[1]

- تأمين الإمداد بالطاقة

- الحاجة إلى التنسيق الأمني بخصوص المسألة الكردية

- المحافظة على الممر التركي إلى وسط أسيا من خلال المنفذ الإيراني

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق الذي عارضته تركيا، فإن إيران قد استغلت وضعية الفراغ التي خلفها سقوط نظام صدام حسين، وتلاشي معادلة التوازن التي أصبحت لصالحها، في ذات الوقت كانت تركيا تبحث لنفسها عن موضع قدم، من خلال حيادها السياسي وقوتها الناعمة، مستغلة عداء معسكر الاعتدال العربي، دون الوقوع في فخ المذهبية التي بات يروج لها هذا المعسكر من خلال عزفه على الوتر المذهبي تنفيذا لفتنة سنية شيعية بتدبير أمريكي إسرائيلي، وظهور مقولات تصب في نفس المجرى مثل "الهلال الشيعي" للملك الأردني و"ولاء الشيعة العرب للخارج" للرئيس المصري، و "مشروع تشييع المنطقة" للملك السعودي، فكان الرهان على تركيا السنية لصد النفوذ الإيراني في المنطقة، غير أن تركيا الواعية بخطورة الملف المذهبي لم تنساق لمثل هذا الدفع المشبوه ، واستمرت تنشد مصالحها الوطنية ولكن في ظل استراتيجياتها متعددة الأبعاد، المتميزة بتصفير المشكلات، فكانت على مسافة واحدة من إيران وعرب الاعتدال[2].

---

[1]- حقي اوغور، تركيا وإيران البعد عن حافة الصدام، مقال ضمن سلسلة : تركيا بين رهانات الداخل وتحديات الخارج،إعداد مجموعة باحثين، مركز الجزيرة للدراسات،الطبعة الأولى، 2009، ص230.

[2] – نعيمة فنور، البعد الامني في السياسة الخارجية التركية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الميستر في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة 3 ، 2013،،ص. 123

لقد تزامن الحضور التركي في منطقة الشرق الأوسط مع تعاظم النفوذ الإيراني بذات المنطقة ، وخاصة ما نسجته طهران من شبكة تمتد من العراق إلى لبنان ، وأيضا فلسطين من خلال علاقتها بحركة حماس، وبالنظر إلى عوامل القوة في كل من أنقرة وطهران يجعل من الطابع التنافسي أمرا طبيعيا، خاصة في ظل الرؤية الأمريكية التي تريد أن تخلق نوعا من التوازن بين تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط، في ظل حالة الفراغ الذي أحدثه سقوط النظام العراقي، غير أن العلاقات التركية الإيرانية قد شهدت تحسنا من خلال رفض حكومة العدالة والتنمية أن تكون تركيا ممرا عسكريا باتجاه العراق، وهي الخطوة التي قوبلت بتقدير إيراني رغم تحفظ إيران على علاقة تركيا بإسرائيل وعضويتها في حلف الناتو، كما ارتاحت إيران للموقف التركي الغاضب من إسرائيل في أعقاب اغتيال الشيخ أحمد ياسين، والأمر نفسه بالنسبة لمساعي تركيا وقف إطلاق النار أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان صائفة 2006، كما زادت إيران ابتهاجا بموقف أردوغان في مؤتمر دافوس من خلال المشادات الكلامية التي انتصر فيها لأطفال غزة.[1]

وبالرغم من هذا الارتياح الإيراني، غير أن ذلك لا يعد دليلا على العلاقات المتجانسة، فقد ظلت إيران متوجسة من الوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل، مما اَضطر المسؤولين السوريين لتنظيم زيارات إلى طهران لطمأنتها، فهي متخوفة من إقصائها من الخيارات التركية في المنطقة ، حيث حينما طرحت تركيا مشروع منتدى التعاون القوقازي إثر الأزمة الجورجية، انزعجت طهران من هذه الخطوة ، وبرمج وزير خارجيتها آنذاك زيارات مكوكية لدول المنطقة لاستطلاع وضعية التحرك التركي.[2]

---

[1] - لحسن الطبي مرجع سابق ص 217

[2] حقي اوغور، المرجع السابق،ص236.

وبالرغم من نقاط الخلاف التي يفرضها طابع التنافس الإقليمي غير أن الثابت في السياسة التركية أنها لا تعمل على إضعاف إيران، لأن ذلك مناقض لسياسة تعدد الأبعاد التي تنتهجها، ولأنها لا تريدها خصما فقد أبرمت معها إتفاقات اقتصادية في مجالات النفط والغاز والكهرباء وغيرها، كما وقفت تركيا إلى جانب إيران في معضلة ملفها النووي ،رغم توجسها من مستقبل مفاعلها النووي في منطقة الشرق الأوسط، إلا أنها عارضت الطرح الأمريكي بعزل إيران ومحاصرتها اقتصاديا، ورفضت إستخدام أراضيها لأي عمل عدواني على إيران ، كما اقتضت المصلحة التركية شيئا من التنسيق بخصوص خطورة التهديدات التي تهدد أمنها القومي من خلال المشكلة الكردية، والتي تمثل أرضية مشتركة بين طهران وأنقرة، خاصة بعد الإحتلال العراقي وتعاظم التواجد الكردي في شماله ، وأيضا نفوذ حزب العمال الكردستاني وما يشكله من تهديد للبلدين ،وهو ما أدى إلى تعاون أمني إستراتيجي ،وقعت إيران وتركيا بموجبه اتفاقا أمنيا ،صنف بموجبه حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية[1] كما وجدت إيران في تركيا نافذة محايدة تطل بها على المجتمع الدولي، وقد استغلت تركيا هذه الرغبة في تدعيم المقاربة الأوربية مع إيران، وتولت محاولة إقناع إيران بقبول سلة الحوافز المقدمة من الدول الكبرى لوقف تخصيب اليورانيوم ، مضطلعة بدور الوسيط الفاعل بين إيران والغرب.

ويمكنا أن نخلص بأن العلاقات التركية الإيرانية بالرغم من طابعها التنافسي في منطقة حيوية مثل الشرق الأوسط قد شهدت نوعا من التحسن بوصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا، وقد تجلى ذلك من خلال الموقف الصريح لأردوغان حينما صرح في الولايات

---

[1] – دنيا، بوعشرين، التنافس الايراني التركي من اجل السيطرة والنفوذ في منطقة الشرق الاوسط (2002– 2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر 3 ،2013،ص.36

المتحدة الأمريكية موجها حديثه للدول الغربية بالقول " إنه ليس من العدل أن تمتلكوا أنتم ميئات الأسلحة النووية بينما تقولون لإيران لا تفعلي ذلك" خاصة أن إيران تصرح بأنها لا تريد إنتاج سلاح نووي، وإنما اكتساب التكنولوجيا لإنتاج الطاقة.

ولا أدل على تحسن هذه العلاقة من وجود رجب أردوغان بطهران في الوقت الذي كانت تتعالى فيه أصوات التهديد ضد إيران، وفي نفس الفترة يقوم الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بزيارة لتركيا ، لتتواصل زيارات الهيئات التابعة للبلدين تفعيلا لمجالات التعاون الاقتصادي بين البلدين.[1]

الا ان العلاقات التركية الايرانية بدات تشهد فتورا ملحوظا تسبب فيه الخلاف حول الملف السوري وما شهده من تطورات، فتركيا وعلى الرغم من المصالح المباشرة مع نظام بشار الأسد وتطابق الرؤى والأهداف بينهما، إلا أن تركيا اتجهت نحو الدول الخليجية ولا سيما مع قطر والسعودية لإسقاط النظام السوري وتمكين الإخوان المسلمين من الحكم والمدعومة من قبلهم ، فكان سبباً مباشراً في تعميق الخلاف التركي الإيراني حول سوريا، وهذا ما حصل بينهما في سبيل تعزيز المكانة الإقليمية لكل منهما في المنطقة، إذ تريد إيران إبقاء نظام بشار الأسد في الحكم، وأعلنت الدعم الكامل للنظام السوري وخاصة أنهما على علاقات متميزة منذ أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، بينما تصر تركيا على رحيل الأسد عن حكم سوريا، ولهذا قامت بدعم المعارضة المسلحة في سعيها لتغيير نظام الحكم في سوريا وما تنظيمها مؤتمر "المعارضة السورية من أجل إسقاط النظام السوري إلا دليلاً على ذلك.

و عليه انتقل الصراع الإقليمي بين إيران وتركيا على سوريا إلى حرب وكالة بين الأطراف المؤيدة لبقاء الأسد وآخرين ساعين للإطاحة به ، فلهذا توسعت م عطيات الحرب في سوريا

---

[1] – ناصر،الدسوقي المحددات الامنية في السياسة التركية الايرانية، مجلة ،الجسور السياسية، لبنان، العدد 19،ص8

لتدخل في إطار صراع دولي بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين روسيا التي تعتبر من الحلفاء التقليديين لسوريا وصراع إقليمي بين إيران وحلفاءها وتركيا ومؤيديها من الدول الخليجية.[1]

المطلب الرابع – العلاقات التركية الإسرائيلية بين التوتر والتطبيع

تعتبر تركيا ثاني دولة إسلامية تعترف بالدولة الاسرائلية بعد إيران الشاه في 28 مارس 1949 متاثرة في ذلك بفكر السياسة الأتاتوركية ، والذي يتميز بتوجه تركيا نحو الغرب ، وقد اخذت العلاقات بين تركيا وإسرائيل في التطور خلال خمسينيات القرن العشرين.

وكان لاندلاع الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973 تأثيرا مباشرا على العلاقات التركية الإسرائيلية، فكان الموقف التركي متطابقا مع المواقف العربية حيث طالبت بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية واعترفت بالحقوق الشرعية للفلسطينيين وفي عام 1974 صوتت تركيا لصالح القرار الدولي رقم 3379 الذي يعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية. فتركيا استعملت سياسة الحياد الحسن مع الصراع العربي الإسرائيلي مما يجعلها قادرة على التعبير عن تضامنها مع الدول العربية والفلسطينيين من جهة و على توطيد علاقتها مع الإسرائيليين من جهة أخرى. وفي فترة الثمانينيات كانت العلاقات التركية الإسرائيلية متوترة حيث وصلت حدتها بإنهاء مهام القنصلية العامة التركية في إسرائيل في 28 أوت 1980 وكان ابرز أسبابها ضم إسرائيل للقدس[2] .

---

[1] .المرجع السايق ،ص.9

[2] – فليب روبنس، ترجمة ميخائيل نجم الدين، تركيا والشرق الأوسط، (قبرص، دار قرطبة للنشر والأبحاث، 1993)، ص. 98.

ومع بداية التسعينيات شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية انتعاشا كبيرا ساعد على ذلك عدة عوامل دولية أهمها انتهاء الحرب الباردة وإقليمية تمثلت في تدهور العلاقات مع دول الجوار العربي سوريا والعراق بسبب الخلافات حول قضيتي المياه والأكراد

وباستلام احزب العدالة والتنمية الحكم فرض واقع جديد يقضي بان تركيا دولة لها مصالحها الخاصة التي يجب أن تحافظ عليها وأن تركيا تتعامل مع الدول الأخرى على أساس الندية وليس التبعية.

حيث ظهر نوع من التدهوُر في العلاقات التركية – الإسرائيلية مع تولّي حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002، وانتهاج خطّ واضح مُضادّ لإسرائيل. حيث تزامن ذلك مع انتفاضة الأقصى، وقد عبّر أردوغان مرارًا خلالها عن انتقاده الشديد لإسرائيل، غير انه طرأ تحسّن ما عام 2005، حين تبيّن أنّ هناك إمكانية لتنفيذ الانسحاب من غزّة وشمال الضفة الغربية. وخلال شهر مارس 2005، زار وزير الخارجية عبد الله غول إسرائيل للمرة الأولى.[1]

وفي عام 2007 كان بداية تحول في الموقف التركي نحو إعادة احياء العلاقة مع إسرائيل مع المحافظة على المواقف المبدئية لحزب العدالة والتنمية من القضية الفلسطينية. فكانت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى أنقرة في فيفري 2007 وزيارة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيراز في نوفمبر من نفس العام وإلقائه كلمة أمام البرلمان التركية نقطة تحول كبرى في العلاقات الثنائية بين البلدية في ظل حكومة تتسم بانتمائها الإسلامي.[2]

---

[1] – هداس،هروش ، تاريخ العلاقات بين تركيا واسرائيل، على الرابط :
file:///C:/Users/PROTECH/Desktop شوهد بتاريخ 2017/03/13 ، الساعة 20.55

[2] - مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية 2007-2008،تحرير أحمد يوسف أحمد(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2009)، ص 60-74
. - 1

غير أن العلاقة عادت للتدهور من جديد خلال العدوان الإسرائيلي على غزة في 2009 حيث اتهمت تركيا إسرائيل بارتكاب إبادة في حق المدنيين، حيث قامت تركيا باجراء مناورات مع سوريا للمرة الاولى في تاريخ علاقة البلدين، ثم بلغت العلاقة التركية الاسرائلية أقصى درجات التوتر حينما قررت تركيا إلغاء مشاركة إسرائيل في مناورات نسر الأناضول في أكتوبر 2009 ، غير أن الحكمة الإسرائيلية لم تتخذ أي رد فعل تصعيدي تجاه أنقرة ، مكتفية بالرد الأمريكي القاضي بوقف مشاركة أي جزء من قوات الناتو في المناورات التي تعتزم تركيا القيام بها.[1]

وقامت بإلغاء مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي في المناورات المشتركة في نوفمبر 2009، وقد شكلت هذه الخطوة صدمة كبيرة لإسرائيل ، لتزيد الأمور سوءا عقب النقاش الحاد بين اردوغان و بيراز في منتدى دافوس الاقتصادي يوم 29 جانفي 2009.

و على اثر الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية في ماي 2010 الذي كان يحمل مساعدات إنسانية إلى غزة أدى إلى تأزم العلاقات أكثر بين البلدين وعرف الهجوم استشهاد نشطاء أتراك ، حيث سحبت تركيا سفيرها من تل أبيب ومنعت الطائرات الإسرائيلية من استخدام المجال الجوي التركي' ومطالبة تركيا إسرائيل بتقديم اعتذار رسمي[2] .

وبعد قطيعة دبلوماسية استمرت ست سنوات و في 26 جوان 2016، ثم توصل الطرفين إلى توقيع اتفاق التطبيع بعد حوالي ثلاث سنوات من المباحثات بين الطرفين والذي سبقه القبول الإسرائيلي بشرط الاعتذار في مارس 2013 والذي طالبت به تركيا كشرط قبل أي محادثات، كما وافقت على دفع تعويضات لعائلات ضحايا الاعتداء على سفينة "مرمرة"

---

[1] –سمية، حوادسي،العلاقات التركية الاسرائلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014 ،ص.83

[2] – جمال، عبد العالي، الرجع السابق ،ص.. 123

وعلى تمكين تركيا من تقديم المساعدات الإنسانية لقطاع غزة عبر الموانئ الإسرائيلية، كما ستسهم تركيا في حلِّ أزمة الكهرباء ومياه الشرب في قطاع غزة.

غير أن الاتفاق أثبت صعوبة المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي خاصة فيما يتعلق بموضوع فكِّ الحصار على غزة و الذي تعتبره إسرائيل جزءًا من إستراتيجيتها الأمنية[1]، كما أثبت أن الضغوط الإقليمية قد تضطر الأطراف إلى تقديم تنازلات متبادلة من أجل تحقيق مصالحها.

ويمكن التأكيد إن ضعف الثقة أو انعدامها بين الطرفين ما زال موجودًا حيث يرى الإسرائيليون أن الأزمة لم تكن لأسباب دبلوماسية بحتة بل هي مرتبطة بفكر وإيديولوجيا القيادة التركية، لذلك فإن هناك شكوكًا مثلًا في مدى تحقيق تعاون أمني وعسكري وثيق مما يشير إلى أن إسرائيل سوف تستمر في العمل على توفير بدائل عن تركيا، كما يعزِّز عدم الثقة وجودُ ليبرمان على رأس وزارة الدفاع، وهو أحد المعارضين لاتفاق المصالحة مع تركيا إضافة أن هناك شعورًا أكبر في إسرائيل بأن تركيا هي من تحتاج إسرائيل بشكل أكبر وأن إنجاز الاتفاق بتحقيق نسبي أكبر لصالح الشروط التركية يُعد إنجازًا تركيًّا [2].

وفي نفس سياق الثقة المتدهورة وحيث تحاول تركيا أن ان يكون لها حضور في القضية الفلسطينية، وقد حاولت بشكل جدي تخفيف الحصار عن قطاع غزة وما زالت متمسكة بعلاقاتها مع حماس، فإن هناك دعوات في إسرائيل لتكثيف العلاقة وتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني الذي تخوض تركيا معه حربًا حقيقية حاليًّا في مدن الجنوب الشرقي التركية ، وفي ذات السياق وكما أكَّدت تركيا للفلسطينيين أنها لن تتخلى عن العلاقة معهم

---

[1] -هداس، هروش، المرجع السابق

[2] - سميح، جبايلي، علاقة الارتياب في المسار التركي الاسرائيلي ، مجلة الرواد، تونس العدد 61 ، 2016 ،ص 64

حاولت إسرائيل أن تلعب نفس الدور مع قبرص إذ قام نتنياهو بالاتصال بالرئيس القبرصي وأطلعه على الاتفاق وأكَّد له عدم تأثيره على العلاقات الإسرائيلية–القبرصية .

تجدر الإشارة إلى أن الاتفاق ربما سيوفر مكاسب مشتركة للطرفين فيما يتعلق بالتنسيق في الشأن السوري وفي مواجهة داعش، وسيخفف من الأعباء والضغوطات على كاهل الدبلوماسية التركية، وقد يكون مقدمة لدور تركي يعمل على ترجيح الحلول السياسية على المواجهة العسكرية أو يعمل على تهدئة الأمور لمنع حدوثها أو إنهائها.[1]

[1] - نفس المرجع ،ص.65

المبحث الثالث: تحولات السياسة الخارجية التركية على محور القوى العظمى

المطلب الأول : العلاقات التركية الأمريكية

لقد حرصت الولايات المتحدة طيلة نصف قرن مضى عل ى توطيد علاقتها بأنقرة ودعمها عسكرياً واقتصادياً. وقد توطدت العلاقات بين البلدين خلال مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، خاصة في ظل تكثيف الولايات المتحدة لوجودها في منطقة الشرق الأوسط عقب حرب الخليج الثانية عام 1990، وأثناء مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، زادت أهمية تركيا كطرف رئيسي في إطار ما عُرف بـ"الحرب علي الإرهاب". حيث مع تفعيل المادة من معاهدة الدفاع الخاصة بحلف الناتو والتي تفرض علي جميع الأعضاء في الحلف تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدواناً خارجياً. وفي ظرف قياسي قامت تركيا بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية للشروع في الحرب أفغانستان.[1] .

- **تقلبات العلاقة الأمريكية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية**

ويمكن القول أن متغيرا أساسًا ساهم في إعادة تشكيل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في مرحلة ما بعد 11 /سبتمبر 2001م، استئثار أول حزب ذو مرجعية إسلامية بالحكم في تركيا ، فقد تمكن حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان من الحصول على الأغلبية في الانتخابات البرلمانية التركية من عام 2002م، مما أعطاه اليد العليا في تشكيل الحكومة التركية وذلك لأول مرة منذ قيام تركيا المعاصرة عام 1923م.

---

[1] – العلاقات الامريكية التركية، موقع المعرفة، على الرابط: http://www.marefa.org
شوهد بتاريخ 2017/03/12 ، االساعة 14.23

وهنا يمكن رصد ثلاثة ملامح أساسية مثلت تحولًا مهمًا في نظرة تركيا لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية حسب رؤية حزب العدالة والتنمية [1]:

اولا– ، عدم إعطاء امريكا "صك على بياض "في توظيف تركيا لخدمة مصالحها وسياساتها في الشرق الأوسط على غرار ما كان عليه الحال إبان عقد التسعينيات من القرن الماضي.

ثانيا – إعادة التفكير في البيئة العربية بعيدًا عن منظور العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ما يعني التحلل نسبيًا من ضغوطات الأخيرة من أجل تقوية العلاقات مع الدول العربية.

ثالثا– الدفع باتجاه تحميلها جزءًا من أعباء انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

ولهذا سعت الدولة التركية في ظل حكومة العدالة والتنمية إلى تأطير علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقًا من المصالح المشتركة بينهما، وليس كدولة متعهدة بتقديم خدمات لها، لذلك برزت تصدعات في السياسة الخارجية أخذت في الظهور بين الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة الرئيس الأمريكي السابق "جورج دبليو بوش "والرئيس الحالي" باراك أوباما" وتركيا في عهد حكومة العدالة والتنمية"؛ حيث كان لكل منهما وجهات نظر مختلفة بشأن النهج الأمثل في حل المشكلات والقضايا الإقليمية[2].

وإذا كانت العلاقات الأمريكية – التركية قد شهدت توتراً طيلة فترتي الرئيس بوش، إلا أن ذلك لم يمنع الإدارة الأمريكية من أن تستمر في النظر لتركيا كحليف إستراتيجي مهم لا يمكن التفريط فيه مهما وصلت درجة الخلافات معه .وقد زاد من ذلك، التحول الذكي الذي

---

[1] – **جمال، عبد العالي، مرجع سابق ،ص. 186**

[2] – **العلاقات الأمريكية التركية ، المرجع السابق**

مارسته حكومة "العدالة والتنمية" في سياساتها الخارجية بإعطاء مزيد من الاهتمام للشرق الأوسط باعتباره أحد المنافذ المهمة لتركيا في حال رفض الاتحاد الأوربي عضويتها به .

ومن هنا برز الاهتمام الأمريكي بالدور التركي في المنطقة رغم حصول اختلافات في وجهات النظر بخصوص العديد من القضايا والتطابق في بعضها وهو ما سنبرزه من خلال ما يلي :

أولا- أهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية :

وقد بدا واضحاً أنه كلما زاد انخراط تركيا في ملفات الشرق الأوسط، كلما ازداد الطلب الأمريكي عليها وارتفعت أسهمها كحليف يجب استرضاؤه والاعتماد عليه.

وبناءا على الاعتبارات سالفة الذكر رأت واشنطن أن بإمكان تركيا أن تلعب دوراً مهما في أكثر من جبهة، وقد نشطت تركيا بشكل واضح خلال السنوات الثماني الماضية كي تخلق لنفسها حيزاً معتبراً في الشرق الأوسط، ووسعت من دوائر حركتها الخارجية، وقد شجعتها واشنطن على ذلك حيث رأت أن الدور الجديد لتركيا في الشرق الأوسط من شأنه أن يحقق لها مزايا عديدة ليس أقلها ما يلي [1]:

- خلق توازن إستراتيجي بين تركيا وايران في الشرق الاوسط وذلك في ظل حالة الفراغ التي خلّفها سقوط نظام صدام حسين.
- محاولة الاستفادة من الدور التركي في تحسين الصورة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد غزو العراق.
- الاستفادة من الدور التركي في الحفاظ على وحدة العراق من خلال استخدام الفزاعة الكردية مع أنقرة، خاصة وأن الولايات المتحدة باتت تخشى من أن تقسيم العراق

[1] - المرجع السابق

سيؤدي حتما إلى تمدد النفوذ الإيراني أكثر في العراق، فضلا عن حصول تداعيات أمنية تطال عموم المنطقة وتمس المصالح الأمريكية في الصميم.

- الاستفادة من العلاقات الجيدة التي تربط تركيا بكل من سوريا واسرائيل من أجل تحقيق اختراق في العلاقة بين الطرفين عبر توفير "قناة خلفية" لإدارة المفاوضات بين الطرفين.
- الاستفادة من احتمالات قيام تركيا للعب دور الوسيط بين إيران والمجتمع الدولي وربما الولايات المتحدة لاحقاً.

ثانيا– قضايا الاختلاف بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية

ولان تركيا أصبحت تعتبر نفسها صاحبة رؤية مستقلة وفق مقارباتها الهادفة إلى التأسيس لمرحلة الدولة الإقليمية، ولم تعد الدولة التابعة التي تنتظر الأوامر ومن هذا المنطلق ظهرت مجموعة من القضايا التي أصبحت محل اختلاف بينها وبيت الولايات المتحدة الأمريكية ،

شهدت –ولا تزال– العلاقات الأمريكية التركية منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحُكم في نوفمبر من عام 2002 م، العديد من الخلافات بشأن عدد من القضايا الإقليمية، ولعل أهمها على النحو الآتي:

1– الوضع في العراق : كانت تمثلت بداية الخلاف الأمريكي التركي بشأن الوضع في العراق في رفض مجلس النواب التركي في مارس 2003م، السماح للقوات الأمريكية بالعدوان العسكري عبر أراضيه، فقد أبدت واشطن استياؤها من هذا الرفض عبر نائب وزير دفاعها –آنذاك– بول وولفوتنز – الذي وبّخ قيادة حزب العدالة والتنمية علنًا لعدم قدرتها على حشد النفوذ الكافي تلبية لرغبتها، وقد كان قرار الرفض أهم مؤشر على التغير الذي

طرأ على العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا،، و يمكن تلخيصها تداعياتها في زيادة مساحة التوتر وعدم الثقة بين الدولتين والتي كانت قد بدأت مؤشراتها مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم قبل شهور قليلة من العدوان على العراق. وإثارة الشكوك الأمريكية تجاه تركيا بوصفها حليفا إستراتيجيا يمكن الاعتماد عليه وقت الأزمات، وكنتيجة لذلك تأجيل الولايات المتحدة الأمريكية إعطاء تركيا قرضًا ماليًا وصلت قيمته 8.5 مليار دولار أمريكي، فضلًا عن رفض واشنطن نشر قوات تركية في العراق للمساعدة في جهود الإعمار، واستمر التباعد الأمريكي التركي بشان العراق أيضا من خلال دعم تركيا لتكتل اياد علاوي في انتخابات 2010 معارضة نوري المالكي الذي تؤيده أمريكا وتعتبره تركيا رجل طهران في العراق.[1]

2- المشهد السوري : شهدت العلاقات التركية السورية منذ مجيء حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، نقلة نوعية على مستوى العلاقات الدبلوماسية والإقتصادية، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لعزل سورية، كونها انها تمثّل تحديّا لسياساتها في الشرق الأوسط . ، وحينما اندلعت الانتفاضة السورية في مارس 2011 م، ولإحتواء تداعياتها طلبت الحكومة التركية من الحكومة السورية التجاوب مع مطالب الشعب السوري، ولكنها رفضت واستمرت في ممارسة القتل والتنكيل بالمتظاهرين السوريين. حينها، وتحديدًا في أكتوبر عام 2011م، دعا رئيس الوزراء التركي السابق ورئيس الجمهورية الحالي رجب طيب أردوغان، الرئيس السوري بشار الأسد بالتنحي عن الحكم.

أن الانتفاضة السورية جسدت أكبر المشاهد الخلافية التي حازت اهتمام الدولتين، وبشأن أسلوب التعامل معها فبالنسبة لتركيا لم يكن لديها اقتناع متماسك بأن الولايات المتحدة

---

[1] – كرم، سعيد ، تناقض المقاربات التركية الأمريكية وأثرها على الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 198 ، 2016 ،ص. 27

الأمريكية ترغب بشكل جدي في تغيير الحكم في سورية على الرغم من تصريحات رئيسها "باراك أوباما" بداية الانتفاضة السورية بأن حكم الرئيس بشار الأسد قد فقد شرعيته. فهي تفضل بقاؤه على جلب الإسلام السني المتحالف مع تركيا الغير مرحب به إسرائيليًّا، والذي سيشكل خطرًا– كما تدعي الولايات المتحدة الأمريكية– على مكونات المجتمع السوري غير سنية. لذلك رفضت –ولا تزال– ترفض أي مقترح قد يتضمن حظرًا جويًا أو منطقة آمنة للمدنيين.

كما اتسع الاختلاف في مصادر التهديد في الصراع السوري حيث ترى واشنطن أن تنظيم "داعش"هو المصدر الأساسي لتهديد الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، فإن تركيا رأت أن حكم الرئيس بشار الأسد هو الخطر المباشر على أمنها وأساس الإرهاب في سورية. فتركيا حتى هذه اللحظة الراهنة– ترفض دخول الحرب ضد تنظيم الداعش إلا وفق شروطها. وهي إسقاط حكم الرئيس بشار الأسد وفرض منطقة حظر جوي وإيجاد منطقة آمنة للمدنيين السوريين داخل سورية[1].

4– البرنامج النووي الإيراني : شهدت العلاقات التركية الإيرانية في عهد حكومة العدالة تقدمًا ملحوظا، هذا التقدم لم يلق استحسان الولايات المتحدة الأمريكية، الذي صنفت إيران ضمن محور الشر والمتحدية لسياساتها في منطقة الشرق الأوسط. وإذا كانت ثمة مخاوف تركية من الطموح النووي الإيراني، وما قد يؤدي إليه من خلل في التوازن الإقليمي ليس قطعًا في مصلحتها، فإن أنقرة لم تكن مع أطروحات تغيير النظام الإيراني التي انطلقت منها القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] – المرجع السابق،ص.31

كما كانت تركيا باستمرار ضد فكرة استخدام الخيار العسكري لمعالجة أزمة البرنامج النووي الإيراني، وقد عبرت عن مخاوفها صراحة للولايات المتحدة الأمريكية من تكرار المشهد العراقي في إيران ما قد يخل بالوضع الإقليمي تمامًا.

غير انه مع مشهد الربيع العربي الذي انطلق من تونس في عام 2010م، واندلاع الإنتفاضة السورية في مارس 2011 م، تغيرت وجهة النظر التركية من البرنامج النووي الإيراني، وهو التغير المرتبط بالقضية السورية ، حيث استجابت تركيا للعقوبات الغربية من خلال تخفيض وإرادتها من النفط الإيراني[1].

5-التقارب التركي مع حركة المقاومة الإسلامية حماس : ففي الوقت الذي كان الغرب يفرض فيه حصارًا ماليًا على حكومة حماس عقب فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006م، كان رئيس الوزراء السابق لتركيا أحمد داود أوغلو يتسقبل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في أنقرة، وهي خطوة سببت غضبًا أمريكيًا وإسرائيليًا على السواء نظرًا للعلاقات الإستراتيجية التي تجمعها مع تركيا.

وظهر بوضوح التحول في الموقف التركي من القضية الفلسطينية أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة في أواخر عام 2008م، فقد وجه الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان انتقادات شديدة اللهجة إلى إسرائيل، واتهمها بارتكاب جرائم حرب في غزة، بل ودافع عن حركة حماس.

6 -**التحولات في مصر** : أنتجت ازاحة الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي عن سدة الحكم في 3تموز/يوليو2013م، تباينًا جديدًا بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية. فقد أوضحت الأولى أنها لا ترى في الإطاحة بالرئيس المصري المنتخب ديمقراطيًا

---

[1] - **جمال، عبد العالي، مرجع سابق ،ص.188**

وتجريم قاعدته السياسية من الإخوان المسلمين أمرًا مبررًا أو مشروعًا. واعتبرت ما حدث في مصر على انه انقلاب عسكريّ، الأمر الذي أدى إلى تأزم العلاقات المصرية التركية حتى يومنا هذا .أما الثانية فقد اتبعت خطًّا أكثر حذرًا ،متقبّلة ما يحدث في مصر، رغم بعض كلمات الأسف إزاء قتل ألاف المتظاهرين المؤيدين للرئيس الأسبق محمد مرسي في ميداني "رابعة والنهضة". الموقف الأميركي من الانقلاب يدل على دعمها له كما دعمته ورحبت به معظم الدول العربية وعارضته بقوة تركيا[1]

ثالثا – مستويات التناغم الأمريكي التركي

رغم وجود العديد من القضايا محل الخلاف في العلاقات الأمريكية التركية كما أسلفنا غير أن هناك ملفات أخرى تلعب دورا مهما في رسم طبيعة العلاقات التركية الأميركية ، حيث أن مستوى التطابق في وجهات النظر ظهر جليا على مستوى ملفين اثنين :

1 –الملف الكردي والموقف من حزب العمال الكردستاني حيث لعب هذا الموقف دوراً مهما في توثيق العلاقات بين واشنطن وأنقرة .فالولايات المتحدة تدعم الموقف التركي من الحزب وتعتبره منظمة إرهابية .ويتأسس الموقف الأميركي من هذا الحزب على تفهم مخاوف تركيا من أن تؤدي الحرب الأمريكية على العراق التي نجحت في الإطاحة بصدام حسين إلي تشجيع الأكراد علي الانفصال عن العراق وتكوين دولتهم المستقلة في الشمال، وهو ما قد يشجع أكراد تركيا والذين يتراوح عددهم ما بين 15 – 20 % من

[1] – كرم سعيد .مرجع سابق ،ص30

عدد سكان تركيا البالغ حوالي 70 مليون نسمة، على القيام بالشيء نفسه والانضمام للدولة الوليدة .

2 -كما تدعم الولايات المتحدة الأمريكية السعي التركي للانضمام للاتحاد الأوروبي، حيث اعتبرت واشنطن أن التحاق تركيا بأوربا هدفاً أميركياً، ليس فقط بسبب المزايا التي قد تعود علي حليف مهم وإستراتيجي لها من وراء ذلك، وإنما أيضا بهدف أولاً بناء جسر قوى بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية، وثانياً محاولة إحداث توازن إستراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين القوى التقليدية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا والقوى الجديدة الأقرب للحليف الأمريكي مثل تركيا وبعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا [1].

رابعا- المحاولة الانقلابية الفاشلة و هشاشة العلاقة التركية الأمريكية

وعلى الرغم من إن أمريكا أعلنت ، أنها مع الخيار الديمقراطي، إلا أن هناك عدد من المؤشرات تؤكد إن أمريكا وان هي لم تؤيد الانقلاب علنا إلا أنها كانت تنتظر النتائج حتى تقرر الأمر، فهي لم تندد بالانقلاب في بادئ الأمر، والتزمت الصمت، وهذه ليست طريقة أمريكا التقليدية في الدفاع عن حلفاءها، خاصة وان لتركيا والرئيس رجب طيب اوردوغان دور مهم في دعم المصالح الأمريكية في المنطقة، ورغم ذلك

تحاول أمريكا الإمساك بالعصا من المنتصف في موقفها من الانقلاب في تركيا، ففي الوقت الذي يقول وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إن تركيا لها الحق في مقاضاة من

---

[1] -زير، لطيف صادق، العلاقات الأمريكية التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (2002-2011)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الشرق الأوسط، قسكم العلوم السياسية، 2011 ، ص.84

شاركوا في الانقلاب، إلا انه يحذرها من التمادي في العقوبة وذلك انطلاقا من مخاوفه على حقوق الإنسان والديمقراطية والحفاظ على الهدوء والاستقرار في مختلف أنحاء البلاد كما إن أمريكا كانت تنتظر من المنتصر لتقرر موقفها منه على غرار انقلابات تركيا السابقة، والتي كانت تأخذ مصالح أمريكا في الاعتبار[1].

غير ان الحكومة التركية اتهامات رسمية علنية لأمريكا بالتورط بهذا الانقلاب، و تصدر تصريحات متوالية بأن على أمريكا أن تسلم زعيم الانقلاب فتح الله جولن المقيم في بنسلفانيا الأمريكية إلى تركيا، بعد تقديم الحكومة التركية الأدلة الدامغة على تورط جولن بهذا الانقلاب، واثر ذلك صدر تحذير من وزير الخارجية الأمريكي جون كيري للحكومة التركية: "بأن اتهام تركيا لأمريكا بالضلوع في هذا الانقلاب سوف يسيء للعلاقات التركية الأمريكية".

يبدو أن المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا قد أبانت عن هشاشة العلاقات الأمريكية التركية وعن تراجع الرهان الأمريكي وهو ما يفسر الدعم الأمريكي العلني لأكراد سوريا، وهو موقف يعد استفزازي بنظر تركيا، وهو ما أكده الرئيس التركي وفي إحدى خطبه أن على أمريكا أن تختار بين تركيا والأكراد، لهذا فان أمريكا بدأت بإتباع سياسة جديدة مع تركيا وهي سياسة تطويع الحلفاء لمصلحة أمريكا، لهذا نرى إن أمريكا بدأت أتباع سياسة جديدة وهي استثمار الخلافات والصراع في الشرق الأوسط لمصلحتها وعلى أوسع نطاق، حتى لو أدى ذلك إلى تضرر الحلفاء.مدفوعة بجملة من المتغيرات جعلت من أمريكا تغير سياستها تجاه تركيا ومن هذه المتغيرات ، محاولة تركيا استباق الأحداث، وتحسين علاقاتها مع دول الجوار خاصة روسيا والعراق وسوريا، فقد ذكرت التقارير إن رئيس وزراء تركيا

---

[1] – كرم، سعيد، مرجع سابق،ص.30

(بن علي يلدرم) "أعلن إن تركيا تسعى إلى تحسين علاقاتها مع دول الجوار وتترك خلافاتها خلف ظهرها"، هذه السياسة لم ترق لأمريكا واعتبرت ذلك بنظرها تخلي تركيا عن دعم جهود حليفتها أمريكا في المنطقة[1].

المطلب الثاني : العلاقات التركية الأوربية :

إن ما يميز الطابع العام للعلاقات التركية الأوربية من خلال صيرورة مساراتها والى يومنا هذا أنها تحكمها جدلية (الاستيعاب والاستبعاد) ، وهذا ما سيتضح من خلال استعراض مسار هذه العلاقة التي تحكمها اعتبارات متعددة ومعقدة .

حيث بعد إلغاء الخلافة الإسلامية أصبح التوجه التركي من خلال منظومة الجمهورية التركية الكمالية يميل إلى التوجه أوربيا والسعي للاندماج في المنظومة الأوربية ، وهو ما يفسر الانضمام التركي لمختلف المنظمات الأوربية مثل حلف الشمال الأطلسي والشوق الأوربية المشتركة وتوقيع الاتفاقات التجارية ، حيث كانت أولى الشراكات مع الاتحاد الأوربي عام 1963 ثم أخذت العلاقة التركية الأوربية تمر بالعديد من المحطات.[2]

وبالمجمل يرتبط الاتحاد الأوروبي وتركيا بعلاقات يشوبها الالتباس منذ أكثر من نصف قرن، بدءا من اتفاق الشراكة الموقع في 12 سبتمبر 1963، وصولا إلى تحريك آلية الانضمام إلى أوروبا في ظل أزمة المهاجرين الضاغطة.

ولأن تركيا كانت تنظر إلى أوربا على أنها نموذج للتطور والارتقاء المدني فقد بدأت تطرح مسالة الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، وقد ظلت هذه المسالة مطروحة على مستوى

---

[1] - حمد ، جاسم ، العلاقة التركية الامريكية بعد الانقلاب الفاشل، موقع شبكة النبأ المعلوماتية، على الرابط : http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7408 ، شوهد بتاريخ 2017/04/03،الساعة،16.11

[2] - لحسن ،طبي ، السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني فترة حكم حزب العدالة والتنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015 ، ص،159

العلاقات التركية الأوربية منذ أن أعطيت لتركيا صفة العضو المرشح للانضمام للاتحاد عام 1999 ، ومن ثم بدأت المطالب الأوربية بإحداث إصلاحات في الداخل التركي تمكنها من الانضمام إلى الاتحاد الأوربي ، ورغم تحمس الطرف التركي غير انه شعر بخيبة الآمل بسبب تعذر تحقيق الشروط الأوربية.

- **حزب العدالة والتنمية ومسار العلاقة الأوربية التركية :**

وحينما وصل حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا بدأت معادلة العلاقة الأوربية التركية في التغير من خلال مقاربة تركية جديدة في العلاقة بالطرف الأوربي ، وفيما يلي نستعرض ملامح هذه العلاقة سواء من خلال مسار الترشح للانضمام للاتحاد الأوربي أو من خلال مسارات إقليمية أخرى، من خلال استعراض لمسار هذه العلاقة منذ العام 2002 تاريخ وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم والى العام 2016.

1 -المقاربة التركية الجديدة ومسعى الانضمام للاتحاد الأوربي

وبحصول متغير داخلي جديد تمثل في اعتلاء حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم في البلاد ، حيث عكس هذا المتغير نظرة جديدة حول مسالة الانضمام للاتحاد الأوربي، حيث يرى منظر السياسة الخارجية التركية في هذه المرحلة البروفيسور داود اوغلو أن مسار الانضمام بدأ بالفهم الخاطئ لنمطية العلاقة بين الطرفين وأن هناك مشكلات تعترض سياق هذه العلاقة، و في مقدمتها أن العلاقة التركية– الأوربية ينظر إليها على أنها بين طالب ومطلوب غير أن الأصح في رأيه أنها أصبحت بين مسارين متجددين يتمثلان في كون تركيا أصبحت تشهد تحولات شملت جميع الأطر والاتحاد الأوربي تجاوز خلافاته

الداخلية ، ويرى داود اوغلو أن هذه العلاقة محتمل أن تتعرض لتدهور بسبب التوجهات الإقليمية الجديدة لكل من تركيا والاتحاد الأوربي.[1]

ومن خلال التحليل سالف الذكر تبين أن تركيا بقيادة العدالة والتنمية لا تزال تمتلك حماس الانضمام للاتحاد الأوربي، وهو ما تجسد في الواقع المحلي التركي من خلال الإسراع في وتيرة الإصلاحات المطلوبة أوربيا وهو بذلك مدفوعة بجملة من الأهداف التي يريد حزب العدالة والتنمية تحقيقها ومنها :

1 –أن الإصلاحات فرصة للتخلص من سيطرة العسكر على المشهد السياسي التركي

2 –تحقيق مسعى الدولة القوية الإقليمية والدولية في أوربا والعالم الإسلامي.

3 –تحقيق مستوى من الرفاه الاجتماعي الذي سيكون داعم لشعبية الحزب

ولتجسيد ذلك قامت الحكومات المتعاقبة لحزب العدالة والتنمية بحزمة من الإصلاحات لتحقيق شروط الانهضام وذلك بداية من العام 2003.[2] وذلك من خلال إقرار منع محاكمة المدنيين في محاكم عسكرية وتشديد العقوبات على ظاهرة التعذيب وإلغاء العمل بحالة الطوارئ وإلغاء محاكم امن الدولة وحماية حقوق الأقليات وتقليص دور العسكر في الحياة السياسية وتعزيز مكاسب الديمقراطية ومحاربة التعصب القومي الذي اعتبره اردوغان خطوط حمراء سواء على أساس العرق أو القومية أو الدين أو المذهب.

وقد استطاعت حكمة العدالة والتنمية تحقيق مسار إصلاحي، مما جعل الطرف الأوربي يشيد من خلال تقرير اللجنة الأوربية بالتقدم التركي في عملية الإصلاحات والتزامها بمعاهدة كوبنهاغن التي حددت شروط الان ضمام للاتحاد ، وبناءا على ذلك قررت القمة الأوربية

---

[1] – داود اوغلو، المرجع السابق،ص. 583

[2] – لحسن طبي ، مرجع سابق ،ص. 169

المنعقدة في ديسمبر 2004 تاريخ أكتوبر 2005 موعد المباشرة المفاوضات ، حيث تضمنت وثيقة المفاوضات 35 فصلا حيث تم فتح عشرة فصول أخرها فصلان حول قانون الشراكة وقانون الملكية الفكرية في 16 جوان 2005.[1]

2 -التماطل الأوربي وتعثر المفاوضات :

وبالرغم من تلك الخطوات التي قام بها الجانب التركي في مسعاه نحو الإصلاحات غير أن الاتحاد الأوربي اخذ في التماطل بسبب الخلافات التركية مع بعض الدول الأوربية مثل فرنسا التي صرح وزير خارجيتها الأسبق (هوبيرفدرين) : بان تركيا ليست أوربية ، وازداد تشدد الموقف الفرنسي عقب دعوة الرئيس الأمريكي اوباما الاتح اد الأوربي لقبول عضوية تركيا بالاتحاد الأوربي حيث جاء الرد الفرنسي على لسان ساكوزي في مقابلة تلفزيونية مؤكدا كان دائما ضد هذا الدخول ولا ا يزال يعارضه ، وكذلك الشأن بالنسبة للمستشارة الألمانية ميركل التي أشارت لخلافات بهذا الشأن مع الطرف الأمريكي.[2]

وهكذا سرعان ما تعثرت المفاوضات بسبب تغيرت الأجواء السياسية منذ الانتخابات الأوروبية عام 2004 التي شهدت اختراقا للحركات الشعبوية المعارضة لانضمام تركيا المسلمة إلى الاتحاد الأوروبي .، وجمدت ألمانيا بقيادة المستشارة أنغيلا ميركل التي وصلت إلى السلطة عام 2005، وفرنسا برئاسة نيكولا ساركوزي) 2007- 2012، فتح خمسة فصول جديدة كانت ستجعل من انضمام تركيا واقعا حتميا، واقترح الزعيمان في أيار/مايو 2009 "شراكة مميزة مع تركيا لكن ليس انضماما فعليا ." ، لأنه من الناحية

---

[1] – حسين ، مقلد طلال، تركيا والاتحاد الأوربي بين العضوية والشراكة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26، العدد الاول،2010 ،ص.244

[2] – لحسن طبي /، المرجع السابق،ص. 172

الإستراتيجية وباعتبار الموقع الجيو استراتيجي لتركيا يتمسك الاتحاد بتركيا حيث يشدد الرئيس الفرنسي ساركوزي على ضرورة إشراك تركيا في الاتحاد من اجل المتوسط الذي اقترحه العام 2007 وهو متجسد بالحضور التركي في قمة جوان 2008.[1]

3 –التهديد التركي والانفتاح الأوربي الجديد

وفي إطار مسار التماطل الأوربي لقبول الانضمام التركي جاءت التقارير الأوربية العام 2011 تؤكد ضرورة التريث في القبول بالانضمام وكرد فعل تركي على ذلك صرح رئيس الوزراء التركي في آخر تلك المفاوضات بالقول " إن تركيا تسعى للانضمام لكن من الممكن أن يأتي يوم ترفض فيه أنقرة الانضمام للاتحاد هذا التصريح يحمل دلالة جديدة تتعلق بوجود معطيات جديدة برزت مع قيادة حزب العدالة والتنمية تمثل في المنحى التصاعد الاقتصادي الذي مثل القوة الناعمة لتركيا حيث زادت صادرات تركيا نحو أوربا ، بالإضافة إلى ما أصبحت تتمتع به تركيا إقليميا.

وبعد أكثر من ثلاث سنوات من الجمود، أبدت فرنسا وألمانيا عام 2013 مؤشرات انفتاح. فرفعت باريس الفيتو عن فتح الفصل 22المتعلق بالسياسات الإقليمية وزارت ميركل أنقرة ،وفي كانون الثاني/يناير 2014 زار الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند أنقرة وأعلن أن انضمام تركيا "سيطرح في مطلق الأحوال في استفتاء" في فرنسا[2].

ووسط أزمة المهاجرين الفارين بالملايين من النزاع في سوريا، وقد لجأ أكثر من مليونين منهم إلى تركيا، زارت ميركل إسطنبول في تشرين الأول/أكتوبر 2015 لإجراء محادثات مع القادة الأتراك، وفي الشهر التالي تم التوقيع على خطة عمل في بروكسل بين الاتحاد

---

[1] – **نفس المرجع، ص. 173**

[2] – **المرجع السابق ، ص.73**

الأوروبي وتركيا، تلتزم أنقرة بموجبها بضبط حدودها، فيما يعد الاتحاد الأوروبي بـ"إعادة تحريك" مفاوضات الانضمام ، وفي 14 /ديسمبر 2015، فتح الاتحاد الأوروبي وتركيا الفصل 17 من مفاوضات الانضمام المتعلق بالسياسة الاقتصادية والنقدية[1].

4 -الإنقلاب الفاشل وتوتر العلاقة الأوربية التركية

لقد شهدت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي وبحسب بعض المراقبين، حالة من التوتر تفاقمت بشكل كبير بعد الانقلاب العسكري الفاشل في جويلية 2016 وما تبعها من إجراءات حكومية أسفرت عن اعتقال الآلاف من العسكريين والقضاة والموظفين الحكوميين وإغلاق بعض المؤسسات التعليمية والإعلامية. يضاف إلى ذلك دعوة الرئيس التركي طيب رجب اوردوغان الذي يسعى إلى إحكام سيطرته المطلقة على البلاد، إلى تفعيل عقوبة الإعدام تحت عنوان الحفاظ على الأمن والاستقرار، وهو ما اثار الكثير من الانتقادات وردود الأفعال الغاضبة من قبل بعض المؤسسات والحكومات الحليفة ومنها دول الاتحاد الأوروبي، التي انتقدت بشدة إجراءات تركيا ضد الانقلابيين، ويقول منتقدو الرئيس إن إردوغان يستغل عمليات التطهير الواسعة لشن حملة عشوائية على المعارضة وإحكام قبضته على البلاد ، حيث بالرغم من موقف الاتحاد الرافض للانقلاب، إلّا أنه ما لبث أن استنكر وأدان الإجراءات التركية التي قام بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بعد عملية الانقلاب الفاشل وتجسد ذلك الاستنكار في عدد من التصريحات، منها دعوة كريستيان كيرن، المستشار النمساوي، إلى وقف محادثات انضمام تركيا إلى الاتحاد بسبب

[1] - - جمال، عبد العالي ، المرجع السابق ،ص. 212

قيام أنقرة بحملة تطهير واسعة بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة، معتبرًا أن تركيا تبقى شريكًا مهمًا في قضايا الأمن والتكامل.[1]

تصاعدت حدة تصريحات الطرفين بعد محاولة الانقلاب، ولكنها سرعان ما خفتت حدتها، ويعزى ذلك إلى تغليب الطرفين للمصالح المشتركة بينهما، حيث تظهر التصريحات اللاحقة لمحاولة الانقلاب تلاشي تأثير التصريحات وحدتها. كما تُظهر الممارسات على أرض الواقع تمسك الأطراف بالاتفاقيات بينهما، وخاصة اتفاقية الحد من تدفق اللاجئين السوريين إلى الاتحاد الأوروبي. وبالرغم من وجود بعض نقاط الخلاف في تطبيق مراحل الاتفاق، إلّا أنه يمكن اعتبار الاتفاق فرصة لتعزيز العلاقات التركية الأوروبية، بما يضمن مصالح تركيا المتمثلة بإعفاء مواطنيها من تأشيرة السفر إلى أوروبا، وأيضًا تلبية مصالح الاتحاد الأوروبي المتمثلة في الحد من تدفق اللاجئين وصد الهجمات الإرهابية، إضافة إلى حرص الطرفين على العلاقات والمصالح الاقتصادية بينهما.[2]

المطلب الثالث : العلاقات التركية الروسية

لقد مرتا العلاقات التركية الروسية بفترات تاريخية ميزها التقارب حينا وشيئ من التباعد حينا أخر، متأثرة في كل ذلك بطبيعة المتغيرات الدولية ، ففي فترة الدولة العثمانية وروسيا القيصرية شهدت العلاقة توترات بسبب الطبيعة التوسعية لكل منهما ، واستمر هذا التوتر إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انضمت تركيا رسميًّا

---

[1] - اماني، السنوار، شرخ العلاقات التركية الاوربي بعد الانقلاب الفاشل ، الجزيرة نت ، على الرابط : http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/8/4
شوهد بتاريخ ، 2017/04/22 ، الساعة : 22.10

[2] – المرجع السابق

إلى المعسكر الغربي من خلال عضويتها في حلف شمال الأطلسي، الناتو، عام 1952, وكان سبب الانضمام الرئيسي هو تأمين الحماية من أطماع وتوجهات الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، خاصة ما يتعلق بقضايا المرور من مضيق البوسفور وطلب إنشاء قواعد عسكرية مطلَّة عليه والتنافس على نقل بترول آسيا الوسطى .، وحتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، بقيت المنافسة بين البلدين مشتعلة لكنها اتخذت أشكالاً أكثر دبلوماسية,

شهدت العلاقات التركية الروسية مراحل من لحظات فارقة في مسار علاقاتهما ، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء ثلاثة عوامل: الأول يرتبط بتوجهات القيادة السياسية في الدولتين. والثاني يتعلق بحجم الارتباطات الدولية والإقليمية لكل طرف. والثالث يتحدد في ضوء طبيعة القضايا والمشكلات الخلافية بينهما . وهذا ما سيبرز من خلال ما سنتناوله.

مع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى سُدَّة الحكم في 2002 وانتهاجه لسياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار ومن ضمنها الدول المطلة على البحر الأسود كروسيا طرأ تحسن ملحوظ على العلاقات الثنائية ، وعلى الرغم من أنّ روسيا لم تُخفِ مخاوفها من أن تتجه حكومة العدالة (الإسلامية) إلى دعم المقاتلين الشيشان، فإنّ الدولتين استطاعتا تجاوز هذه المخاوف، وانعكس ذلك على تحسّن العلاقات الاقتصادية بما فيها زيادة استيراد تركيا الغاز الطبيعي الروسي.[1]

[1] – معمر ، فيصل خولي، العلاقات التركية – الروسية: من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014). ص. 28،29

ورغم وجود عدد من الخلافات الرئيسية بين الدولتين اللتين تعدان قوتين مؤثرتين بحكم التاريخ والجغرافيا والنفوذ والانخراط في الشؤون الدولية، إلا أن العلاقات بدأت تتخذ طابعًا تقاربيا أكثر فأكثر منذ 2004 حيث بدأ البعد الاقتصادي وتحديدًا في مجال الطاقة يلعب دورًا مهمًّا في التأسيس لعلاقات إستراتيجية تقود لتقارب سياسي ، ومما يدل على ذلك أن تركيا قد التزمت الحياد قدر الإمكان عندما قامت القوات الروسية باجتياح جورجيا في 2008, كما لم تقم بالمشاركة في العقوبات المفروضة على روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية التي بدأت في نهاية 2013 ولا تزال مستمرة إلى الآن.

وشهدت المرحلة الممتدة من 2004 و 2008، زيارات على مستوى القادة، صاحبها توقيع اتفاقيات، فشمل تعاونهما مجالات الدفاع والأمن والطاقة والاقتصاد ومكافحة الإرهاب.

وحاول كل منهما دفع الطرف الآخر إلى وقف الأنشطة العدائية ضده: سواء تمثلت في قادة الشيشان في تركيا، أو نشاط حزب العمال الكردستاني في روسيا. وأعلنت روسيا عن تأييدها لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وفي المقابل أعلنت تركيا تأييدها انضمام روسيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي. وافتتحتا خط أنابيب (بلو تريم) لنقل الغاز الروسي إلى تركيا، وإلى أوروبا فيما بعد، تحت مياه البحر الأسود، فزاد بذلك دور تركيا بصفتها ناقلاً للغاز.

وتوافقت الدولتان في ذلك الحين على معارضة سياسة الولايات المتحدة لعزل إيران وسورية، وأيضًا معارضة سياستها لتغيير أنظمة الحكم في المنطقة. كما توافقتا على الحفاظ على استقرار منطقة القوقاز، وأجرتا مناورات عسكرية مشتركة عام 2006.[1]

[1] – **المرجع السابق ،ص. 40،41**

وحتى يمكننا الإحاطة بأهم جوانب العلاقة التركية الروسية في عهد حزب العداللة والتنمية سنحاول أن نسلط الضوء على أهم محطاتها لاستجلاء مواطن التوافق والاختلاف في هذه العلاقة تبعا لمقاربات كل طرف :

اولا – المرتكزات التركية في علاقاتها بروسيا

تستند تركيا في انفتاحها على المحيط الروسي إلى مجموعة من الدوافع ولعل ثلاثة أسباب رئيسة وقفت وراء محاولة الطرف التركي الانسجام مع روسيا :

1 –توتر علاقات تركيا مع الغرب، بشقيه الأميركي والأوروبي، حيث امتعضت أنقرة من سياسة الغرب تجاه المسألة السورية، خاصة الدعم الغربي لقوات سورية الديمقراطية الكردية .

2 ـ البعد الاقتصادي الذي يمثّل عاملًا حيويًا في العلاقات الروسية – التركية .

وثالثها، أنّ التدخل العسكري الروسي أنتج في سورية معادلة جديدة على الأرض، رأت تركيا أنّ من الأفضل التعامل معها، في ظل موازين القوى والاصطفافات الإقليمية إزاء المسألة السورية.

3 –ترى أنقرة في تقاربها الاستراتيجي الاضطراري مع موسكو، تعويضًا اقتصاديًا عن انحسار التجارة الإقليمية نتيجة ربيع الثورات العربية، وتدهور السياحة على خلفية الركود الاقتصادي العالمي. ويرتكز هذا التعويض على تبادل تجاري متنامٍ، وتدفق سياحي روسي متعاظم، وتنسيق عالي المستوى في مجال أمن الطاقة ومشروعاته اللوجستية العابرة للقارات.، ومن جهة أخرى، يُمثّل ارتفاع العائد الاقتصادي المتوقع

لأنقرة من الشراكة مع موسكو أحد أسباب حرصها على الانفتاح على الجار الروسي .فاقتصاديًا، تظل روسيا رقمًا صعبًا في معادلة أمن الطاقة لتركيا. [1] حيث إنّ العقوبات الاقتصادية، التي فرضتها روسيا على تركيا بعد حادثة الطائرة، أثرت سلبًا في بعض قطاعات الاقتصاد التركي، منها السياحة والبناء والصادرات الغذائية. وبلغت خسائر تركيا، من جرّاء هذه العقوبات، نحو 10 مليارات دولار، إلى جانب تراجع عدد السياح الروس إلى المنتجعات التركية إلى أكثر من 80 في المائة. إضافة إلى أنّ حاجة تركيا إلى الغاز الروسي كبيرة جدًا، لأنّ 70 في المائة من الغاز الذي تحتاج إليه يأتي من روسيا، وهذا شريان حياة اقتصادية واجتماعية وسياسية للدولة التركية. التي كانت تراهن على أنّ خط أنابيب نقل الغاز الروسي الجديد إليها وعبرها سيمنحها فرصة التحول– مستقبلًا– إلى وسيط كبير لبيع الغاز الطبيعي الروسي، حيث سيمرّ عبرها إلى بلدان الاتحاد الأوروبي.

4 – ممارسة مزيد من الضغوط على الحلفاء الغربيين، الذين خذلوا أنقرة في أكثر من ملف وقضية: ردّات فعلهم الفاترة حيال محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا، والمقاربة الأميركية للحل في سورية، وقد اعتمدت التحالف مع أكراد العمال الكردستاني، ومماطلة الأوروبيين في عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد، وفي تنفيذ التزاماتهم في إطار اتفاق اللاجئين، وإلغاء تأشيرة الدخول عن المواطنين الأتراك الراغبين في دخول فضاء (شينغن)، وكذلك الدعم الخجول الذي قدمه حلف (الناتو) إلى أنقرة

---

[1] - **محددات العلاقات الروسية– التركية وآفاقها ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، على الرابط : http://harmoon.org/archives/4535 ، شوهد بتاريخ ، 2017/03/18 ، الساعة 19.22**

خلال أزمتها مع موسكو، وتقاعس دول الحلف عن مساعدتها في بناء نظام دفاع صاروخي، والضغط عليها للتراجع عن الاتفاق الذي كانت قد وقعته مع إحدى الشركات الصينية في هذا المجال، وجميعها عوامل أثارت استياءً تركيًا من الغرب[1].

ثانيا – أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات الروسية التركية

التوافق في المسائل الاقتصادية على المسائل السياسية الخلافية؛ وهو ما يؤكد أن التفاعل الاقتصادي هو الذي يفرض الجزء الأكبر من محددات العلاقة بين البلدين ، حيث يعد المسار الاقتصادي يعد الرافد الأول لعملية التقارب الروسية–التركية والركن الذي يمنع من تأزم العلاقات أو تدهورها بشكل دراماتيكي, وتكمن أهمية هذا المسار في عدة نقاط رئيسية:

1- .تُعتبر روسيا أهم مورِّد للغاز الطبيعي لتركيا.

2- تمثل تركيا سابع شريك تجاري لروسيا وثاني أكبر أسواق التصدير بعد ألمانيا.

4 -.تركيا هي الوجهة الأولى للسياح الروس؛ حيث يصل تركيا 5 ملايين سائح روسي سنويًا .

4- وجود مستقبل لتبادل تجاري استراتيجي بين الطرفين.

أيضا تنظر موسكو إلى أنقرة بوصفها رئة تنفّس اقتصاديّ، وطوق نجاة إستراتيجيًا لتقليص التداعيات السلبية والموجعة للعقوبات الغربية التي تحاصرها منذ صيف 2014، بجريرة الأزمة الأوكرانية، ولا سيّما بعدما رفضت تركيا أن تتشارك مع الدول الغربية في فرضها أو تطبيقها على روسيا؛ وبكونها، إلى حدّ بعيد، الشريك الوسيط لنقل الغاز الطبيعي

[1] – **معمر الخولي ، مرجع سابق،ص. 41**

إلى أوروبا، إثر فشل مشاريع الطاقة الأوروبية المشتركة، وعليه، يمكن القول إنّ الجانب الاقتصادي يمثّل حجر الزاوية في مسار التقارب التركي– الروسي، حيث تُعدّ تركيا سابع أكبر شريك تجاري لروسيا، إضافة إلى أنها الوجهة الأولى للسيّاح الروس، وثاني أكبر أسواق التصدير بعد ألمانيا بالنسبة إلى شركة "غاز بروم" الروسية العملاقة، في حين تشغل روسيا المركز الثاني بين الشركاء التجاريين الرئيسين لتركيا[1].

ثالثا – مواطن الخلاف في العلاقة التركية الروسية يوجد عدة قضايا تختلف بشأنها المواقف الروسية والتركية، منها الأزمة في سوريا وأوكرانيا وقبرص وكذلك السياسات تجاه الانقلاب في مصر, وفيما يلي محاولة لقراءة هذه الخلافات:

1– الأزمة السورية : تعارض روسيا بشدة إسقاط نظام الأسد في سوريا وترى أنه صاحب السيادة والشرعية وترفض أي تدخل عسكري لإزاحته, وفيما يتعلق بتركيا فإن روسيا تعارض وتحذر تركيا باستمرار من عملية دعم المعارضة السورية ، وتقف روسيا سندًا دوليًّا للنظام السوري، وترى أن الأسد هو رئيس منتخب وتعمل على عدم تبني أي قرار ضده في مجلس الأمن، وقد صوَّتت روسيا بالفيتو ثلاث مرات لحماية النظام السوري ، وعلى النقيض، فقد قامت أنقرة بدعم المعارضة السورية المسلحة بعد فشل الجهود التي بذلها أحمد داود أوغلو في إقناع الرئيس السوري بشار الأسد بالقيام بإصلاحات, كما تطور الموقف التركي بدعوة الناتو لنشر صواريخ باتريوت كإجراء دفاعي بسبب الاشتباكات بين الثوار وقوات النظام على مقربة من الحدود التركية, وهي الخطوة التي رفضتها موسكو ورأت أنه لا مبرر لها.

---

[1] – المرجع السابق،ص.32

وفي إطار السياسة التركية الراغبة في علاقة منطقية مع روسيا حرص أردوغان على طمأنة روسيا في رسالة تحمل نوعًا من التوضيح والندية قائلاً: "إن نشر الباتريوت لا يعني روسيا، ومن الخطأ أن تتدخل روسيا في شأن تركي داخلي، والصواريخ هدفها الدفاع عن أمن تركيا ورغم الخلاف القوي بين البلدين في الملف السوري فإن الطرفين حرصا على عدم إغلاق قنوات الحوار بينهما، وأكدت روسيا أن السبيل إلى تحقيق السلام في سوريا هو الالتزام ببنود بيان جنيف الصادر بشأن سوريا في 30 يونيو/حزيران 2012، كونه يوفر الآلية اللازمة لإنهاء حمامات الدم في سوريا وإقامة حوار وطني ، فيما قدمت تركيا مقترحات تقوم على تسليم الأسد للسلطة وتشكيل حكومة ذات صلاحيات واسعة, وأعلن بوتين في السابق أن "روسيا جاهزة لمناقشة الاقتراحات الهادفة لإنهاء العنف في سوريا". [1]

2- الأزمة الأوكرانية :

يتمثل الموقف التركي الأوَّلي من الأزمة الأوكرانية، بعد قيام قوات عسكرية روسية بدخول شبه جزيرة القرم في مارس/ 2014، في الدعوة لحل الأزمة الأوكرانية من خلال اتحاد سياسي داخلي وتطبيق حزمة إصلاحات اقتصادية شاملة .ويأتي موقف أنقرة في ليعلن الوقوف الكامل مع وحدة الأراضي الأوكرانية وضد أي تدخل روسي؛ وهو ما شكَّل موقفًا استباقيًّا حاسمًا ضد التدخل الروسي في أوكرانيا التي ترى فيها تركيا منطقة عازلة طبيعية مع روسيا.، ومن هنا، جاء الموقف التركي غير الملزم بمشاركة الاتحاد الأوروبي في فرض عقوبات اقتصادية على روسيا؛ فتركيا ليست عضوًا في الاتحاد الأوروبي من جهة ولا تنوي فرض عقوبات على روسيا حيث إن موقفها الحالي يوفر لها فرصًا اقتصادية كبيرة مع

[1] - **عبد القادر ، قاسيلي، مرجع سابق ،ص. 121**

روسيا.، فقد أوقفت روسيا استيراد المواد الغذائية من أوروبا بسبب العقوبات المفروضة عليها جرَّاء الأزمة الأوكرانية, وفتحت الباب أمام الاستيراد من تركيا .

ويبدو الموقف التركي من الأزمة الأوكرانية شبيهًا بالموقف من الغزو الروسي لجورجيا في 2008 ويميل إلى الحل عبر طرق الحوار والتفاهم وينبني على أولويات المصالح التركية, لكنه في ذات الوقت يصدر تحذيرات بشأن التوسع الروسي.

3- الانقلاب العسكري في مصر : لا يخفى على أحد طبيعة السياسة شديدة اللهجة التي تنتهجها الحكومة التركية تجاه الانقلاب في مصر حيث يتلخص موقف الحكومة التركية بالآتي: ما جرى في مصر هو انقلاب عسكري مرفوض ولا يمكن السكوت عنه .وان إبقاء مصر على المسار الديمقراطي مصلحة دولية وأمر ضروري للمنطقة وللعالم . ، وعلى الطرف النقيض ترى روسيا الأمر من زوايا أخرى، فلا مانع لديها من توثيق علاقاتها مع النظام الجديد في مصر الذي يشتكي من تهميش أميركي بل وتستعد موسكو لملء الفراغ بما يتوافق مع مصالحها.[1]

يبقى أن نضيف أن الوضع الحالي لتركيا –وإن كانت ما زالت أقرب إلى المعسكر الغربي– يمكِّنها من لعب دور جيد في الظهور كقوة أكثر استقلالية يمكن أن تلعب دورًا في الدعوة لحل الخلافات من خلال الحوار والقيام بنوع من الوساطة بين روسيا والغرب خاصة فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية, كما يمكنها العمل على تحقيق أكبر قدر من المكاسب حيث يصنع الوضع الحالي لأنقرة فرصًا اقتصادية جديدة ومميزة.

[1] - المرجع السابق،ص. 124

الطلب الرابع: تحديات السياسة الخارجية التركية وانعطافاتها الجديدة

استطاعت تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية أن تحدث تغيرات على مستوى سياستها الخارجية اثر تحولات إستراتيجية مكنتها من لعب ادوار مهمة ومؤثرة على السياسة الإقليمية وإبراز مواقفها على مستوى السياسة الدولية ، غير أن هذه السياسة ومنذ العام 2011 واجهت العديد من المشكلات والتحديات التي أفرزتها التطورات الإقليمية بالإضافة إلى الظروف الداخلية ، وقد تمثلت أولى هذه التحديات في تداعيات ما يعرف بثورات الربيع العربي وما تلاها من تحديات ومشكلات أخرى نجمت عن التفاعل التركي مع بعض التطورات الإقليمية والدولية.

وهي التحديات التي ساهمت في بروزها إستراتيجيات القوى الإقليمية والدولية ، وترتب على ذلك تعالي بعض الدعوات التركية بضرورة إحداث تغيرات في السياسة الخارجية التركية ، وهو ما سنتناوله في هذا المطلب .

أولا- الخلفيات التي تقف وراء التحديات والمراجعات والتحولات المستجدة

على خلفية التدخل الجديد للسياسة الخارجية التركية ، وما حملته التطورات الإقليمية واجهت السياسة الخارجية العديد من التحديات وفي مقدمتها ثورات الربيع العربي في جانفي 2011 ،حيث كانت من تداعيات هذه الثورات حصول تغيرات جيوسياسية في المنطقة العربية لم يقتصر تأثيرها على دول الجوار بل امتد إلى مناطق أخرى فكان لتركيا نصيبها من التأثر بهذه التفاعلات خاصة في ظل ارتباطها بذات البعد التاريخي والجغرافي من الوطن العربي

وبالنظر الى إستراتيجية القوى الإقليمية والدولية المضادة السياسات التركية فقد نتج عن ذلك عدم فاعلية الدور التركي في تحولات الربيع العربي، حيث لم يكن الدور التركي إلا

مرحليا اثر نجاح الثورة التونسية والمصرية والسورية حيث تملكتها رغبة في تعميم نموذج حزب العدالة والتنمية في التغيير الديمقراطي والنمو النماء الاقتصادي على اثر صعود حركات الإسلام السياسي ، لكن بفعل عدة عوامل مثل التدخلات الإقليمية و الدولية خاصة في سوريا وليبيا والي‍تي مكنت وعودة قوى ما يسمى بالثورة المضادة للحكم عام 2013 ، حيث أصبح المشهد السياسي العربي تطبعه الحروب الأهلية والتنازع الداخلي ، وهو م ا أثر لاحقا على السياسة الخارجية التركية ، من خلا ظهور تباينات بين المواقف التركية وحلفائها في الولايات المتحد و أوربا من الأزمة السورية والموقف من الانقلاب في مصر وأيضا بخصوص القضية الفلسطينية في ظل القطيعة بيت تركيا وإسرائيل وما تلاها من إحداث سفينة مرمرة التركية عام 2010 ، وامتدت تلك التباينات إلى مواقف دول الخليج العربي بخصوص الثورات العربي‍ة والإسلام السياسي باستثناء العلاقة مع قطر.[1]

وفي سياق تباين المواقف نسجل تدهور العلاقة التركية الروسية بسبب التدخل العسكري الروسي في سوريا لصالح نظام بشار الأسد وقيام تركيا بإسقاط طائرة روسية اثر تحليقها فوق الحدود التركية السورية في نوفمبر 2015 ، حيث تأثرت العلاقة في جوانبها الاقتصادية والسياسية والأمنية.

كل ذلك تسبب في نوع من التراجع في الدور الإقليمي لتركيا ، وضمن هذا السياق يمكن فهم سبب عزم حكومة بن علي يلديريم على إعادة هيكلة العلاقات الخارجية التركية والعودة

---

[1] - أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية – التركية ، مركز دراسات الشرق الوسط الاردن ، على الرابط : file:///C:/Users/PROTECH/Downloads/Documents/12_4.pdf ،شوهد بتاريخ 2017/04/22 ، الساعة 19.22

إلى سياسة صفر مشاكل، لرفع أي غطاء دولي محتمل لأي تحرك عسكري متوقع داخل صفوف الجيش.[1]

ثانيا– الانعطافة السريعة للسياسة الخارجية التركية قبيل المحاولة الانقلابية

لقد تسبب بعض التفاعلات الإقليمية والدولية التي كانت تقف وراء المشكلات والتحديات التي واجهت السياسية الخارجية التركية قبيل المحاولة الانقلابية حالة من العزلة التي عاشتها الحكومة التركية ، غير ان مبادرات الرئيس التركي اردوغان التي سبقت المحاولة الانقلابية بفترة قصيرة ، والتي مثلت نوع من الانعطاف الخاطف في السياسة الخارجية التركية استطاعت ان تكسر تلك العزلة ، وهو ما حرم الانقلابيين فيما بعد من استغلال تلك العزلة كغطاء دولي لحركتهم الانقلابية، وهو ما يفسر بعض أسباب المحاولة الانقلابية التي استبقها الرئيس اردوغان بما يلي :[2]

1 –إبداء مرونة في التعاطي مع المطالب الروسية لإعادة العلاقات بين البلدين والتي تأثرت بالخلاف حول إسقاط الطائرة الروسية من من طرف مقاتلات تركية.

2– الإسراع بتسوية الخلافات مع الطرف إسرائيل المتعلق بسفينة مرمرة وإبداء مرونة التعاطي شرط رفع الحصار عن غزة لإعادة تطبيع العلاقات تدريجياً مقابل الاعتذار والتعويض لذوي الضحايا.

---

[1] - **المرجع السابق**

[2] - **،ساشا العلو ، تركيا : الانعطافة الخاطفة والتحول الكبير ،عمران للدراسات الاستراتيجية متوفر على الرابط : file:///C:/Users/PROTECH/Desktop ، شوهد بتاريخ : 2017/04/12 ، الساعة 06.21**

لقد كانت هذه الانعطافة السريعة من المصالحات المفاجئة والمتزامنة الحدوث بفارق يوم واحد صدمة للجميع، حيث ربطها معظم التحليلات بحالة العزلة الدولية التي باتت تعيشها تركيا مع ازدياد أعدائها بعد أزمة الطائرة الروسية، وحالة الجفاء والفتور بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تضارب وجهات النظر حول الأزمة السورية، وانقطاع العلاقة مع مصر بعد انقلاب السيسي، ومع العراق على خلفية محاولة دخول الجيش التركي إلى شمال العراق، وتوتر العلاقات التركية الإيرانية بسبب الملف السوري وتقارب تركيا مع السعودية، بالإضافة إلى تعرقل تطبيق اتفاق أنقرة مع الاتحاد الأوروبي حول اللاجئين، والذي كان يمكن أن يشكل أحد بنوده والمتعلق بإعفاء الأتراك من تأشيرة الدخول إلى الاتحاد الأوروبي خطوة باتجاه انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، بحيث باتت تركيا تتجه نحو صفر أصدقاء بدل من صفر مشكلات وهي الإستراتيجية المعلنة لحزب العدالة والتنمية منذ وصوله للحكم.[1]

وهي الأزمات التي انعكست على الداخل التركي، والتي تمثلت بتحدٍ اقتصادي نتيجة العقوبات التي فرضتها موسكو على المنتجات التركية وتعليق بعض الاتفاقيات الهامة المتعلقة بالطاقة بين البلدين، إضافة لارتفاع وتيرة العمليات الإرهابية التي ضربت المدن التركية الكبرى (أنقرة واسطنبول) وانهيار اتفاق التهدئة مع حزب العمال الكردستاني وعودة الاضطرابات إلى محافظات الجنوب التركي وخسائر القوات التركية التي تجاوزت الخمسمائة جندي خلال عام، وازدياد احتمالات تشكل إقليم كردي في سورية .

[1] – ،ساشا العلو ، المرجع السابق

ولذلك تشير بعض المعطيات والمعلومات التي سبقت المحاولة الانقلابية أن هذه المحاولة لم تكن خارج حسابات الحكومة وأنها تعمدت مباغتة هذا التحرك الانقلابي، بتغييرات على صعيد السياستين الداخلية والخارجية ساهمت بإحباط إمكانية استغلال الانقلابيين لتوتر العلاقات الخارجية التركية وتأزم السياسة الداخلية بين حزب العدالة والتنمية وأحزاب المعارضة بأطيافها المتنوعة لتشكيل غطاء شرعي للانقلاب، مما أفقد الحركة الانقلابية معناها فظهرت وكأنها مجرد تحرك ارتجالي. [1]

ثالثا– الانقلاب الفاشل وانعكاساته على السياسة الخارجية التركية

تعرضت تركيا في الخامس عشر من شهر جويلية 2015 لمحاولة انقلابية ، أمكن إفشالها وتجنيب تركيا تكرار ماسي الانقلابات السابقة ، وذلك بفضل اللحمة التي تشكلت من الجماهير الشعبية التي نزلت إلى الميادين برفقة قوات الشرطة مدعومة بمواقف كبرى الأحزاب في البلاد، وهو ما أحال المحاولة الانقلابية على الفشل، تلك المحاولة التي حملت الحكومة التركية مسؤوليتها لفتح الله غولن زعيم حركة خدمة ، المقيم بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت الحكومة التركية قد دخلت في مواجهة معها منذ عام 2012 تجلت في عملية تطهير أجهزة الشرطة والقضاء من رموزها.

وتجلت انعكاسات المحاولة الانقلابية على السياسة الخارجية التركية في فيما يلي :

1 –أنها دفعت بعملية المراجعات التي خضعت لها السياسة الخارجية التركية قبيل المحاولة الانقلابية امن خلال تشريع وتيرتها، وكمثال على ذلك فان حالة الفتور التي تعمقت بين تركيا وحلفائها في الناتو ستدفع تركيا لاستكمال ما بدأته قبل المحاولة

[1] **ساشا العلو ، المرجع السابق**

الانقلابية من مصالحة مع روسيا وإسرائيل لتعزيز دورها في المشهد الإقليمي خاصة على مستوى القضيتين السورية والفلسطينية.[1]

2- أدت المحاولة الانقلابية إلى تضرر العلاقة التركية مع القوى الكبرى الممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي ، نتيجة لعدم الإدانة المبكرة للانقلاب إضافة إلى إثارة تساؤلات حول الدور الأمريكي المحتمل في المحاولة الانقلابية وتقوي احتمالاته مثل انطلاق طائرات من قاعدة إنجيرليك العسكرية لتزويد المقاتلات التي شاركت في الانقلاب بالوقود وأخبار اجتماع قائد القوات التركية في القاعدة (والذي اعتقل لاحقاً) ليلة الانقلاب بمسؤولين أمريكيين عدة مرات. وإضافة إلى كل ذلك سيكون ملف تسليم الولايات المتحدة لفتح الله غولن، الذي تتهمه تركيا بالمسؤولية عن التخطيط للانقلاب، محكاً مهماً لمسار العلاقة الثنائية بين الطرفين، والذي ما زالت واشنطن تماطل إزاء ،غير أن قطيعة كاملة مع واشنطن ليست في وارد أنقرة ولا مقدرتها لأسباب كثيرة، وهو ما يفسر عودة اللين والمرونة في التصريحات الرسمية التركية إزاء حليفتها الإستراتيجية. خاصة إزاء عدم الاستجابة للمطلب التركي بتسليم زعيم حركة خدمة المقيم بأمريكا والذي تتهمه السلطات التركية بالوقوف وراء المحاولة الانقلابية، ونفس الشريئ بالنسبة للاتحاد الأوربي خصوصا عقب المواقف التي تلت الانقلاب من خلال سلسلة الانتقادات الموجهة للسلطات التركيةُ ثر حملة التطهير والاعتقالات التي أعقبت المحاولة الانقلابية ، حيث هدد وزير خارجية الاتحاد

---

[1] - عمر انصور ،تركيا والتحديات الجديدة، موقع لقبس الاليكتروني، على ارابط :
http://alqabas.com/338272 ، شوهد بتاريخ 2017/02/13، الساعة 17.22

الأوربي بحرمان تركيا نهائيا من الانضمام للاتحاد الأوربي إذا استمرت وضعية المساس بحقوق الإنسان ومنها إعادة العمل بعقوبة الإعدام.

واقع الحال هو أن المسار الجديد في السياسة الخارجية الذي تطمح إليه الحكومة التركية استغلّ محاولة الانقلاب لمصلحته. فعبر الإشارة بأصابع الاتهام إلى الغرب ووصفه بأنه ساعد على تنفيذ الانقلاب، جرى اختلاق تبرير لفتح صفحة جديدة في السياسة الخارجية من أجل ضمان الاستقرار في الداخل .وكذلك عبر تصوير الانقلاب الفاشل بأنه مدعوم من الغرب ويشكّل بالتالي تهديداً للأمن القومي، جرى فرض مجموعة كاملة من السياسات التقييدية فضلاً عن اللجوء إلى التعذيب وقمع المعارضين – وحظي ذلك كله بدعم شعبي واسع .بناءً عليه، لا يمكن فهم أبعاد التطور السريع في السياسة التركية من دون الإقرار بالرابط بين السياسات المحلية والخارجية[1].

رابعا – الدوافع والتحديات التي تقف وراء مراجعات السياسة الخارجية :

هناك العديد من التحديات والمحددات التي كان لها دورها في الدفع بعملية التحولات المستجدة على مستوى السياسة الخارجية التركية يمكننا أن نقف عند أهمها :

1 ـ الضرر ألاحق بفاعلية دورها الإقليمي والدولي، حيث أدركت القيادة التركية حجم الإضرار التي لحقت بفاعلية دورها الإقليمي في السنوات الأخيرة ، وهو ما دفع

[1] – قدير يلدريم، تركيا والتحول الوشيك نحو الشرق، على الرابط :

file:///C:/Users/PROTECH/Desktop ، شوهد بتاريخ 2017/02/23 ، بتاريخ 2017/4/22 ،الساعة 14.33

بها إلى تبني تحولات جديدة في السياسة الخارجية لاستعادة الحضور الإقليمي من خلال تخفيف بعض التوترات في علاقاتها مع الإطراف الإقليمية والدولية، حيث كانت ابرز اولى التحديات في مشوار السياسة الخارجية من 2003 إلى 2011 :

أ – تحديات الحرب على العراق الذي مثل تحديا بالغا لسياسة تركيا الإقليمية حين تعرضت مقاربتها بشان التكامل الإقليمي المبني على بناء تفاهمات جماعية لاحتواء الأزمة العراقية إلى الإفشال.

ب تحديات بداية الربيع العربي حين وقفت الحكومة التركية في البداية الى جانب المطالب الشعبية في دول الربيع العربي وهو ما خالف المقاربة الغربية تجاه الربيع العربي، وهو ما هدد زعامتها الإقليمية خاصة بعد التداعيات التي شهدتها ثورات الربيع العربي حين تحول إلى حالة من الفوضى والتنازع الداخلي وهو ما عرض السياسة الخارجية التركية إلى الاضطراب متأثرة بأزمات الربيع العربي.[1] وأخذًا ذلك في الاعتبار، ركَّزت حكومة أردوغان على قيادة التحولات في المنطقة، ولكن موقف تركيا اصطدم أولاً بالوضع المتدهور والمتفاقم في سوريا، ثم بالانقلاب العسكري في مصر، وتطلب ذلك منها إعادة النظر في استراتيجياتها تجاه التحول الإقليمي على أساس نفس مبادئ السياسة الخارجية التي كانت تتبعها خلال العقد الأخير.

---

[1] – مراد يشيلطاش ،اسماعيل نعمام ، السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الاقليمية ، مركز الجزية للدراسات، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/12 ، شوهد بتاريخ :03/02/ 2017 الساعة 11.33 ،

2 -التحدي الأمني : الذي شكل إخطار على الداخل التركي من خلال تنامي النشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني ، إضافة إلى تفجيرات تنظيم الدولة – داعش– ، زيادة على تهديدات حزب الاتحاد الديمقراطي لأكراد سوريا، كل ذلك ساهم في الدفع بإعادة النظر في السياسة الخارجية التركية بما يكفل مواجهة التحديات داخليا وخارجيا ، وعلى ضوء ذلك ظهرت مواقف جديدة بخصوص الأزمة السورية سواء من خلال التدخل المباشر لدعم قوات المعارضة بهدف السيطرة على المناطق المحاذية لتركيا ، أو من خلال إعادة النظر في الموقف المتشدد ممثلا في رفض أي دور للرئيس الأسد في المرحلة الانتقالية

3 -التحدي الاقتصادي الذي أفرزته الأزمة مع روسيا ، حيث تسجيل خسارة اقتصادية وتوقف زحف السواح الروس على تركيا حيث كان يقدر عددهم سنويا بأربعة ملايين سائح روسي.، إضافة لتوقف مشاريع كبرى مع الشريك الروسي مثل مشروعي الغاز والمحطة النووية .

4 -الأوضاع الإقليمية المتسمة بحالة الفوضى وعدم نجاح محاولات حل الأزمة السورية، والحرب على داعش في العراق وتصاعد النفوذ الإيراني في المنطقة ، وظاهرة الاستقطاب بين إيران والسعودية، هذه الوضعية دفعت أيضا بإعادة النظر في السياسة الخارجية التركية تجاه الفاعلين في أزمات المنطقة.

5 –تحدي الوضع الدولي الذي يطبعه عدم و الوضوح في موقف الدول الغربية من المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا، زيادة على الدعم الذي يستفيد منه الأكراد من طرف الدول الغربية من خلال سياسة دعم وحدات الشعب الكردي، وهو ما

دفع بسياسة الخارجية التركية إلى تطبيع العلاقة بالروس ومراجعة الموقف من المسألة السورية.[1]

خامسا– توجهات التحولات الجديدة والأطراف المعنية بها :

لقد انطلقت التحولات الجديدة في السياسة الخارجية التركية وفق القاعدة التي أطلقها رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم حينما صرح قائلا : " يتعين علينا زيادة صداقاتنا مع الدول المطلة على البحر الأسود والبحر المتوسط ، وضرورة ان نقلل من أعدائنا " ، ووفقا لهذه الأطروحة بدأت تتشكل ملامح التحولات التي تشهدها السياسة الخارجية التركية والتي توجهت صوب الإطراف التالية :

1 –**العلاقة باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية** : حيث شهدت هذه العلاقة قبل أشهر نوعا من الفتور الذي برز من خلال عدم تجاوب الإدارة الأمريكية مع المخاوف والتحديات التركية إزاء الأزمة السورية وقيامها بعملية تنسيق مع المعارضة الكردية الساعية أصلا لإقامة كيان مستقل شمال سوريا على الحدود مع تركيا وهو ما يهدد الأمن التركي بالإضافة لمشاركة القوات الأمريكية مع القوات الكردية السورية في محاربة تنظيم الدولة "داعش"، وهو ما اعتبرته تركيا تمهيد لمساعدة الأكراد الانفصاليين.

ومما زاد في توترات العلاقة عدم وضوح الموقف الأمريكي من المحاولة الانقلابية وانتقادات الجانب التركي لتردد الموقف الأمريكي ومماطلته في تسليم فتح الله غولن المتهم بالوقوف وراء الانقلاب غير أن ذلك صاحبه تخفيف أمريكي لهذا

[1] –**ازمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها، المرجع السابق**

التوتر من خلال زيارة نائب الرئيس الأمريكي لتركيا في جويلية 2016 معبرا عن دعم بلاده لشرعية الحكومة المنتخبة .[1]

2 - **العلاقة باتجاه روسيا** : شهدت العلاقة الروسية انتعاشا إثر التحولات الأخيرة في السياسة التركية الموجهة لحلحلة الأزمات مع الأطراف الإقليمية و الدولية ، وبرز ذلك بعد اعتذار الرئيس التركي عن إسقاط الطائرة الروسية وهو ما تسبب في تطبيع العلاقة السياسية والاقتصادية مع الروس حيث أعطت زيارة أردوغان لروسيا في أوت 2016 وتلتها زيارة بوتين لأنقرة في أكتوبر 2016 معنى للتحول نحو مزيد من التقارب بين البلدين وهو التقارب الذي قد يسهم في تفاهم مشترك لإيجاد حلول للأزمة السورية خاصة بعد الموقف التركي الجديد إزاء مستقبل الرئيس السوري بشار الأسد في المرحلة الانتقالية خاصة وأن روسيا لا تريد التورط أكثر عسكريا في الملف السوري

3 - **العلاقة باتجاه إيران** : لقد أبدت مؤخرا الحكومة التركية انفتاحا جديدا مع إيران لتفعيل العلاقة الاقتصادية ، غير أن إيران تعترض على التدخل العسكري التركي في الأراضي السورية ، مع انتقاد الحضور العسكري التركي في شمال العراق .

4 - **العلاقة في اتجاه إسرائيل والموقف من القضية الفلسطينية** : رغم استجابة الطرف الإسرائيلي للطلب التركي بالاعتذار عن الهجوم على السفينة التركية مرمرة وأبدت الرغبة في تعويض عائلات الضحايا فقد كان شرط رفع الحصار على غزة سببا في تعطيل تحسين العلاقة بين الطرفين .[2]

---

[1] - **جمال، عبد العالي ، المرجع السابق ،ص. 266**

[2] – **ازمة السياسة الخارجية التركية ، مرجع سابق**

ولكن من خلال التحول الجديد في سياسة تركيا الخارجية فقد تخلت عن شرط رفع الحصار عن غزة في مقابل إجراءات تخفيف المعاناة الإنسانية وهو ما أنهى الأزمة بين الطرفين في سياسة سعي تركيا لإنهاء حالات التوتر في علاقاتها مع الأطراف الإقليمية و الدولية ، غير أن أطراف فلسطين تخوفت م ن احتمال أن يكون ذلك على حساب الموقف التركي الدائم للقضية الفلسطينية .

ومن خلال ما سبق بسطه يمكنا أن نستنتج ما يلي :

أن عملية التحول و المراجعات في السياسة الخارجية التركية قد أخذت بعدا اقتصاديا وسياسيا في بدايته و قد يتحول بدرجة أقل إلى المستوى الأمني والعسكري من خلال المشاركة في حل أزمات الشرق الأوسط ،أن الحكومة التركية، كما يبدو أن تركيا قد سعت لتوظيف محاولة الانقلاب الفاشلة لإحداث تحولات في سياستها الخارجية من خلال انتقادها الشديد للموقف الغربي من محاولة الانقلابية ، كما يتجلى أيضا أن مساعي تركيا للتوافق مع روسيا لإيجاد حل للقضية السورية رغم تباين وجهات النظر يؤشر إلى تأثير هذه الأزمة على استقرار تركيا ،وهو ما يتضح من خلال دفاعها على وحدة الأراضي السورية والعراقية ، وعدم السماح بوجود كيان لصالح المجموعات الإثنية .

وأخيرا أدركت تركيا فيما يبدو من مراجعات أن مواقفها تجاه بعض الأطراف قد تسببت لها في تحديات داخلية كانت ذريعة للمحاولة الانقلابية ، فضلا عن خسارتها الاقتصادية وتراجع دورها الإقليمي عن ما كان عليه سابقا بسبب توتر علاقاتها مع الدول ذات التأثير الإقليمي

سواء تعلق الأمر بروسيا أو إيران و إسرائيل ، أو بعض الدول العربية المؤثرة في الساحة الإقليمية مثل السعودية ومصر وسوريا.[1]

[1] – **جمال، عبد العالي ، المرجع السابق ، ص. 171**

الخاتمة

الخاتمة

لقد عاشت تركيا منذ الإعلان عن تأسيس الجمهورية الحديثة على يد مصطفى كمال أتاتورك عام 1923، أزمة هوية تسببت في صراعات كانت العائق الأكبر أمام استقرار الدولة والمجتمع التركي، وهو ما تجسد بالانتقال التاريخي للدولة التركية، من دولة كان ينظر إليها على أنها عثمانية تمثل الكيان الشرقي الإسلامي في مواجهة الغرب المسيحي، إلى جمهورية حديثة تقودها علمانية تحولت إلى عقيدة سياسية بديلة عن قيم الإسلام، بسبب تأثر بعض النخب التركية بقيم الثقافة الغربية، وما شهده المجتمع التركي من حرب على كل المظاهر الإسلامية التي كان يتمسك بها، وما صاحب ذلك من رفض داخلي لأطروحات تلك النخب المستغربة، التي حاولت اقتلاع الجذور التاريخية لهوية المجتمع والدولة التركية، كل ذلك رسم صورة الواقع التركي المتصادم.

غير أن انتقال تركيا إلى التعددية التي فرضتها الظروف الدولية بعد نهاية الحرب الثانية العالمية، ومحاولتها تقليد نمط الديمقراطية الغربية، سمح بارتفاع الأصوات المنادية بتصحيح المسار، ووجد المجتمع التركي متنفسا في ظل ذلك الانفتاح النسبي للتعبير عن هويته الشرقية الإسلامية، ضمن تعددية سمحت بإبراز نخب إسلامية في التصاعد المتصادم مع الجيش التركي باعتباره حامي رموز الجمهورية العلمانية ، مما جعل تركيا تعيش على وقع الانقلابات المتكررة التي ميزت الحياة السياسية التركية من بداية الستينيات إلى ثمانينات القرن الماضي.

وإذا كانت شخصية نجم الدين أركان قد تصدرت المشهد السياسي الإسلامي في تركيا، من بداية السبعينيات إلى أواخر التسعينيات من خلال تأسيسه لحزب النظام الوطني، ثم السلامة الوطني، مرورا بحزب الرفاه الذي شكل مرحلة حاسمة في الصعود الإسلامي على المسرح السياسي

التركي، مما سمح لأردوغان برئاسة بلدية اسطنبول، وانتهاء بحزب الفضيلة نهاية تسعينيات القرن الماضي، وهي مراحل ميزها التصادم العنيف بين التيار الإسلامي والجيش التركي في صورة الانقلابات التي رافقت هذا الصعود الإسلامي، غير أن هذه المرحلة بقدر ما أثبتت التفاف المجتمع التركي حول الصعود الإسلامي باعتباره معبرا عن هويته، بقدر ما عبرت عن فشل أسلوب الخطاب الإسلامي لان كان محملا بالروح الصدامية المتحدية للواقع، كما أثبتت أيضا فشل مؤسسات العلمانية في حسم موضوع الهوية عن طريق الهيمنة ومنطق العسكر، كل تلك الاعتبارات جعلت فصيلا جديدا من هذا التيار الإسلامي يفكر في لغة ثالثة من شأنها أن تعيد الاستقرار للمشهد السياسي التركي.

ومن خلال العام 2002، يتصدر المشهد السياسي التركي الرئيس السابق لبلدية اسطنبول في عهد حزب الرفاه الأربكاني إنه "رجب طيب أردوغان" ، الذي سمحت له تلك التجربة المريرة من خلال مشهد الصدام الإسلامي العلماني بان يدشن مشوارا جديدا بقوله "لقد غيرت قميصي السياسي" لكنه يوضح " لم أتغير ولكنني تطورت "وراح يبشر بالجمهورية الثالثة الجديدة من خلال حزب العدالة والتنمية، الذي نجح في إعادة ترتيب الأوراق بما يناسب الحالة التركية، من خلال معالجة ذكية لأزمة الهوية، وطرح مقاربات جديدة أبعدت شبح التصادم مع قوى العلمانية، من خلال لغة ثالثة قائمة على التوفيق بين الإسلام المعتدل وبين العلمانية في إطار ديمقراطي، وهو ما سمح له بأن يكتسح الساحة السياسية ويعيد للدولة التركية استقرارها، ذلك الاستقرار الذي أهل الحزب للنهوض بالاقتصاد التركي لينافس كبرى اقتصاديات الدول الصناعية ،في ظل أجواء التصالح الديمقراطي مع الأقليات التي كانت مقهورة.

ويمكننا في النهاية أن نستنتج مايلي :

– أن حزب العدالة والتنمية بأرضيته الفكرية الجديدة لم يكن انقلابا فكريا

مفاجئا في الفكر الإسلامي السياسي، وإنما كان نتيجة لتطور متواصل في التجديد الفكري والسياسي للفكر الإسلامي على مدى ما يقارب القرن، حيث تعلم هذا الحزب من تطورات الحياة السياسية التركية، ومن اجتهادات الفكر الإسلامي منذ قيام الجمهورية وبالأخص تجارب الأحزاب الإسلامية التي سبقت تأسيسه مثل حزبي الرفاه والسلامة

- أن اللغة الثالثة التي اعتمدها حزب العدالة والتنمية في معالجته الذكية لأزمة الهوية هي التي مكنته من الوصول إلى سدة الحكم والبقاء فيه من خلال تبني "الديمقراطية المحافظة" باعتبارها نظاما توفيقيا تنسجم فيه الحداثة والتراث والقيم الإنسانية، وهو ما أتاح للمجتمع التركي أن يعود إلى هويته الشرقية، بعيدا عن الصدام بالمؤسسة العسكرية، في ظل استقرار سياسي واجتماعي، سمح للحزب بإعطاء صورة جديدة عن تركيا الناهضة اقتصاديا وسياسيا.

- أن تصاعد شعبية الحزب المتزايدة ليست فقط نتاج خطاب لامس جذور الهوية التاريخية والعاطفة الإسلامية، ولكن بالإضافة إلى ذلك امتلاكه لعقلية إستراتيجية مكنته من النهوض بالواقع التركي، عبر بصمات الإنجازات التي قطف المواطن التركي ثمارها، من خلال الفضاءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من السوق إلى المدرسة إلى الصحة،إلى التنعم بالحريات الداخلية وهو الواقع الذي جعل المواطن التركي البسيط لا يريد بديلا عن حزب العدالة والتنمية، الذي قدم الخدمة الاجتماعية على شكليات رفع ألافتة الإسلامية.

- أن المواطن التركي أدرك أن مؤسسه الجيش ليست مؤهله للحكم السياسي وغير مخوله باختيار من يقود شعبه للازدهار والأمان وعبر عن ذلك بانتخاب حزب العدالة والتنمية في ثلاث دورات انتخابيه متتالية ولذلك أطلق البعض أنه في تركيا تجربه فريده من نوعها ليس في نجاح الأحزاب الإسلامية في كسب ثقة المواطن التركي فقط، ولكن أيضا في التخلص من قلق معادله الجيش والسياسية والذي تم تنظيمه دستوريا لكي تتولي كل مؤسسه حكوميه مدنيه أو عسكريه

وظائفها الممنوحة لها وبذلك نجحت التجربة التركية في معادله الجيش والسياسة فدور الجيش أنه أمين علي سلامه الوطن من العدوان الخارجي أما الأمان الداخلي فهو مهمة الحكومة السياسية التي يختارها الشعب ويمنحها ثقته ، وهذا ما يفسر اصطفاف الشعب خلف حكومة اردوغان أثناء المحاولة الانقلابية الفاشلة في جويلية 2016 ، فكان خروج المواطنين للساحات العامة في وجه دبابات العسكر احد عوامل فشل المحاولة الانقلابية .

لقد استطاع حزب العدالة والتنمية مواكبة المتغيرات مواكبة المتغيرات المحلية والدولية، من خلال ركوب حاجة المجتمع الدولي ممثلا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر إلى بلورة تيار إسلامي مرن يستطيع ضبط المعادلة السياسية في الشرق الأوسط في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير، كما ان عامل السعي من اجل التوافق الأوربي من خلال معايير كوبنهاغن للانضمام للاتحاد الأوربي أطلق يد حزب العدالة والتنمية في الذهاب بعيدا في إصلاحات مست تقليص مساحة تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وهو ما ساهم ايضا في نجاح الحزب في مهمة بسط الاستقرار السياسي الذي غيبته الانقلابات العسكرية المتتالية بفعل افراد وتشدد المؤسسة العسكرية.

يمكننا ونحن نسدل الستار عن فصول دراستنا هذه ان نستنتج بأن تركيا أعادت اكتشاف ذاتها و المنطقة التي غابت عنها وبإرادتها منذ قيام الجمهورية التركية ، وذلك من خلال تصدر حزب العدالة والتنمية المشهد السياسي في تركيا ،بفضل استراتيجيته الفعالة جعلت الواقع التركي المحلي ياخذ مشاهد جديدة أبرزها اقتصاد اصبح ينافس كبرى اقتصاديات الدول الكبرى ، واستقرار سياسي كرسته نضالات واصلاحات حزب العدالة والتنمية.

وطبيعي ان ينعكس الواقع المحلي على مشاهد العلاقات الخارجية حيث التي سمحت لتركيا بحضور إقليمي لافت، لتنتقل من مجرد وسيط إلى لاعب دولي فاعل، من خلال سياسة المبادرة وليس انتظار رد الفعل كما كان سابقاً مما أدى إلى زيادة انخراطها في القضايا التي تخص تلك البلدان انسجاماً مع سياسة تصفير المشاكل وتعددية الابعاد، لهذا تدخلت تركيا بكثافة في كل القضايا ، ولاسيما العربية منها وقد تجسد ذلك مقارباتها ازاء ثورات الربيع العربي،التي اربكت تركيا ومعها العالم المتفاجئ بها ، فكانت المواقف التركية وبخاصة اثر تطورات هذه الثورات بفعل عودة قوى الثورة المضادة تعاني نوعا من الإرباك خاصة امام مقاربات غربية مضادة، تتعلق بالخصوص بالوضع في كل من سوريا وفلسطين والعراق، فكادت ان تتحول تركيا صاحبة مبدا صفر مشاكل الى دولة تطوقها المشكلات الاقليمية، غير ان المرونة التي تتسم بها سياستها الخارجية بقيادة حزب العدالة والتنمية وسرعتها في اتخاذ المبادرات وفق ما تمليه التطورات جعلت تركيا تنجو من طوق المشكلات والمطبات التي توضع امامها، وهو ما تجسد في التحولات الجديدة للسياسة الخارجية التركية وانعطافاتها السريعة والمفاجئة قبيل المحاولة الإنقلابية الفاشلة و ما تلاها ،حيث بادرت بعد تازم علاقتها مع روسيا الى تطبيع العلاقة من جديد، وهو الشان ذاته مع اسرائيل خاصة بعد ان اعتذرت هذه الاخيرة عن حادثة الاعتداء عن سفينة مرمرة، هتين الخطوتين ترسمان افقا جديدا في العلاقات الخارجية التركية ليس مع هذين البلدين وحسب ، بل الامر يتعلق بمقاربة تشمل علاقاتها الخارجية بشكل عام.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

1/ الكتب:

1 -الأحمدي ، سالم يوسف ، الإسلام في تركيا العلمانية،(لقاهرة: مركز الحضارة العربية،2003)

2 -إسماعيل ، صادق محمد ، التجربة التركية من أتاتورك الى اردوغان ،(القاهرة : العربي للنشر والإشهار،2013)

3 -إسماعيل، أحمد ، شاكر محمود ، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ،الجزء 1 (الرياض: دار المريخ للنشر، 1995)

4 -الأنصاري ، أحمد ، تركيا والعهد الجديد، ،(بيروت:المكتب الاسلامي،2006)

5 -أوزتوك، ابراهيم ،التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008 ، مقال ضمن سلسلة كتاب: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (قطر: مركز الجزيرة للدراسات 2009)

6 -أوزطونا ، يلماز ، المدخل الى التاريخ التركي،،ترجمة: ارشد الهرمزي،(.بيروت: الدار العربية للموسوعات،2005)

7 -أوغلو، احمد داود، العمق الاستراتيجي،موقع تركيال ودورها في الساحة الدولية، ترجمة جابر تلجي، طارق عبد الجليل،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،ط2، 2011)

8 -اوغور ، حقي ، تركيا وإيران البعد عن حافة الصدام، مقال ضمن سلسلة :تركيا بين رهانات الداخل وتحديات الخارج،إعداد مجموعة باحثين، (مركز الجزيرة للدراسات،الطبعة الأولى، 2009)

9 -اوكتم، كرم ، تركيا الامة الغاضبة ،ترجمة،مصطفى وجدي جمال،(القاهرة: مكتب سطور للنشر،2011)

10 – باكير، علي حسن ، مقال ضمن سلسلة :تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مجموعة باحثين ،(قطر: مركز االجزيرة للدراسات ،2009)

11 -بسلي ، حسين ، عمر ،اوزباي : رجب طيب اردوغان ، قصة زعيم ، ترجمة عبد الجليل طارق ،(بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون ،2011)

12 -بن نبي ، مالك ، تأملات، (دمشق: دار الفكر، 2002)

13 -البياتي ،اكرم ، الأتراك والدولة الإسلامية المقهورة، ،القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية ،1999

14 -تغيان، شريف، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان.مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي، (القاهرة، دار الكتاب العربي،2011)

15 -ثلجي ،محمد ، أزمة الهوية في تركيا.طرق جديدة للمعالجة،مقال ضمن سلسلة:تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ،مجموعة باحثين ، (قطر : مركز الجزيرة للدراسات ،2009)

16 -الثورة الصامتة – حصاد التغيير والتحول الديمقراطي في تركيا 2002-2012 ،ترجمة ،طارق عبد الجليل، احمد ، سالمي العابدي ،(تركيا ،إصدارات مستشارية النظام العام والأمن، ط2، 2013)

17 –الجليل ، طارق ، الدستور في تركيا، من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر (مصر:دار نهضة مصر للنشر، ط2 ،2013)

18 –جمال، عبد العالي ، منطلقات السياسة الخارجية التركية، وتفاعلاتها الشرق أوسطية، (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2015)

19 –حبيب ، كمال السعيد ، مقال ضمن سلسلة : تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج مجموعة باحثين،(قطر: مركز الجزيرة للدراسات ،2009)

20 –حسن ، ياسر أحمد ، تركيا، البحث عن المستقبل، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2006)

21 –حسنة، عمر عبيد ، الوراثة الحضارية ،(بيروت: المكتب الإسلامي ،2003 ص 79)

22 –خورشيد ،،حسين تركيا وقضايا السياسة الخارجية ،(دمشق : مكتبة الاسد 1999)

23 –خولي ، معمر فيصل ، العلاقات التركية – الروسية: من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014

24 –روبنس ، فليب ، ترجمة ميخائيل نجم الدين، تركيا والشرق الأوسط، (قبرص، دار قرطبة للنشر والأبحاث، 1993)

25 –سبيتان، سمير، تركيا في عهد طيب رجب اردوغان ،(الأردن :الجناديرية للنشر والتوزيع 2012)

26 –السرجاني ، راغب ، قصة اردوغان ط 4، (القاهرة،:اقلام للنشر والتوزيع والترحمة، 2011)

27 –الشناوي ،محمد عبد العزيز ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها،جزء 1، (لقاهرة، مكتبة الانجلو مصرية،1980)

28 –الطويل ، زكي يونس رواء ، الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010)

29 –عبد الجليل ، طارق ، الدستور في تركيا، من القبضة الحديدية الى دستور بلا عسكر، (القاهرة، دار نهضة مصر للنشر،ط1 ، 2013)

30 –عبد الحفيظ ، علاء محمد ،النسق السياسي العقيدي لرجب طيب اردوغان، رؤية استراتيجية، (القاهرة، دار الكتاب العربي، 2010)

31 –عبد العزيز ، رنا ، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002–2014،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)

32 –عبد النور ، علي اكرم ،التجربة الإسلامية التركية. من المسجد إلى المصنع، (بيروت:الدار العربية للعلوم ،2016)

33 –العلاف ، ابراهيم خليل ،القومية بديلا للخلافة،مقال ضمن سلسلة: تركيا صراع الهوية، (قطر: مركز الجزيرة للبحوث والدراسات،2009)

34 –غول ، زاهد محمود ، التجربة النهضوية التركية.كيف قاد حزب العدالة التنمية تركيا الى التقدم ، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات ،2012)

35 –فكري ، شعبان ، نشاة العلمانية وقواها في تركيا، مقال ضمن سلسلة: تركيا صراع الهوية، (قطر:مركز الجزيرة للبحوث والدراسات،)2006

36 – اللباد ، مصطفى ، تركيا والعرب شروط التعاون المثمر ، مقال ضمن سلسلة: تركيا بين رهانات الداخل وتحديات الخارج، (قطر:،مركز الجزيرة للدراسات،الطبعة الأولى ، 2009)، ص،215.

37 -لحروب، خالد، التيار الاسلامي والعلمنة السياسية ،(فلسطين :مؤسسة الناشر للدعاية والاعلام،2008)

38 -مجموعة مؤلفين، حال الأمة العربية 2007-2008،تحرير أحمد يوسف أحمد(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2009)، ص 60-74

39 -ميشال ، نوفل، عودة تركيا إلى الشرق.الاتجاهات الجديدة للسياسية الخارجية التركية (بيروت،الدارالعربية للعلوم ناشرون،2001)

40 -نورالدين ، محمد ، السياسة الخارجية،أسس ومرتكزات،،مقال ضمن سلسلة: تركيا بين رهانات الداخل وتحديات الخارج،إعداد مجموعة باحثين(قطر :،مركز الجزيرة للدراسات،الطبعة الأولى، 2009،)

41 -هلال ، رضا ، السيف والهلال.تركيا من أتاتورك إلى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي.(القاهرة، دار الشروق، 1999)، ص 32.

42 -ورغي ، جلال ، الحركة الاسلامية التركية.معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي (الدوحة:الدار العربية للعلوم ناشرون،2010)

3/ الدراسات غير المنشورة:

1 -حوادسي،سمية، العلاقات التركية الاسرائلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،(كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة،2014)

2 -السعدي، رواء جاسم لطيف ، حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي،رسالة لني شهادة الماجيستير، (كلية العلوم والاداب جامعة الشرق الاوسط،عمان،2010)

3 -صادق، زيي لطيف ، العلاقات الأمريكية التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (2002–2011)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية،2011

4 -صفرة، الهام، تركيا بين الإسلام والعلمانية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية،(كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر،2007)

5 -طبي ، لحسن ، السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني فترة حكم حزب العدالة والتنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائ

6 – طبي ، لحسن ، السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني فترة حكم حزب العدالة والتنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2015)

7 -عبد الجليل ،طارق ، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة في ضوء المصادر التركية رسالة دكتوراه، (القاهرة، جامعة عين شمس، 2012)

8 -عسلي ،اكرام ، حزب العدالة التنمية في تركيا،الرؤيا والواقع،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (الجامعة الاردنية ،كلية الدراسات الدولية والعلوم السياسية،سنة 2004)

9 -عسلي، اكرام، حزب العدالة والتنمية في تركيا بين المشهد المحليي والواقع الدولي، مذكرة مقدة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات الدولية والعلوم السياسية، جامعة الاردن ،سنة 2016

2/المجلات:

1 -الازرق ، سمير ، تجربة اردوغان في عين الإعصار ،مجلةالسياسي،بيروت،العدد51، 2003

2 -جبايلي، سميح، علاقة الارتياب في المسار التركي الاسرائيلي ، مجلة الرواد، تونس العدد 61 ، 2016

3 -الدسوقي ، ناصر، المحددات الامنية في السياسة التركية الايرانية، مجلة ،الجسور السياسية، لبنان، العدد 19

4 -سعيد ، كرم، تناقض المقاربات التركية الأمريكية وأثرها على الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 198 ، 2016

5 -سيف الاسلام، حسام ، اردوغان في عواصم الربيع العربي،مجلة الحقيقة ،الاردن،العدد 31 ،2012

6 -الصباحي، فؤاد ، اردوغان الأسطورة، مجلة النهضة، الاردن،العدد 115،2005

7 -طلال، حسين مقلد ،تركيا والاتحاد الأوربي بين العضوية والشراكة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26، العدد الاول،2010

8 -عبد الرؤوف، سامي، اردوغان زعيم إسلامي بثوب علماني، مجلة المعارف الإسلامية الأردن العدد18 ،2007

9 -عبد العالي، فؤاد، الاقتصاد التركي من الازمة الى الانتعاش، مجلة الراصد، الكويت العدد 34، 2016

10 -عبد الغفور، محمد، العلاقات التركية العربية بين الماضي والحاضر، (القاهرة: دار الكتاب العربي،2011)

11 -عبد المعطي ، مصطفى ، صراع التموقع في المجتمع التركي ،مجلة الرائد السياسي الأردن العدد 74 ، 2014،،ص11.

12 -العساف ، أحمد ،العلمانية في تركيا، مجلة المعرفة الإسلامية بيروت العدد (50) سنة 1998

13 -فكرون، عمر، اردوغان ورهانات التحدي،،مجلة ابن النفيس،تونس العدد2016،33

14 -ليتيم ، فتيحة، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط ، مجلة الفكر، العدد 5 كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة

15 -المسقاوي ، سالم، الظاهرة الاردوغانية وأسطورة الصندوق الانتخابي ، مجلة المستقبل السياسي، بيروت، العدد 34، 2016

16 -ميشال، نوفل ،عبقرية اردوغان، مجلة البيان السياسي، بيروت، العدد 221،بتاريخ 2011،

17 -الهاشمي ، كمال ، تركيا الملف الساخن، مجلة الرؤية، بيروت، العدد 77، سنة 2006

4/المراجع الإلكترونية:

1 +الاردوغانية نسمة أم عاصفة موقع لشرق الأوسط اللندنية، متوفر على الرابط :

http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&article=573394

2 -زيتون ،مسعد ،الاحزاب الاسلامية في تركيا،نظرة في التجربة، مجلة المسلم متوفر على الرابط: .http://almoslim.net/node/85434l

3 -خولي ، معمر ، الاصلاح الداخلي في تركيا ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، على الرابط:

http://www.dohainstitute.org/release/8c9c91f6-12ca-44ab-85f3-abad0b3f6bd

4 -الشبوط ، محمد غسان ، مؤشرات الاقتصاد الكلي التركي لسنة "2002-2015" ، – المركز الديمقراطي العربي على الرابط : http://democraticac.de/?p=39951

5 -النظام السياسي في تركيا ، مركز سوريا للبحوث والدراسات ، على الرابط:

http://www.syriasc.net

6 -عامر ، عادل ،الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على الاستقرار السياسي في تركيا، على الرابط :http://democraticac.de/?p=9399

7 -الفاتح ، مدى، تركيا بين التحديات والتهديدات، موقع القبس العربي ، على الرابط : http://www.alquds.co.uk/?p=4918

8 -الصاوي، عبد الحافظ ، لاقتصاد التركي ومواجهة التحديات، موقع العربي الجديد ،على الرابط :https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/10/1

9 -الحاج ،سعيد، الانقلاب الفاشل في تركيا – الاسباب والانعكاسات ، موقع الجزيرة نت على الرابط :

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/7/18

10 سمير ، عمر ، تركيا بين فشل الانقلاب وانقلاب الفاشلين ، موقع الشرق الأوسط ، على الرابط: file:///C:/Users/PROTECH/Desk

11- خولي ، معمري ، سياسة تركيا الخارجية،على الرابط :

http://www.azzaman.com/?p=4609

12- ملكاوي ، عصام فاعور ، تركيا والخيارات والاستراتيجية المتاحة، متوفر على الرابط file:///C:/Users/PROTECH/Desktop ، شوهد بتاريخ 2017/02/02

13- غول ،محمد زاهد ،العلاقات التركية العراقية ومعركة الموصل، على الرابط :

http://www.turkpress.co/node/27180

14- هروش ، هداس، تاريخ العلاقات بين تركيا واسرائيل، على الرابط :

file:///C:/Users/PROTECH/Desktop

15- العلاقات الامريكية التركية، موقع المعرفة، على الرابط: http://www.marefa.org

16- جاسم ، حمد ، العلاقة التركية الامريكية بعد الانقلاب الفاشل، موقع شبكة النبأ المعلوماتية، على الرابط :

http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7408

17- السنوار، اماني، شرخ العلاقات التركية الاوربي بعد الانقلاب الفاشل ، الجزيرة نت ، على الرابط :

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/8/4

18- محددات العلاقات الروسية– التركية وآفاقها ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، على الرابط : http://harmoon.org/archives/4535

19- أزمة السياسة الخارجية التركية وانتعكاساتها على العلاقات العربية – التركية ، مركز دراسات الشرق الاوسط الاردن ، على الرابط :

file:///C:/Users/PROTECH/Downloads/Documents/12_4.pdf

20- العلو ساشا ، تركيا : الانعطافة الخاطفة والتحول الكبير ،عمران للدراسات الاستراتيجية متوفر على الرابط : file:///C:/Users/PROTECH/Desktop

21- منصور ،عمر ،تركيا والتحديات الجديدة، موقع لقبس الاليكتروني، على ارابط :

http://alqabas.com/338272

22- يلدريم ، قدير ، تركيا والتحول الوشيك نحو الشرق، على الرابط :

file:///C:/Users/PROTECH/Desktop

23- يشيلطاش ، مراد ،اسماعيل نعمام ، السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الاقليمية مركز الجزية للدراسات، على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/12

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية

1- Ali Hussein Bakir , **"Turkish-Iranian relations in the shadaw of the arab revolution : A vision of the present and the future"**, Aljaziraa Centre For Studies, doha, july 2011 : www.aljazeera.net/mritems/streams/2011/7/4/1_1071856_1_51.pdf

2- **Abadi,Jacob, Israel and Turkey : From Covert to Overt Relations, available at http://www.setav.org/ups/dosya/28724.pdf**

3- Gul ; Abdullah(2007) **Yeni Yuzyilda Turk Dis Politikasinin Ufukari : Horizons of Turkish Foreign Policy in the New Country** P.279. From :http://www.mfa.gov.tr/data/BAKANLIK/BAKANLAR/abdullahGul_kitap.pdf

الفهـــرس

الفهرس

مقدمة	01
الفصل الأول : نشأة وتطور الدولة التركية في ظل مسارات صراع الهوية	16
المبحث الأول : ماهية الجذور التاريخية لتركيا العثمانية	17
المطلب الأول :هوية الجذور التاريخية للمجتمع والدولي التركية	17
أولا- هوية جذور العنصر التركي	17
ثانيا – بدايات تشكل هوية الدولة التركية	19
المطلب الثاني: تزعم تركيا العثمانية للخلافة الإسلامية	21
المبحث الثاني : المسار التاريخي لصراع الهوية في تركيا	25
المطلب الأول : بدايات صراع الهوية بين الإسلام والعلمانية	26
أولا- جذور وامتدادات الدعوة لعلمنة الدولة	26
ثانيا- امتدادات الرفض الإسلامي للعلمانية	29
المطلب الثاني: ظهور جمهورية علمنة الدولة والمجتمع	32
المطلب الثالث : بروز الإسلام السياسي والصراع مع المؤسسة العسكرية	35
-الحزب الديمقراطي كمساهم في الإحياء الإسلامي	36
-نجم الدين اربكان الشخصية المحورية ومسار الأحزاب الإسلامية	36
المبحث الثالث: نشأة وصعود حزب العدالة والتنمية بقيادة طيب رجب اردوغان	39

المطلب الأول : ظروف نشأة وتأسيس حزب العدالة والتنمية 39
أولا- الظروف التي سبقت تأسيس الحزب 39
ثانيا- دوافع تأسيس حزب العدالة والتنمية وأرضيته الفكرية 42
1- دوافع تأسيس الحزب 42
2- الأرضية الفكرية للحزب 43
المطلب الثاني: أهداف الحزب ومشروعه السياسي 46
المطلب الثالث:تحديات بداية الصعود السياسي للحزب 48
المطلب الرابع : رجب طيب اردوغان زعيم التحول السياسي الجديد 51
أولا- النشأة و المسار العلمي والسياسي 51
ثانيا- اردوغان الإنسان 56
ثالثا- ملامح شخصيته في عيون الآخرين 56
الفصل الثاني : إبعاد ومظاهر التحولات السياسية التركية الجديدة 60
المبحث الأول: البعد المرجعي والتاريخي واسترتيجية إدارة صراع الهوية 61
المطلب الأول: استحضار البعد المرجعي و التاريخي (المصالحة مع الذات) 61
المطلب الثاني: إستراتيجية إدارة أزمة الهوية في الدولة والمجتمع التركي 66
المبحث الثاني: البعد الاقتصادي والاجتماعي ومظاهر التفوق التنموي 73
المطلب الأول : الوضع الاقتصادي التركي قبل صعود حزب العدالة والتنمية 73
المطلب الثاني : الإصلاحات الاقتصادية برعاية حزب العدالة والتنمية 77
- أهم تدابير الإصلاحات الاقتصادية الجديدة 77

1- مجال دعم الاستثمارات 79

2- المجال الزراعي 80

3- المجال السياحي 80

المطلب الثالث : مؤشرات التحول الاقتصادي الجديد في تركيا 81

1- مشهد عام للوضع الاقتصادي التركي الجديد 81

2- ملخص واقع الاقتصادي الكلي لتركيا بين أعوام 2002 و 2013 83

3- مؤشرا ما بين عامي 2004 و2015 85

4- انعكاسات مؤشرات تطور النمو الاقتصادي 85

المبحث الثالث : البعد الديمقراطي واستعراض الشعبية المتصاعدة 87

المطلب الأول : الإصلاحات الديمقراطية وسياسة الانفتاح 87

-الانفتاح على المسألة الكردية كنموذج 88

ا- محور التسوية السياسية 89

ب- محور تحقيق الرفاه الاقتصادي في المناطق الكردية 89

المطلب الثاني : الإصلاح الدستوري وتفكيك القبضة العسكرية 91

المطلب الثالث : استعراض الشعبية المتصاعدة 95

1- كرونولوجيا الانتخابات البرلمانية 97

2- الانتخابات الرئاسية 98

3- أخر انتخابات محلية 99

المطلب الرابع : نجاحات وتحديات حزب العدالة والتنمية 100

أولا- المكاسب التركية من خلال نجاحات حزب العدالة والتنمية 100
1- اقتصاديات تنافس الأرقام العالمية 101
2- الاستقرار السياسي غير المسبوق 103
3- إبراز القوة الإقليمية لتركيا 104
4- جاذبية التجربة 105
ثانيا- التحديات الداخلية التي تواجه حزب العدالة والتنمية 107
- التهديد الأمني 107
- أعباء الأزمة السورية 108
- تحدي الحريات 109
- التحدي الاقتصادي 110
- لانقلاب الفاشل وانعكاساته الداخلية 111
الفصل الثالث : تحولات السياسة الخارجية التركية ومقارباتها الإقليمية والدولية 115
المبحث الأول : طبيعة العلاقات الخارجية التركية وأسس التحولات الجديدة 116
أولا- السياسة الخارجية التركية أثناء الحرب الباردة 116
ثانيا- السياسة الخارجية التركية بعد نهاية الحرب الباردة 117
المطلب الثاني : أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة ومعالم قوتها 120
أولا- مبادئ السياسة الخارجية التركية 121
ثانيا – معالم القوة في السياسة الخارجية التركية الجديدة 123
المبحث الثاني: الحضور التركي الشرق أوسطي والانفتاح على العالم العربي 127

الإسلامي

المطلب الأول : عوامل الحضور الشرق أوسطي والانفتاح على العالم العربي 128

أولا. عوامل الحضور التركي في منطقة الشرق الأوسط 128

ثانيا – دوافع إستراتيجية الانفتاح على العالم العربي 131

المطلب الثاني: الموقف التركي من تطورات القضايا العربية 135

أولا– محور القضية الفلسطينية والدور التركي الجديد 136

ثانيا– الدور التركي على المحور العراقي 137

ثالثا– على المحور اللبناني 141

رابعا– الموقف التركي من ثورات الربيع العربي 142

المطلب الثالث– السياسة الخارجية التركية على المحور الإيراني 145

المطلب الرابع: العلاقات التركية الإسرائيلية بين التوتر والتطبيع 150

المبحث الثالث : تحولات السياسة الخارجية التركية على محور القوى العظمى 155

المطلب الأول: العلاقات التركية الأمريكية 155

- تقلبات العلاقة الأمريكية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية 155

أولا– أهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية 157

ثانيا– قضايا الاختلاف بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية 158

1– الوضع في العراق 158

2– المشهد السوري 159

3– البرنامج النووي الإيراني 160

4- التقارب التركي مع حركة حماس الفلسطينية 161

5- التحولات في مصر 161

ثالثا مستويات التناغم الأمريكي التركي 162

رابعا- المحاولة الانقلابية وهشاشة العلاقة التركية الأمريكية 163

المطلب الثاني : العلاقات التركية الأوربية 155

- حزب العدالة والتنمية ومسار العلاقة الأوربية التركية 166

1- المقاربة التركية الجديدة ومسعى الانضمام للاتحاد الأوربي 166

2- التماطل الأوربي وتعثر المفاوضات 168

3- التهديد التركي والانفتاح الاوربي الجديد 169

4- الانقلاب الفاشل وتوتر العلاقة الأوربية التركية 170

المطلب الثالث : العلاقة التركية الروسية 171

أولا- المرتكزات التركية في العلاقة بروسيا 174

ثانيا- أهمية البعد الاقتصادي في العلاقة التركية الروسية 176

ثالثا – مواطن الخلاف في العلاقة التركية الروسية 177

1- الأزمة السورية 177

2- الأزمة الأوكرانية 178

3- الانقلاب العسكري في مصر 179

المطلب الرابع: تحديات السياسة الخارجية التركية وانعطافاتها الجديدة 180

أولا- الخلفيات التي تقف وراء التحديات والمراجعات والتحولات الميتجدة 180

ثانيا– الانعطافة السريعة للسياسة الخارجية التركية قبيل المحاولة الانقلابية 182

ثالثا – الانقلاب الفاشل وانعكاساته على السياسة الخارجية التركية 184

رابعا– الدوافع والتحديات التي تقف وراء مراجعات السياسة الخارجية التركية 186

خامسا– توجهات التحولات الجديدة والإطراف المعنية بها 189

1– العلاقة باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية 189

2– العلاقة باتجاه روسيا 190

3– العلاقة باتجاه إيران 190

4– العلاقة في اتجه إسرائيل والموقف من القضية الفلسطينية 190

– الخاتمة 194

– قائمة المراجع 200